



KUT
BY

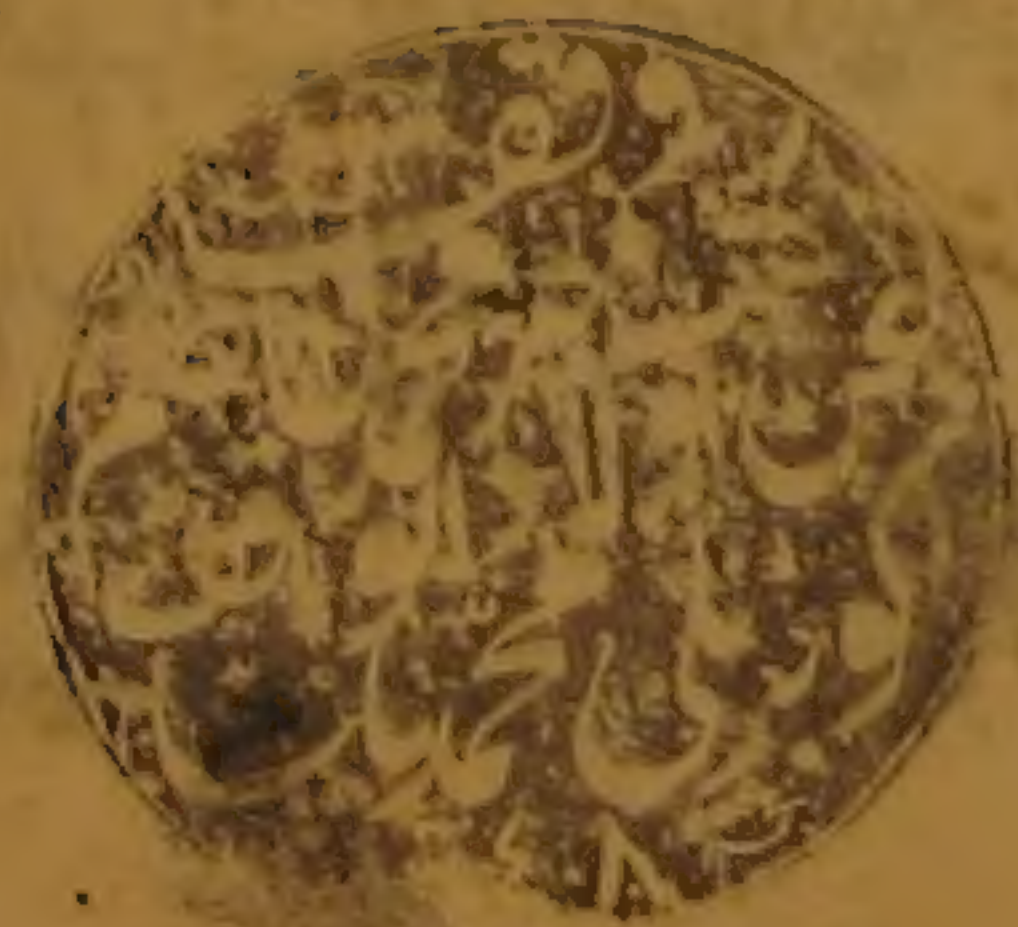


سجده اربعه و شصت و ثمان

قطر کبدی
در هر عالم کربسی غم زیاده اگر که نشاید ای آدم نه بد شد



۵۴۶



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في غمضنا بالبرهان
 والدليل والعلو على محجة المبعوث للعدل والتكبير وبعد فمن حواس ليتناها
 للرسالة الموسومة باب آداب البحث لا عام القاصد افضل المتأخرين شمس ائمة
 السمرقندي توفقه الله برحمته واسكنه في فردوس مغفرة بالتمسك بفض
 الاصحاب مستعينا بالله وامن بالعدل وملكهم ارموا **قال** مدد رساله
 الى قوله من احكم الوهاب **اقول** آداب البحث صناعة نظره يستفيد منها
 الانسان كيفية اغناطه وبشره لغيره من غلبه في البحث والزام
 الخصم وان في منه والبحث لغة هو التمسك والمقصد اصطلاحا ما قال
 الشيخ الرئيس موابيات السبب الارجائية او البينة بين الشبهاين
 بطريق الاستدلال والفضالة هي فقدان ما يوصل الى الخطا ويكفره ذلك
 اما باخذ سبب كالاسباب او بفقد السبب كالبطلان باخذ غير مكانه
 فيما له سبب وفيه نظر والحق ان يقال في سلوك طريق لا يوصل
 الى الخطا والعلم هو تصور الحق من لفظ الخي طب والتفهيم هو اتصال
 المعنى الى فهم ال مع بواحدة اللفظ ومتداولة معناه معنوية
 والمقصود جمع واحد من الحق وهو من قولهم جعل الامر او الحصة
 وصرت منه على بعض منظوم من نظم اللؤلؤ أي جمعة في سلك السلك

الخطا والعقد بانك معناه الغلظة والمنثور معناه المتفرق والماثور
 معناه المدوي ومنه حديث ما ثور والحفة ما انحفت الرجل من البهر
 والما بهام ما السعي في الدع بطريق القيفض وفيه نظر لانه ملهم والاصواب
 لان يقال في المعنى في العلب بطريق القيفض والاصواب لغة البراد
 بالفتح وهو الاستقامة واصطلاحا هو ما يكون مطابقا لا مرفقا والحكم
 هو الحقن في الامور وفي قوله لتكتم حافطة الى نظر اذ من صناعة ليست
 بنفسها حافطة عن الضلالة بل مراعتها كما ينطق ويمكن ان يحاب عنه
 بان هذه العبادات لوعا من الغلظة وصناعة على الطلاب لتفصيل هذه الصناعة
 وفي قوله فالتحسب الزمام الاصواب من الحكيم الوهاب نظر ايضا ولا التماس
 على ما فسر الغوم هو الطلب مع التاوي بين الامر والماور في الدين و
 من البيان ان الامر منها ليس كذلك يمكن ان يحاب عنه بان الامر هو بالاشياء
 اللغوي لا الاصطلاحى نعم لو قال فسألت ما يتوجه ذلك السؤال ابتداء
قال وحي آه **اقول** منه الرسالة مرسى على منه فصول الاول في تعريف
 معاني الالفاظ اصطلاحية بين اصناف من كالدوران والدليل وغيرهما والى
 في معرفة آداب البحث ومرسه ورعاية ما يحس على الطالبين من الشرائط
 وغاية ما ينتهي اليه البحث والثالث في معرفة المسائل التي احضرها
 المحقق لبيان كسبه اسبق لاداب والقوانين المذكورة في المواد الجارية

والاحصاء مدلول الابداع والابداع على ما قلنا الشرح في الاسرار ان يكون
 من الشيء وجوه لغز متعلق به فقط دون متوسط من مادة والذات اوزان
 انما انحصرت الدلالة في هذه الفضول لان المجوشت عند في هذه الدلالة
 لم يكن مما يتوقف عليه الشرح في المقصود بالذات فيها فهو الفصل الاول
 والافان كان مقصودا بالذات في الفصل الثالث والافان الفصل الثالث
قال الفصل الاول في التوقيفات **اول** احصاء العلوم ثلثة موضوع
 وهو ما يسمى في العلم عوارضه الدائمة ومبادئ وهي الاثبات والحق يتوقف
 عليها مسائل العلم ومسائل وهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم وانما انحصرت
 اجزاء العلوم فيها لان ما يتعلق بالعلم اذا كان مما يسمى في علم عوارضه الدائمة
 فهو الموضوع وان لم يكن كذلك فان كان مقصودا بالذات في ذكر العلم
 فهو المسائل والافان هو المبادئ والاكات هذه المنافع من العلوم
 اعم منه فلا حاجة لذكر بعضها اجزاء بل هي مبادئ هي التوقيفات المذكورة
 في هذه الفصل مسائل ما سئل فيها بدليل وموضوع وهو المباحث
 والاحاث من حيث التاليف والتوضيح والما كان اعجابا في متقدمة
 على المسائل بحسب البطل قدما وضعا لتوافق الوضع الطبع **قال**
اقول انما ابتداء تعريف المناظرة لان الغرض من وضع هذه الدلالة
 معرفة الغرض المناظرة مع الخصم والزامه والافان لزم معرفتها كغيرها

متوقفه على معرفتها ولانها واقعة في كل واحد من الابحاث الا انه اذا
 عرفت ذلك فتقول انما طرفة لغز اما متوقفه من النظر بان صار المنظر
 نظير المنظر في الكلام على معنى ان كلام كل واحد منهما يتوقف على
 النسبة من الشيء اظهارا للصواب واما من النظر بالبصيرة اذا
 المناظرة المتقدمة في العلوم هي منها واما في النظر الذي هو معنى الانتظار
 كانه انتظار كل واحد منهما قول الآخر واصطلاحا على ما قاله الشيخ صاحب
 المقدم هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهارا
 للصواب المدلول من النظر بالبصيرة الفكر وهو مقول بالاشتراك
 اللطفي على معنيين احدهما الحركات التخيلية والاكات ترتيب امور
 معلومة للمبادئ الى مجهول الاول اعم من الكمال مطلق وليس المراد
 بالفكر منها المعنى الكمال والاكات يمكن تعريف المناظرة كمالا كدور المناظرة
 منه وذكر طاهر بل المراد بالفكر هو المناظرة الاولى لثباتها ولان المناظرة
 لان المناظرة اذا منعت مقدم من مقدمات الدليل لا بد من حركات تخيلية
 بان المنع وارد او غير وارد فان كان واردا فليس اي مقدمه من مقدمات
 الدليل لان كثير من المقدمات كالبديهيات والاكات لا يتوجب عليه
 المنع والمراد من الجانبين المعنى والاكات والمراد بالمعنى هو
 الحافظ للوضع ما كان المحي والاكات هو الالزام للوضع بالمنع والاكات

وقيل المراد من المعلن ناقص راي ناقص الحجة عليه ومن السائل حافظه ومذا
 خلاف ما هو المتعارف من الاول من في ضياء الحداد المتعارف فيما بينهم ان ناقص
 الوضع باقاه الحجة سائل وحافظه بها محتجب بل المراد من المعلن ما نفسه لا يثبت
 الحكم ومن السائل ما نفسه لنفسه المراد بالوضع الرأى الذى يكون معتقدا
 او ملتزمه كالملة اعلم بالحق الذى يلزمها اهل الاديان والمراد بالنسبة الحكمية
 العقيدة للنسب طرفة بامه اى كانت او سلمه والمراد بالثبوت طرفة
 الحكم مفردين كانا كقولنا النية شرط في الوضوء او ليست شرط فيه او
 قضيتين اما متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
 البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود او منفصلة كقولنا دايما ما
 ان يكون العبد زواجا او فردا وليس الله اما ان يكون الشئ انسانا او حيوانا
 والمراد باظهار الصواب اظهارها ما هو واقع في الواقع قوله هي النظر كالحس
 البعد لدخول المناظرة وغيرهما من الاشياء العينية طعا وقوله بالبصيرة
 احراز عن النظر بالبصيرة وهذا العقيد مع الاول كالجس الطوسه وقوله
 من الجاسال احراز عن النظر بالبصيرة التى يهتدى بها الشخص الواحد في مسله
 علمية فانه لا يسمع مناظرة وهذا العقيد مع العبد من الاولين كالجس القريب
 وقوله في النسب احراز عن النظر بالبصيرة من الجاسال لكن لا في النسب
 بل في المحكوم عليه او به من المسئلة التى مناظرتها بها فانه لا يسمع ايضا

المناظرة وقوله من السائل بيان للواقع ولا احراز لان النسب لا يكون
 الا بين الشئ وكوز ان يكون احراز عن النظر الواقع بين المناظر مع
 في حصة النسب بانها ما هي اوتى على من غير اعتبارا مشتبهين معس
 وغير مباخرها فيها فانه يصدق عليه هو النظر بالبصيرة من الجاسال في
 النسب لكن لا في النسب من السائل المعس فلم يكن مناظرة او المناظرة
 كحكما ان يكون المحكوم عليه به معس يتصل بحله النزاع ويظهر كلام
 الحاسل وفساده وقوله اظهار الصواب احراز عن المكابرة اذ
 غرض المكابرين ونظم ليس اظهار الصواب بل الزام الخصم واظهار
 الفصل ولو اريد بشمول التوفيق لها بضم اليه بضم او الداء للحكم وما حذى
 من الجاسال من العلم والمتعلم كخرج بقوله من الحاسل لان المراد من
 الجاسال حاسنا للمعلن والسائل كما ذكرنا فقولنا في النسب الى قوله
 للصواب كالفصل القريب وهذا التوفيق مستعمل على السائل الرابع
 فان النسب من الشئ الى المادة والنظر بالبصيرة من الجاسال
 على الوجه الساجل الخاص هو العيون وقوله اظهار الصواب هو العلم
 والنظر يدل على الفاعل وهو العقل بطريق الاسترام وانما عرفها بالعلم
 الرابع لان المراد بيان حصة المناظرة والتوفيق بها بقية حصة المحكوم
 فان وجه العلول في الزمن من لوازمها فاذا وجدت علل اربع

وانما احراز عن النظر الرابع لان العلم ما لا يكون فاعلا
 مع العلول احراز عن الاول العلم بالاشياء
 وانما العلم بالاشياء الاول العلم بالاشياء
 وجوه عن العلم
 الفاعل والعلل
 لاجلها وهو
 العلم الفاعل

في الذهن يلزم وجوه فيه وجهنا اعتبار من وجوه الاول ان التعريف
 بالعلل تعريف الشيء الجباين وهو غير جائز وجوابه اما اولها فلانها علة
 بل قيل انها علة على سبيل النسبة المحاذرة وانما يقال فلان ان التعريف بالجباين
 كيف ما النقص غير جائز اذ السج ذك في الشفا ان التعريف بالحسب الما يسه
 وهو بالاجزاء المحولة او حسب السج اي الوجوه به بالاجزاء الغير المحولة كالنظر
 بالعلل الاربع والكل ان النظر مع قوله في السج يدل على البصيرة في يدل
 مع الـ على انه في وجه الـ على الوجه مع الـ نظر له اذا رجمه والنظر بهما
 المذكور مع في فيكون ذلك البصيرة مستدركا فان قلت ان النظر مع في يدل
 على البصيرة بالانتماء ودلالة الانتماء مبهجة في التعريف قلت لان
 النظر مع في يدل على البصيرة بالانتماء بل المطابقة لان النظر مع في موضوع
 البصيرة ولن سندا ذلك لكن لان ان دلالة الانتماء مبهجة في التوثيق
 بل مبهجة في جواب ما هو الثاني في ان النظر بالانتماء على النظر بالبصيرة
 ولم يقل على الفكرة من الجا سئل على ان الفكرة احقر منه ومداد في له وجوابه
 ان الفكرة وان كان احقر منه لكن في ذكر النظر فائدة وهي كحق العكس
 بين الاسم والمسمى والاربع ان الجا سئل اعم من العلة والـ بل والعام
 لا دلالة على الخاص باحد الدلالات الدلائل المعبرة وجوابه ان
 الجا سئل وان كانا اعم من المعلن والـ بل في اللغة اما في عرف أهل

في قوله ان الفكرة احقر منه
 في قوله ان الفكرة احقر منه
 في قوله ان الفكرة احقر منه
 في قوله ان الفكرة احقر منه

النظر فوضوعا للمعلن والـ بل في ضعاها لينا والـ سئل انها متفكرة
 لا مناطة ومذاقها اوردت الحص في شرح المقدمة وجوابه اننا قد ذكرنا
 ان امرنا من الجا سئل المعلن والـ بل في ضعاها لينا والـ سئل انها متفكرة
 فيل ان العرض من الجا سئل المعلن والـ بل في ضعاها لينا والـ سئل انها متفكرة
 ليس بشئ جواز له فيكون ذلك بالمعكاه والسادس ان التعريف غير جامع
 لعدم ما له الجا الذي يحسب من المعلن والسائل في المناظر لانه ليس بالظاهر
 الصواب والجواب ان المناظر في كل المواد تستدعي اظهار الصواب وكون
 الدام الحزم وسليط مع كون اظهار الصواب عرضا لا سائ في ذلك افعى ما
 في الباب ان الاضمار لا يكون عرضا ولا مدغم من عدم عرض المناظر الاضمار
 عدم كونه عرضا اظهار الاضمار به قال الحص في شرح المقدمة المناظر هي
 مدافعة الكلام من الجا سئل اظهار الصواب وفيه نظر لانه عرضا في قوله
 المدافعة التي في الحكم عليه به وقال بعضهم هي تدور الكلام بين الشخصين
 يعقد كل منهما معنى قوله وابطال قول صانه ثم قال والصدق بين المناظر
 والمجاولة ان المناظر قد يكون للمدغم نفسه والمجاولة لا يكون الا مع
 الغير وفيه نظر لان فالمدغم مع نفسه في المناظر **قال** والـ ليله **اقول**
 انما قدم تعريف الـ بل على تعريف المعارضه والمناظره وغيره التوفيق
 عليه وايضا ان الـ بل على بنصب المعلن غيره سئل مدغم الـ بل

قلت في قوله ان المناظر لانه ليس بالظاهر
 من ان يكون طرف المناظر فقط او حسب السائل
 فقط او من طرفها وقد يحسب اظهار الصواب
 في المناظر من طرف الـ بل الجا سئل انها متفكرة
 كما سئل وكيف يكون المناظر والواقع
 ان اكثر المناظر والمناظره الواقعة
 بين النظر وغيره لا يكون الا
 في المناظر بهشنة

والمعلل مقدم على السائل فما يتعلق لمقتضيه او بالقديم اذا عرفت وكل فتقوله
الدليل لغو المرشد وحابه الارشاد واصطلاحا على ما قاله المصنف هو الذي
يلزم من العلم به العلم بشئ آخر اى يحتمل شئ آخر وهو المدلول اى ويقال له
المدلول كلون الدخان المدعى في انها رد لعل على وجه النار وكون النار المدعى
في الدليل ولسا على وجه الدخان وانه بالضرورة انما لازم وليس ادكرها
واعلم من ان يكون ساءا وغيره من جميع اقسام الدليل واعلم ان لزوم المدلول
عن الدليل عند المعرلة بطريق التولد وعند الاشاعة بطريق العادة
وعند العلا سعة ليس كذلك بل الدليل عنه مع مقتضى حصول المدلول من
واقف الصور العلم يطلق على محصل احدهما الاعضاء الجازم الثاني
الطابق للواقع والله هو حصول صورة من الشئ في العقل والاول احص
من الله والمراد من العلم منها الاول لا الله لئلا يلزم وكذا الامارة بعدة مسددا
قوله هو الذي يلزم من العلم به كرح الموقوفات بالنسبة الى الى الموقوفات و
المندوبات بالنسبة الى لوازمها الله وقوله العلم كرح الامارة وقوله بشئ
آخر كرح بالضرورة من العلم به العلم لكن لا بشئ آخر كالعالم بالبعد من المسائل
فما على منه غير متوقف فانه يلزم من العلم بها العلم لكن لا بشئ آخر معاير لهما بل
باجدهما مثل قولنا لا اله الا الله والخلاء معدوم فانه سلك عدم الخلاء
وعلى هذا التوقف اعراض من وجه الاول انه غير جامع كدفع الالف

الاسماء باسمها لان فليز من منها ليس مغاير المقدماتها كقولنا ان كان هذا
اشيا ما فهو حيوان لكنه انسان سيج انه هو حيوان فان قوله فهو حيوان لعمد مذكور
في هذا الصنف وجوابه اما اوله فلان اللازم قولنا هو حيوان وهو مغاير
على موجبه الدليل لان ما هو جبروه هو هذا القول موصوفا لكونه لازما للملزم
المذكور في هذا اللازم غايه فاني الباب انها متوافقة في اللفظ وهذا القول
غير كاف في الاتجاب واما ما قلنا ان الله كور في القياس الاستثنائي لا يحل
الصدق والكذب واللازم منه كحتمل لهما واما ما قلنا ان المذكور فيه موجبه
المقدمة فتكون معايرها الله ان امره من اللزم في قوله يلزم اما الثاني
او غير الثاني او اعم منهما فان كان الاول ملزم خروج اكر الدلائل كالاسكال
العلم وان كان الثاني ملزم خروج الدلائل الله كالاسكال الاول وان كان
الثالث فلان ان اسرارها اسرار ك معنوى في مفهوم واحد اعم من كل واحد
منها مطلقا وليس سلكنا ذلك لكن الامر لا يخلو في الوجود لا بد وان
يجل في ضمن احدهما فالمنع الوارد عليها واد عليه وجوابه انا حمار الف
الثاني قوله فلان ان اشتراكها مشترك معنوى فلنا لو قطعنا النظر عن
الالفاظ والعبارات كذا اشتراكها في معنى اللزوم فلا يكون الاسرار ك
لفظا قوله وليس سلكنا ذلك لكن الامر لا يخلو في الوجود لا بد وان
ضمن احدهما فورد والمنع عليه قلت ثم ذكر لجواز ليدخل في الوجود

بان يكون موجودا فيها واذا كان موجودا فيها فلا بد ما ذكره الثالث ان قول
 وهو المدلول ان كان من جهة التعريف فيلزم الدور والتعريف بالمضاف
 وكلاهما غير جائز فلا فائدة في العدول عن تعريف صاحب المعنى الذي ساء
 بهذا التعريف وان لم يكن كذلك فيلزم ان تكون العصبة المتضمنة لعكسها
 وعكس نقصها ولما ليس كذلك وجوابه اما حمار انه من جهة التعريف قول
 يلزم الدور والتعريف بالمضاف فلا فائدة في العدول قلنا اما الدور والتعريف
 بالمضاف فيجوز جوابها كما بعد واما الفائدة في العرف فهي دخول الدليل
 الذي يكون مدلوله عديميا في صاحب المعنى الدليل هو الذي يلزم من
 العلم به العلم بوجود المدلول ومنه نظر من وجوه الاول ان من المدلول حالا
 وجوده وسد عليه كسفي العلم الذي سدل عليه سعي الجبوت في الصواب
 ان يقال الدليل هو الذي يلزم من النظر في العلم بالمدلول يمكن اذ كان الاقام
 بصير الذي الطوس في المحصل المحصل فان قلت المراد بالوجود اعم من ان
 يكون في الزمن او في الخارج في شمل التعريف المدلول المعلوم لان وجوده
 في الدنيا قلنا لا يلزم من حصول امر في الدنيا العلم بذلك الحصول
 والا يلزم من العلم بشيء واحد العلم بما لانها له وهو في وجه نظر لان حصول
 العلم بالعلم كور ان يكون معصية فلا يلزم الشئ واذا كان كذلك فلا يلزم من
 العلم بالمعصية العلم بوجوده الزمن والخص في هذا المقام ان الدليل له

اقام قسم سدل بوجوده على وجوده شئ آخر كما سدل بوجوده طلوع
 الشمس على عدم وجودها او قسم سدل لعدمه على عدم شئ آخر كما سدل
 لعدم طلوع الشمس على عدم وجودها او قسم سدل بوجوده على
 عدم شئ آخر كما سدل بوجوده طلوع الشمس على عدم اللد في قسم سدل
 بعدمه على وجوده شئ آخر كما سدل لعدم طلوع الشمس على وجود الدليل
 فذلك تترك المعنى لفظا لوجوده ليكمل التعريف بجميع هذه الاقسام ان
 ان الدليل مضاف للمدلول ويعرف احد المتصانقين بالاحد عريضة
 وجوابه ان المدلول والمدلول واما وصفه عريضة لهما ويعرف احدهما
 بالآخر باعتبار الذات لا باعتبار الصفات والمضاف سبها باعتبار
 الصفات لا باعتبار الذات الثالث ان المدلول في هو وجوده
 لا هو الدليل ان يلزم الدور لان تعريف الدليل يتوقف على معرفة المدلول
 ومعرفة المدلول متوقف على معرفة الدليل او المدلول هو الذي يلزم
 من العلم بالدليل العلم به وجوابه من وجهين الاول ان المراد بالمدلول هنا
 اللغوي لا الاصطلاحي والموقوف على الدليل المدلول الاصطلاحي لا اللغوي
 فلما دورا ان هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ان شيئا ما يسمى
 دليلا وسما فيسجد مدلوله ولكن لا يعرف ان اهما سجد دليلا فسل ان
 الدليل هو الذي يكون العلم به فلهذا ما للعلم باخر فصل في نظر لان تعريف

الشيء لا يكون بالنسبة الى شخص دون شخص بل سعي ان يكون تعريفاً بالنسبة
 الى كل الاشياء وجوابه ان الشيء قد يكون عنياً عن تعريف عند شخص
 دون شخص آخر فلا يكون تعريف الشيء بالنسبة الى جميع الاشياء الخامس
 ان العلم بالدليل سابق على العلم بالمدلول فلو ذكر المدلول في تعريف الدليل
 لكان العلم بالمدلول سابق على العلم بالدليل فليزيم الدور وجوابه منع لزوم
 الدور اذ التصديق بالمدلول موقوف على التصديق بالدليل ولا يتوقف
 التصديق بالدليل على التصديق بالمدلول حتى يلزم الدور بل تصور الدليل موقوف
 على تصور المدلول فلا دور اعلم ان الدليل مطلقاً ينقسم بالقسم الاول الى
 العقلي والنفسي والمركب منهما والقسم الثاني غير محقق لان حصول العلم منه شيء
 اخر يتوقف على صدق الناقل والعلامة لو كان سفل آخر فان عا دليزيم الدور
 والا يلزم التسبب ان مشاركة العقل فلا يكون نقلياً محققاً فالعقل المحقق
 كالمعاني والاسماء والتمثيل والمركب منهما كالكتاب والسهم والاشياء
 وانما اخبر الدليل العقلي في هذه العلامة ان كان مستدللاً بالكلية على كل شيء او
 على جزئي فهو العيان وان كان مستدللاً بالجزئي على كل شيء فهو الاستدلال
 وان كان مستدللاً بالجزئي على جزئي آخر فهو التمثيل الذي سمى النسخاء
 قياساً وسعي ان يعلم ايضاً ان الدليل ان كان مركباً من المعهات
 القطعية الصرفة كان محقق المدلول ايضاً قطعاً ويسمى بدعائماً وان

وان كان مركباً من الظنيات او اليقنيات والظنيات كان سوت
 المدلول ظنياً لان سوت المدلول قدع سوت الدليل والفرع لا يكون
 اقوى من الاصل ويسمى دليل اصاعاً واحارة ولو اريد سمول التعريف
 بهما فعلى الدليل هو الذي يلزم من العلم او من الظن به العلم او الظن
 بشئ آخر فاق قلت لفظه او للتشكيك فلا يجوز لسعيها في التعريف الذي
 هو للتوضيح فليست لفظاً او مهناً للسان يعني ان كل واحد منهما دليل على صحتها
 المعتمدة ان تقع الدلائل الى العلم المحقق غير صحيح اذ ليس يلزم من العلم به
 العلم بوجود المدلول للزوم الدور او السعي كما مر واحاب الحطاي بان
 هذا يدل على ان العلم بالعلم المحقق لا يمكن حصوله عند ليس مما سأل في
 كونه عناية يلزم من العلم به العلم بالمدلول فلا يلزم من ذكر عدم كونه
 دليلاً وكونه قسماً له عناية فانه ان العلم به محال ولا يلزم من
 السعي له عدم ملزمة اذ الملازمة من المحملات ليست من المحملات
قال والافادة **ان** الافان له العلامة واصطلاحاً هي التي يلزم من
 العلم بها الظن بوجود المدلول كالعلم بالطب بالنسبة الى المطر وكناية من
 له بصادق بالنسبة الى البرق فانه يلزم من العلم بها الظن بوجود المطر والبرق
 والمراد بالزوم الملازمة اعم من التبعيض سواء او غير من سعي جميع اقسام الافان
 والمراد بالعلم معناه المعنى الاعم والمراد بالظن هو الاعتقاد الخارج مع كونه

النقيض وبعبارة اخري هو التصديق العاري عن الجزم المحتمل للنقيض احتمالا
 مرحوحا قوله على التي يلزم من العلم بها عناية الحس لرحول الدليل وغيره من المعوقات
 والمكذوبات منه وقوله الظن بوجود المدلول عناية الفصل لانه يخرج منه باسرها
 ومنها اعراض من وجوه الاول انه غير جامع لعدم قبوله الاطاعة الى يلزم من
 العلم بها الظن لعدم المدلول كحاجة من لا يصفه له فانه يلزم من العلم بتجارة
 الظن لعدم الدرج فان قلت المزمع بالوجود اعم من ان يكون مضافا وحارجيا
 فيدخل منه الالة فيه لوجود مدلولها في الذم قلت هذا باطل من وجهين
 جهين اما اولاهما مرتبة تعريف الدليل اما ما سافلان وجوده في الذم من
 مسفا ومن الظن لان الاعتقاد الدارج بالشئ يقتضي وجوده في الذم من
 في الحاجة الى قوله بوجود المدلول ان الالة لا يخرج من ان يكون دليلا
 او لا يكون وايضا كان لا يصح ذكر المدلول في تعريفها اما اذا كانت دليلا فلان
 المدلول بازاء الدليل فاداسعي الدليل اسعي المدلول والتعديرا سقاءه فلا
 يحقق المدلول فمتنع ان يحصل بوجودها الظن بوجوده وجواب الاول ان
 قد مر في كتاب الدليل اما جواب الثالث فلان ان الالة لو كانت دليلا يلزم
 من العلم بها العلم بالمدلول لا الظن وانما يلزم ان كانت دليلا قطعا اما اذا
 كانت دليلا طسا فلا ثالث انه المزمع بالعلم في هذا التعريف اما البعد
 او النقص او الاعم منها والكلام باطلا الاول فلان الشئ اذا اعم على سبيل التعريف

علم مدلوله بطا كذا لان العلم بالعلم يستلزم العلم بالمعلوم فقوله الظن بوجوده
 المدلول بطا واما كذا فلان دلالة العلم على الظن غير طاحولان العلم اما البعد
 وهو ما من للظن واما الادراك المطلق وهو اعم من الظن والعلم لادلاله
 له على اخص واما الثالث فلان ان اسر كنهها في العلم اسر كنه معنى
 حتى كوزارادتهما متبدا بل مما مسا سنان لان البعد لا يحمل البعد والظن كحملة
 وجوابه اما كذا الى الاول وتمنع ان العلم النقصي بالشئ يستلزم العلم النقصي
 بمدلوله وانما يكون كذلك ان لو كان ذلك الشئ علمه في الحصة اما اذا
 كان اشارة للشئ فلا يلزم من العلم النقصي لافان الشئ العلم النقصي بمدلوله
 كما في الحياة بالنسبة الى الدرج فان الحياة اما راد للدرج ولا يلزم من
 العلم النقصي بالحياة العلم النقصي بالدرج لحوازان يحقق فانه من الدرج
 كعلم البصاة وقاطع الطرق وغير ذلك وايضا يحتمل السبق الثالث
 وتذرع منه الاشتراك المعنوي بان اعلم من العلم المفهوم الواحد الذي
 يشترك كل واحد منهما فيه وهو الادراك المطلق ولا شك انها مشتركان
 فيه **وما يتوقف اه** يتوقف الشئ على الشئ ان كان من جهة
 الشروع يسبق مقدم وان كان من جهة الشعور يسبق موقفا اذا كان من
 جهة الوجود فان كان داخلا في ذلك الشئ يسبق ركن كالصام والبراة و
 العقود بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن كذلك فان كان موثرا فيه اي يكون

فان قلت ما يتوقف عليه وجود الشئ لانه
 وان يكون متوقفا على الوجود والام يتوقف
 عليه واذا كان كذلك لا يصح جعل الشرط
 فاما انه لا يتوقف على الوجود والام يتوقف
 على الوجود كما هو في الحقيقة قلت
 بل هو متوقف عليه وجود الشئ يكون
 لان ما يتوقف عليه وجوده لان المدلول بالوجود
 متوقفا على الوجود ولا يلزم ان يكون
 الفاعل والموجد ولا يلزم ان يكون
 متوقفا فان العادة والشرط باقسام
 ما يتوقف عليه وجود الشئ ليست
 بمتوقفة بهذا المعنى بل هي متوقفة

الاجابة مستند اليه علمه فاعليه كالمصلحة بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن كذلك
يسمى بشرط سواء كان وجوديا كالوضوء والطهارة بالنسبة الى الصلوة او عصبيا كازالة
النجاسة عن الثوب بالنسبة الى الصلوة ومنها اعتراض من وجوه الاول انه يلزم
مما ذكره ان العلم الفاسد من جهة الشرايط لانها حارجه عن الشيء وليست مؤثرة
فيه فان قلت العلم الفاسد متاخر عن المعلول بحسب الوجوه اذ كان كذلك
فلما يتوقف عليها المعلول في وجوده والا فلزم الدور فيكون خارجا عن المقسم
اذ المقسم هو ما يتوقف عليه وجود الشيء قلت العلم الفاسد علم بحسب ما فيه
لان الفاعل عالم بتصور العرض والظاهر المطلوب من الفعل في العقل بعمله في علمه
لعلم العلم الفاعليه متوقف عليها المعلول في وجوده بالضرورة واما حسب الوجوه
الخارجي فهي متاخرة عن المعلول لا امتناع في ذلك بكون الشيء علم بحسب ما فيه معلولا
بحسب الوجوه الخارج بالنسبة الى شيء واحد واجابة ان اصطلاح اهل النظر
على كان محال لا اصطلاح الحكماء اذ ان يكون الشيء علم عند الحكماء بشرط
عند اهل النظر واعلم ان المصنف لو قال ما يتوقف عليه وجود الشيء اما ان يكون
داخليا او خارجا عنه الخارج اما ان يكون مؤثرا في وجوده او في مؤثره او لا
منه او لا ذاك مما ورد من الاعتراض اسدله وان قلنا ان قوله ما يتوقف عليه
وجود الشيء ان كان داخليا في شيء ركنيا اذ الداخل في الشيء يسمي ركنيا باعتبار
كونه جزاء او غيرا باعتبار كونه حيث يتبداه منه التركيب واستغنى باعبار

كونه

كونه منتهي التحليل واردة سواء باعتبار كونه قابلا للصورة اعينه واصلا باعتبار
كونه المركب ما جوف امه و موضوعا باعتبار كونه محلا للصورة اعينه بالعدل
واذا كان كذلك فلا يصح لنفي ان الداخل في الشيء يسمي ركنيا فالصواب ان
يقال وما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخليا في شيء باعتبار كونه جزاء
يسمى ركنيا والثالث لم قال وما يتوقف عليه وجود الشيء وما يتوقف عليه الشيء
حتى سأل ما يتوقف عليه عدم الشيء والما بعد من حيث هي وجوابه ان
الحصن مرد ان سأل ما يتوقف عليه وجود الشيء لا غير ايضا ان الكون والعلم
الفاعليه والشروط لا يطلق الا ما يتوقف عليه وجود الشيء فلو لم يتوقف للفظ
الوجود لم يقع هذا التقسيم اصلا وما قل ان الشيء والوجوده مثلا زمان
فلو قال ما يتوقف عليه الشيء لم سأل ايضا صعب لان الشيء يطلق على
المعدوم اذ كان معلوما لكونه شيئا في العقل ويدل عليه قوله ثم انما امر اذا
اراد سأل ان يقول كن فيكون خلاف الوجود فانه لا يطلق على المعدوم و
الحصن في ذلك ان الوجود انفسه كونه الشيء في الاعيان فهو احصن من الشيء
مطلقا وان فسره بالثبوت سواء كان ذهنيا او خارجا فالسنة والوجوده
مثلا زمان واعلم ان التقسيم المذكور منها على اصطلاح اهل النظر والاصوليين
واما على اصطلاح الحكماء فما يتوقف عليه وجود الشيء يسمي علمه وحيث ان كان
داخليا في المعلول فهو وجود المعلول ان كان بها بالقوة يسمي علمه فادبه كالحسب

بالنسبة الى السريه ان كان بالفعل يسبح على صورته كصورة السريه وان كانت
 حارجه عنه فان كانت مؤثره في وجهه يسبح على فاعليه كالنبي بالنسبة الى السريه
 وان لم يكن كذلك سبب شرط فان كان السريه لاجله يسبح غايه كالجلوس بالنسبة الى
 السريه وان لم يكن كذلك سبب شرط ويندرج فيه عدة امور كالموضوع مثل لبوس
 للصباغ وكالا لانه كالتقدم والانتشار للنبي او كالتوقف مثل العصف الذي
 يصنع فيه الاويم وكالعدم مثل الجوع من كل وكالارتفاع الموانع مثل زوال
 الدجى للقصار وقيل ان الشرابط مغايرة للالات والادوية اذ الشرابط
 من اجزاء العلم المادية لان القابل انما يكون قابلا بالفعل معها وانما الآلات والادوية
 فهي من اجزاء العلم الفاعليه اذ العلم الفاعل لا يتم الا معها فان تمت دونها
 امتنع توسطها قال العلم التام اه **العلم** مطلقا ما يتوقف عليها
 وجه الشيء وسمياتها او ناقصة التامة هي جملة ما يتوقف عليه وجه الشيء
 اعني المجموع المركب من العلم المادية والصوره والفائده والفاعليه والشرابط
 والناقصة هي بعض ما يتوقف عليه وجه الشيء كواحدة منها ومنها نظر من
 وجه الاول ان تعريف العلم التامة غير جامع لطرح واجبه الوجهه عنه مع انه
 علم تامه بالنسبة الى الفعل الاول والما استصعب من الاشكال على الناس
 لم ينظروا دفعه عدلوا عن هذا التعريف وقالوا امر له بالعلم التامة المأمور
 اعني للشرابط والارتفاع الموانع ليتناول الواجب ايضا ويمكن ان يحاب عنه

بفتح علمه التام للفعل الاول اذ ما يبره فبه يتوقف على مقارنه وارتفاع الموانع
 بناء على انه ليس بقادر على المحسوسات والكتايب ما بعدم لعدم الوجهه يكون لعدم
 ايضا علم تامه فان عدم العلم علم لعدم المعلول لعدم طلوع الشمس فانه علم لعدم
 النهار مع التعريف غير شامل له لان الموقوف دعينا عدم الشيء لا وجهه فلو قال
 العلم التامة هي جملة ما يتوقف عليه الشيء لكان اولي لسؤال هذا جواب ان العلم
 والمعلوليه انما يعرفان للشيء المحقق الوجهه اذ المعدوم نفي محض لا يؤثر في خبره
 ولا سائر عن غيره اصلا وعليه عدم العلم لعدم المعلول باسار العقل لا باسار
 الخارج والآن يلزم التسلسل في العلم والمعلولات الموجوده الحره لان انما
 الشيء لا يكون لاسعاع علمه واسعاعه يكون ايضا لاسعاع علمها وتمام خبره الى النهار فيلزم
 اسعاع علم معلولات غير متساويه مرتبه لاله النهايه معا وذلك فرع وجودهما
 معا وذلك عين السبب ايضا فاورد على التعريف المذكور وردد علمه ايضا بعد
 حذف لفظ الوجهه لان الشئ والوجوده متساويان فان قلت ان العلم التامه
 علم العلم العلم الفاعليه معلوله بوجودها لا يكون العلم من خواص الوجهه
 في ان يكون لعدم علمه عدم احد قلت العلم التامه عالم بجميع في الزمن لم
 تفرقة ذلك من في لم تكن معدومه بل يكون موجوده في الزمن والعائد
 ان عسع اسعاع مثل هذا التسلسل لانه في العلم الواحد وهو غير حال المح
 مواتس في العلم الفاعله والثالث ان العلم التامة على مقتضى هذا التعريف

عن موجه في الخارج كونه ارتفاع الموانع من اجزائها ولهذا السبب هذا الاشكال
 على من لا يفهمه حتى اعرف لعدم وجه العلم العام في الخارج مع ان العقل اتفقوا
 بوجودها وجوب هذا الاشكال ان ارتفاع الموانع ليس من اجزاء العلم العام بل
 من لوازم اجزائها فان عسر الساب مثلا لا سوف على زول الارجح بالذات
 بل سوف بالذات على وجود سماع السمع الذي يلزم زوال الدخول والذات لو
 قال العلم التام حتى حمله فاني توقف عليه وجوه التي من العلم العرفي لكان اول
 لان العلم البعده لا يثير لها في المعلول بل في العلم اليقيني فان الخل مثلا
 لا يوجد الخلاوة في الذات وان وجد العسر بل هو صلاحيه في الداعية انما
 هو العسر فان قلت لا خاص في هذا العبد لعدم توقف المعلول على العلم البعده
 لان العرفه كفي في وجه المعلول وان لم يوجد العلم البعده الا انهم خلف المعلول
 على العلم العرفي وهو في المعلول بالحقه لا يتوقف على العلم البعده في الاحتياج
 الى هذا العبد قلت سوف وجه المعلول على العلم العرفي او البعده امر ضروري
 فمن انكر ذلك بعد اكل الضروري فان قلت قد حصل الامس من الاب مع عدم اب
 فلا يلزم لا يتوقف وجه المعلول على العلم البعده بالضرورة فلا يكون الدخول
 ضروري قلت العلم البعده قسما قسم يتوقف عليه وجه المعلول واي كطلوع
 الشمس عند وجه النهار المعلول السماع السمع قسم يتوقف عليه وجه المعلول
 في الجملة كوجه الحجة لوجه ابن الابن لان علمه بالنسبة اليه ايضا هذا المعنى

فالتوقف

فالتوقف في القسم الاول كما ذكرنا في القسم الثاني وجه المعلول بدونها لاسا
 في التوقف في الجملة في لا يتوجب المنع لوجوب توقف المعلول على العلم البعده
 في الجملة واعلم ان العلم في علم النظر اذا اطلقت بلا قيد يكون المراد بها العلم العام
 والباقي منها يطلق مع القيد كالعلم التام والعلم المادي وغير ذلك
 والتعليق التعليق لغة سعي بعد سعي في التمرة مرة بعد اخرى واصطلاحا
 على ما قاله المحققون من تبين علم الشيء المطلوب اساه اوله واخرها لينقل
 الذم بسبب العلم بها الى العلم بالمعلول كقولنا العام حادث لانه مسعود وكل شئ
 حادث فالعام حادث فالتعليل هو الاستدلال بالعلم على المعلول ومنها
 نظرم وجهين الاول ان التعريف غير جامع لخروج الاستدلال بالمعلول المساه
 على علمه كاستدلال بالذات على وجه النار اذا لا يصدق علمه انه ساه علم
 الشيء بل هو ساه معلول الشيء وجوابه منع عدم صدقه علمه اذا العلم بالمعلول
 المساه على علمه للعلم بالعلم فهذا الاعتبار يصدق علمه انه ساه علم الشيء في
 الجملة اذا العلم من حيث هو على ان لا يكون العلم في نفس الامر ولا يكون
 كما ان اريد بالعلم في قوله ساه علم الشيء العلم التام فهو لا لعدم دلالة
 العام على الخاص وان اريد العلم الناقص فهو ايضا بطلان اوله فلما مد انفا
 واحاثا سا فلان العلم بالعلم الناقص لا يستلزم العلم بالمعلول وان اريد بالعام
 فهو ايضا بطلان العلم بغيره العام عبارة عما سوف علم وجه الشيء والعلم

بمثل هذا الشيء لا يستلزم العلم بالشيء الموقوف لجواز ان يكون الشيء الموقوف عليه
 اعم منه والعلم بالعلم لا يستلزم العلم بالخاص فان قلت المعلوم منها بالعلم بالعلم
 على ذلك من ان العلم عندهم بلا قيد من العلم الفاعل قلت سمعنا ذلك لكن العلم
 الفاعل قد يكون ناقصا فليس العلم بها لا يستلزم العلم بالمعلوم كما مر قال صاحب المقدمه
 التعليق هو السعال الذي من من المؤثر الى الاثر كسعال الريح من النار الى النار
 والاستدلال هو السعال الذي من من المؤثر الى الاثر كسعال الريح من النار الى النار
 واعرض عنه بان من المشهور ان احد العلم هو لكونه موثقا على ذلك والتأثير
 اذ كان في نفسه لا يرد اليه من العلم ان في نفسه لا يرد اليه من العلم ان في نفسه
 الاستدلال في لا يصح حسب فهم ان السعال هو السعال الذي من من فاصول ان السعال
 التعليق هو السعال الذي من من المؤثر الى الاثر كسعال الريح من النار الى النار
 الاستدلال في عرفت احد العلم هو لكونه موثقا على ذلك والتأثير لا يستلزم
 سواء كان ذلك من الاثر الى المؤثر او بالعكس او من احد الاثرين الى الآخر
 والملازم . الملازم واللازم والملازم بمعنى واحد هي لغة امساع الفعائل
 الشيء عن الشيء واصطلاحا على ما قاله المحقق وهو كونه الحكم مقبضا للاخر على معنى
 ان الحكم كسب لوقوع بعضه وقوع حكم آخر امساعا وهو ان الحكم الاول يسبب ملزوما
 والحكم الثاني يسبب لازما والمعلوم بالحكم هو هنا الاخرى لا العكس والمعلوم بالمقضي
 العلم اعم من كونه تاما او ناقصا يكتفي اصل وفيه نظر لان المقضي انما يقتضي لوجوب

ملازم

وايضا يلزم ان لا يكون السعال جاعلا لحدوث الملازم اليه من السعال بل هو الملازم
 معلولا والملازم علم او معنى معلولا عليه واحدة بل هو الملازم بالمعنى المستلزم سواء
 كان علم او معلولا او قول بمعنى جرح الاتفاق فان كونه الانسان ناطقا لا يقتضي
 كونه الحيوانا معا بل صدقه على نفسه صدقه انما هو كونه الانسان ناطقا لا يقتضي
 سببها الا قسما ، والملازم قد يكون اعم من الملازم كالحوان بالنسبة الى الانسان
 وقد يكون مخصصا للملازم كالتأني بالشيء اليه فان قلت الملك والجن والسفهاء
 ناطق اما الملك فانه جوهر بسيط ذو حيوة ونطق عقلي غير ماض فادى العبد
 الاخر لا خارج الانسان اما الجن فهو حيوان ماض ناطق مشفق الحزم من شأنه
 ان يتشكك بالشكل مختلفا اما السعفاء فطاهر اذا كان كذلك فلا يكون ناطقا
 مساويا للانسان بل هو ناطق ملهنا ما جرى على الجنان لا ما جرى على
 اللسان وليس للملك والجن جنان ولا على جنان السفهاء شيء او نقول
 ان النطق اما خارج او داخل والله اعلم اما العوة او بالعلم فالاول ليس محققا
 بالاشياء والله هو فضل الان في الثابت بوقاحة او فضل للملك وزعم صاحب
 المصنف ان الملازم لا يمكن ان يكون اخص من الملازم والا بل هو وجوه الملازم بدون
 الملازم وموتج وفيه نظر من جهين اما اوله فلا يلزم ان الملازم لو كان اعم من
 الملازم يلزم وجوه الملازم بدون الملازم اذ لا يلزم من كونه الشيء اعم
 من شيء آخر ان يوجد بدون الملازم امكان وجوه الملازم بدون الملازم

وجوابه ان الامم بحسب الصدق كذب ان يصدق بدون الاخص واما ما سافلان
 ما ذكره ليس سماعه الاطلاق بل في الملازمه الكلية واما في الملازمه الجزئية فلان
 الملازم في قولنا قد يكون اذا كان الحيوان موجودا كان الانسان موجودا اخص من
 العلزوم واعلم ان اقتضاؤه علزوم الملازم قد يكون اخصا والعلل للمعلول كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود وقد يكون اخصا والمعلول للعلل كقولنا
 المال وقد يكون اخصا احد المعلولين للآخر كقولنا ان كان النهار موجودا كان
 فوق الافق مضيا فانها معلول لعل واحد وهي طلوع الشمس فان العلة كما يقتضي
 كعقها كمن المعلول فذلك المعلول لا مساج كحق المعلول بدون علة وكذلك
 احد المعلولين فان كمن احدهما لعمري كمن الآخر ذلك لانه كلما كمن احد
 المعلولين كمن العلة وكما كمن العلة كمن المعلول الآخر لكونها على طوعا
 فكما كمن احد المعلولين كمن الآخر وقد يكون اخصا احد المتضامين للآخر كقولنا
 ان كان زيدا باع وفعي وابنه في هذا المقام اعتراضات من وجوه الاول ان
 التعريف المذكور لا ساول الملازمه التي هي طرفه الشرطية لا كمن الصدق و
 الكذب بسبب اقران حرف الشرط والجزاء بهما فلم يكن الحكم مذكورا ولا لازما
 لان ما يحكم كمن الصدق والكذب واما ان كان فقط والجواب عن الاول لان
 العلزوم والملازم لا يحتملان الصدق والكذب فان العلزوم في قولنا كلما كانت
 الشمس طالعه فالنهار موجود وقولنا الشمس طالعه فالنهار كان الشمس طالعه

فان السور لا يكون خفاء من طرفه القصة الا لاحتياج في الارساء الى آخر
 وسلسل قولنا الشمس طالعه كمن الكذب الصدق وان لم نكملها المجموع وكذا
 الملازم بقولنا النهار موجود وانه يحتملها اما الجواب عن ان كان فقد قيل ان
 معنى الملازم بل هو المفردين سواء كان كمن احد المفردين كمن الآخر لعلاقته
 سببا فكذلك التعريف مساو للملازمه ان كان كذا كمن من الدليل على وجوب
 الملازم من معلول على علة واحدة غير صحيح لان استلزام المعلول للعلل من حيث
 المعلوليه واستلزام العلة للمعلول من حيث العلة فلا يكون الوسط مسمى ا
 وايضا سقفي بالعقل الاول والعقل الثاني فانها معلولان للعقل الاول وليس
 سببا ملازم لجواز فرض وجود كل واحد منهما منفردا عن الآخر نعم لو كان العقل
 واحد من المعلولين مدخل في علية الآخر لكان سببا ملازم كمن في السببية
 والصورة الثابت ان الملازمه الى من المتضايفين اما داخل في الملازمه
 الى من معلول على علة واحدة وفي الملازمه الى من العلة والمعلول فان المتضايفين
 ان كان حصة كلابية والنبوة فكذلك داخل في الاول فان الابوة والنبوة
 معلولتان لعل واحدة وهي كمن الحيوان كمن يتولد من نطفته حيوان آخر فانه
 عند العلم به كمن افضاقتان حصة في العقل وبما الابوة والسوة وان كان
 مشهورا كلاب والابن فكذلك داخل في الثاني لان الابن كمن الى الاب
 من غير عكس او نقول كل واحد منهما كمن الى الآخر كمن عكس الى كمن

الآخر انه بها فان ذات الاب في الاتصاف بالابوة كحاج الى ذات الابن
 وذات الابن في الاتصاف بالسوة كحاج الى ذات الاب فكل منهما علم من جهة
 معلول من جهة اخر الرابع لا ملازمه من الشئ اصلا لانها لو كحقي كانت
 غير اللازم والملازم لكونها نسبة بينهما ولا حاج اذا ان يكون لازمه للملازم اولا
 يكون فان لم يكن لازمه فيمكن انفكاك اللازم عن الملازم وان كانت لازمه
 محقق ملازمه اخرى بالضرورة فيلزم التسلسل وموجب وجوبه اولا فلا فلان
 فاذكركم من الدليل ان السليم المدعي صحيح الملازم واما فلا يلزم نفي الملازم
 واما ما سألنا ان الملازم غير لازم فوله يمكن انفكاك اللازم عن الملازم
 قلنا لا نعم لحوار ان لا يكون من السبل ملازم مع امساج كحقي كل واحد منهما
 بدون الآخر كقولنا كلما كان الانسان حسانا كان الله موجودا واعلم ان الملازم
 ليس هو وجوب الملازم والى وجوب اللازم في الملازم من المعلوم من ان
 الموجود من الملازم المعلوم واللازم الموجود واما عكس ذلك في
 الا يلزم وجوب الملازم بدون اللازم امارها لا يصح وجوب الملازم
 فلانها لو كانت معصية الله يلزم من ملازمه احد النقيضين لشيء ان لا يكون
 بعض الآخر ملازمه فالشيء اصلا ولا يلزم الجمع بين النقيضين وبطلانه
 واما انها لا يصح وجوب اللازم فلانها لو كانت معصية الله يلزم من لازمه
 احد النقيضين لشيء ولا شك في لازمه كل واحد من النقيضين لكثير من

الاشياء فان قلت الملازمة نسبة من اللازم والملازم وكحقي النسبة
 بدون المتبني محال قلت سلمنا ذلك لكن لا يصح وجوبه لانه النسبة
 قد يكون بحسب صفات الاشياء فلا يحتاج الى وجوبه كما لا يمكن والامتناع
 فان كون الشئ محتسبا بدون الآخر او ممكنا لاخر انما يكون بحسب الحقيقة فلا يصح
 الى وجوبه مما قد يكون بحسب وجوده مما كالمعية والتقدم والتأخر قال الامام
 في نهاية العقول اللازم هو امساج كحقي الملازم الا عند كحقي اللازم
 يعني كحقي الملازم محتسبا بدون اللازم ولا يمكن محتسبا عند كحقي اللازم
 وعليه اعترض من وجوه الاول انه مشتمل على الدور ودكر لان اللازم موقوف
 في تعريف الملازم واللازم اذا الملازم هو ما يعلق به لزوم شيء واللازم
 قائم به اللزوم ولا خلاف في ان اللازم والملازم بلعنه واحد كقائمة فيلزم
 الدور وجوابه انا اولا فلا يلزم الدور لحوار ان يكون الموقوف لغويا والموقوف
 اصطلاحيا واما ثانيا فلا يلزم التوقف بالنسبة الى من توقف ان ساءما
 يقال له الملازم وشما قاله اللازم وتوقف ايضا ان الشئ الملازم
 محتسب بدون الشئ اللازم ولكن لا يعرف ان اللازم هو هذا الامساج فقال
 اللازم هو امتناع كحقي الملازم الا عند كحقي اللازم والاولى ان يقال
 اللازم امتناع كحقي مفهوم الا عند كحقي مفهوم آخر الامساج كحقي
 جميع الاحوال الا في هذه الحالة فانه لا كحقي في الملازم في كحقي هو

الامتناع بالغير الذي هو عدم تحقق مفهوم آخر كانه الملازم له كان هذا الامتناع
وهو غير محقق كحق الملازم و يندم ان لا تحقق الملازم من صادقين وقطعا الملازم
بطا والملازم من مثله وجوابه منع عدم كحق الامتناع الذي هو الملازم عند كحق الملازم فان
الامتناع الذي هو الملازم هو الامتناع بالغير الذي مفاده انه لو لم يكن الشيء الملازم
محققا يندم ان يكون الشيء الملازم محققا بوسط عدم كحقه ولا سلك ان هذا المانع
ثابت على عدم كحق الملازم اذ على هذا التقدير يصدق ان هذا الشيء المحقق
هو الملازم لو لم يكن محققا لكان الشيء الملازم محتاجا بوسط عدم كحقه الثالث
قد يكون الملازم له انه محققا فلا يمكن زواله على تقدير كحق الملازم كقوله نعم
لو كان في آية الآلة يفدنا وكوننا لو كان اجتماع النقيضين محققا لكان
احد النقيضين محققا وجوابه منع جوار كحق الفساد الذي من الآلهة واما الجايز
ما يندم من تاثير قدرة الله تعالى وكذا في المال الكا و فيه نظرا لان الجندم
للفساد الذي المحصور من مستلزم نفس الفساد ومن حيث هو هو مستلزم من
امكان نفس الفساد امكان هذا الفساد الذي يندم من تفرد الآلهة
والدوران اه الدوران لغة الطواف وحصل الحركة في السكك واصطلاحا
هو ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلة ترتيب الاسماء على سرب السمو
والشيء الاول يسج وايراء الكا يسج مدارا وقيل هو ترتيب الاثر على الشيء
في الوجه مرة بعد اخرى والرد بالرب حصول شيء عند حصول شيء آخر كحصول

النها ر عند حصول الشيء الحرف بصلوح العلية تعليل الاثر بربك الشيء كحقه تعليل الاسماء
يفترق السمو بقوله سرب الشيء على الشيء عما له السمو له الدوران وغيره من
الملازم بجميع فساها وقوله الذي له صلوح العلية بعبارة الفصل لانه كحق عند دوران
الشرط مع الشرط المتساوي ودوران احد المصطلح لعين مع الآخر العلم مع المعلوم
المتساوي واحد معلوم في علمه واحدة مع الآخر الجوهر مع العرض وفي كل واحد واحد
من التعليلين نظرا لاوله فانه غير مانع لوجود الاتفاقات فيه كوجود اكثر
عند خرم موضع فلو ثبت التوفيق بقولنا مرة بعد اخرى لخرج الاتفاق لك لكان
مستحييا فانه ثبت لا حاجة الى هذا القيد كخرج الاتفاق لك بقوله ترتيب الشيء
اذا الترتيب في الترتيب انما يطلق حيث يكون وايضا اكثر ما لا حيث يكون ذلك مرة
فلو ارد هذا القيد بكونه للتوضيح لا لآخر اذ من شيء قلت ان الترتيب على
ما فسره القوم هو حصول شيء عند حصول شيء آخر كما ذكرنا ومن السبق ان الدوام
والا كرتي لا يفهم منه وما قيل ان الاتفاق لك كخرج بقوله صلوح العلية لان
المدار في الاتفاق لك لا يصلح ان يكون على مدار ليس كية لان المدار في الاتفاق لك
لا بد وان يكون على المدار لان الاتفاق لك امور ممكنة فلا يقع بدون العلم والشيء
سلفنا انها كخرج بدون ملاذ ذكرنا من القيد لكن اسر له ذلك القيد في هذا النوع
من الواحبات لانا الجزم او الظن بعلة المدار لا بد من كحصول الا بعد سرب
المدار على مرة بعد اخرى كما في سرب السمو فانه الجزم بعلة سرب

السعوية الاسهل الصفرية انما يحصل بالحرارة من انما يحصل بواسطة المشاهدة
 المكثرة فالصواب ان يقال هو سبب الاثر على الشيء الذي له صلوح العلة
 بعد احدها وانما كذا فلا نه غير جامع لجذب الدوران العدمي عنه على كذا كذا
 احوال وجه آه الدوران على كذا انما ان يكون المدار مدار الدايير
 وجود الاعداد كثر السعوية الاسهل فانه اذا وجد وجد الاسهل وانما
 اذا عدم فلا يلزم عدم الاسهل لجواز ان يكون الاسهل بدو واخذ ذلك ان يكون
 المدار مدار عدلا وجود الكا حيو للعلم فانها اذا لم يوجد لوجود العلم اذا
 وجدت فلا يلزم ان لوجود العلم وانما ان يكون المدار مدار احوال وجوده
 على معنى انه كلما وجد المدار وجد الدايير وكما عدم المدار عدم الدايير كالزنا الصان
 عنه المحصول لوجوب الدج عليه فانه كلما وجد الزنا وجد الدج وكما لم يوجد
 واعلم ان الدوران غير المدار وغير الدايير لان سبب الشيء على الشيء غير كونه
 نسبه سببا فلا يتوقف كفعه على كفعها كما انه في الدارم ان النسبه بين
 الشئ قد يكون بحسب حقايقها فلا يحتاج الى وجودها كالا مكا والامتناع ايضا
 ان الدوران غير الملازم لان اللازم لا يمكن انفكاكه عن الملزوم والداير يمكن
 انفكاكه عن المدار كالاسهل عن سبب السعوية واعلم من الملازم من وجه لثمة
 دقما معا في المادة التي يكون الملزوم فيها علم اللازم ويصدق الملازم بدون
 الدوران الملازم في المادة التي يكون الدايير فيها ممكن الانفكاك عن المدار

ويمنع ان يعلم ايضا ان الدوران انما كذا او جزئي فالكل سبب الدايير على
 المدار في جميع زوايا سبب المدار في جميع الصور الجزئي سبب الدايير على
 المدار في بعض زوايا سبب المدار في بعض الصور والمنافقة آه
 المناقضة لعدبها عن ابطال احد القولين بالآخر وامطلاحا من منع مقدمه
 معينة من مقدمات الدليل والبرهان يمنع المقدمة طلب الدليل والمقدمة بطلت
 ثمة على ما يتوقف على الابحاث الالهية وان على قصده جعلت جره العيان
 وتان على ما يتوقف على الدليل والبرهان بالمقدمة ومنها احد المعاني الاخرين
 وصور المناقضة كذا املا اذ قال المعلق كذا في اطلاق بقوله عليه
 السلام اذوا ركوه امواكم وهذا النص مساو للحمي كذا في كونه في معمول
 السائل لانه ان النفس مساو للحمي وانما ساوله ان لو كان الحمي ملزما واطلا
 كذا الاربعة كذا في ذلك المنع هو المناقضة وكذا لفا قال المعلق لو وجب
 الزكوة في الحمي لو وجب في حلي صبيبه واللازم مسبق بالاجماع المركب وانما
 عندنا فلكونه حليا وانما عندكم فلكونه مالا للصبيبه بيان الملازمة انه لو لم يكن
 الزكوة في حلي الصبيبه على تقدير وجوب الزكوة في حلي الملزم الامر ان بالضرورة
 وهو مسبق لان شمول العدم لا من الضرورة واقعا على هذا التقدير ولا يكون
 فان كان واقعا فلو وان لم يكن واقعا فكذلك لانه يلزم شمول الوجوب على تقدير
 لاشمول العدم واللا يلزم لاشمول الوجوب على تقدير لاشمول العدم فسفكس

يعكس النقص الى ان يكون شمول العدم من لوازم شمول الوجوب وهو بطريق قول
 الابل لان انفكاسه يعكس النقص وانما يعكس ان لو كان لا شمول الوجوب
 من لوازم لا شمول العدم وهو موهوم وان قال المعلق لا شمول الوجوب ثابت على تقدير
 لا شمول العدم لما ساء وكل ما ساء ثابت على تقدير فهو من لوازمه فيقول الابل
 لان ما ثبت على تقدير فهو من لوازمه لا بد له من دليل وما ذكره الابل في
 الصور من موافقة القضية للمعلل ان كنهه بان الشيء اذا كان ماسا على تقدير
 فعله الموحدة ايضا ماسا على هذا التعديرا اذ الحالة كذلك فمعنى الحكماء كنهه هذا
 التعديرا والآية يلزم خلف المعلول عن العلم الموجبه وموجب دقيه نظر والمقابل
 ان يقول لو قال المناقضه من منع مقدمه الدليل او الدليل نفسه لكان اشبه
 بشبه العنونة التي لم يمنع الابل فيها مقدمه الدليل بل الدليل نفسه كما
 اذا استدل المعلق بنقل عرياب ومنع الابل بثبوتها لقول المعلق
 حب الزكوة في حله الناء لقوله عزم في اطلح زكوة وجميع السائل بان يقول
 لان ان النبي قال في اطلح زكوة سمع ان يعلم ان شرط المناقضة ان لا يكون
 المقدم من الاوليات ولا من المستلزمات كمنعها وانما اذا كانت
 من الحساب والمديساب والتواترات محوز منها لانها ليست هي عن النهر
 والمعارضة المعارضة هي لغة المقابلة على سبيل المثال لا على اصطلاحها
 هي اقامة الدليل على طائ فان اقام الدليل على الحكم كما اذا قال المعلق

الزكوة في حله الناء لقوله عزم في اطلح زكوة فقال الابل وما ذكره ولز
 دل على ما ادعيت لكن عندنا ما ينافيه وهو قوله عزم لا زكوة في الحلي وكما اذا
 قال المعلق لو وجبت الزكوة على المدبون لوجب على الفقير اللام منتف
 بالاجماع اما الملازمة فلانه لو لم يحك على هذا التعديرا يلزم الاضراق وهو مسف
 لا شمول الوجوب لان من ان يكون ثابتا على ذلك التعديرا ولا يكون ثابتا كان
 ثابا فظا وان لم يكن ثابتا ما ثبت لا شمول الوجوب على هذا التعديرا يلزم
 ان يكون شمول العدم ثابا على تقدير لا شمول الوجوب والا يلزم ان يكون لا شمول
 العدم من لوازم لا شمول الوجوب فيلزم ان يكون شمول الوجوب من لوازم
 شمول العدم حكيم عكس النقيض وموجب واذا ثبت شمول العدم على هذا
 التعديرا يلزم سقاء الاضراق ايضا فيقول الابل في جواب المعلق على
 سبيل المعارضة وان دل دليلكم على عدم وجوب الزكوة على المدبون لكن
 عندنا ما يدل على وجوب الزكوة عليه وانما مدار وجوب الزكوة على المدبون
 وجهه او عداه او ملذومه كالارادة من النصوص الحقيقية وشمول الوجوب
 له وللغير ثاب لان الاضراق من شمول العدم للمدار الملذوم ومن الاضراق
 بينهما ما ان يكون محققا او لا يكون فان لم يكن محققا وكل واحد من الشمولين
 كحق احداهما اعني المدار الملذوم وان كان محققا فانه كحق محقق الاضراق
 محقق احداهما او كحق الاضراق ليس مدارا لاحدهما فعلى تقدير تحققة

واسعاره يحق احدهما والا يتكفر مدارس في حق المزار او المذموم فيلزم الوجوب
 على المديون بثبوت مدارسه او ملذومه والعامل ان يقول ان يقول ان السوف
 اعز كور عن مانع افا او لافلان لو استدلت الشخص على حدوث العالم وشخص اخر
 على وجوه مانع يصدق عليه التوفى المذكور ويمكن ان يحاب عنه بالمر لو باطلا
 اما خور في تعريف المعارضه اما السعير الضد فان قلت هذا اطلاق العالم
 وادارة الطاهر وهو غير جاز قلت السعير باطهم قد خفصه بالسعير او بالقد
 واما ثانيا فلقد خول العصب منه اذا قال المعلن كذا الزكوة في اطلاق لعله عليه
 السلام اذ اركوة امواككم وهذا النص مساو لمحل النزاع في الزكوة منه
 معقول السائل لان ان النص مساو لمحل النزاع بل ليس مساو لانه اذ لو كان مساو
 له لكان مساو لالا في الجواب كقول المالك مشتركة بينهما ولكن لا مساو لهما والا
 ثبت الوجوب فيهما لكن الوجوب مسف للمذموم ضرر العصب فيلزم اسفاره في
 اطلاق الصواب ان يقال المعارضه هي تسليم الدليل ومنع المدلول واقامه الدليل
 على نفي المدلول فان قلت هذا التعريف ايضا فاسد لان تسليم الدليل لا يمنع
 اعدلول بعضه الى السافض وذلك لان الدليل ملزم للمدلول وتسليم المذموم
 مستلزم لتسليم اللازم والا يلزم وجوه المذموم بدون اللازم قلت لا ثم
 ان تسليم الدليل مستلزم لتسليم المدلول وانما يلزم هذا ان لو كانت التسليم
 لاطفاء ظلمه لكن التسليم كما وظلمه ذلك يقال في المعارضه وان دل ذلك

وانه وان صح او ان ثبت وليس سمي ذلك كمن مزا في الدليل القطع
 لا في الظن والمعارضه انما يوجب في الظن لا في القطع والنقص اه العصب
 لغة مواكبة اصطلاحا موصوفات خلف الحكم المدعي سواء اوقعه عن دليل المعلن
 الدال عليه في بعض الصور كما اذا قال المعلن كذا الزكوة في اطلاق لعله عزم اذ
 اركوة امواككم وهذا النص مساو لمحل النزاع في الزكوة منه معقول السائل وليلكم
 بنماه غير صحيح اذ لو صح نسب الحكم في الراجح والجواب عما بالمدلسا ولايات
 واللازم مسف وكذا المذموم والعامل ان يقول لو قدم تعريف العصب على
 المعارضه لكان اشبه لا العصب انما سار على نفس الدليل والمعارضه على
 نفس المدلول وينبغي ان يعلم ان النص كما يطلق على المنع المذكور فهو يطلق
 على صورة لوصفها المحرف بدون المحرف وبالعكس وقد يطلق على المناقضة
 لكن اطلاق النقص على الاولين مطلقا وعلى الثالث معدا بالمفصل
 المستند المستند والسند ما يكون المنع مبنيا عليه اي يكون صحيحا
 لو روي المنع اما في نفس الامر او في زعم السائل كما اذا قال المعلن الله شرط
 في الوضوء معوله عزم انما الاعمال بالنيات وهذا النص مساو لمحل النزاع
 فليدرك منه اشتراط النية في الوضوء فيقول السائل لان ان النص متناول
 له وانما يتناول ذلك ان لو كان محل النزاع اذ امكنه وادخله مستند
 المنع لان منعه شيء مبنية على وجوه المذموم لان الجزم بوجود اللازم لا يخلو

الآ بالخدم بوجه المذوم على الإطلاق فعلى هذا لا يكون الجواب عن المستند جواباً
 عن المنع لأن المذوم قبل كونه مخصصاً من اللازم والآ لازم من رفع الاخص
 رفع الاعم ولهذا قال المحققون من اصحاب النظر ان الكلام على المستند غير مسموع
 نعم لو كان السند منخرفاً كما ذكره اب بل فكيف مساوياً بالمنع فليزمن من
 ارتفاع ارتفاع المنع لكن المعلق كما في الـ بان احصار المستند المذكور
 والكلام على المستند مسموع عند القوم من المحققين وقالوا اذا لم يرد رفع
 المستند ولا كونه الحق عليه فكيف يمكن الجواب عن المنع مع بقاء المستند
 الغير المتكافئ ترتيباً للبحث **الرسالة** هو جعل كل شيء في مرتبة واصطلاحاً
 هو جعل الاشياء الكثيره تحت مطلق عليها اسم الواحد وتكون بعض اجزائه منه الى
 البعض بالعدم والتأخر والتألف هو جعل الاشياء الكثيره تحت مطلق عليها اسم
 الواحد سواء كان لبعض اجزائه منه الى البعض بالتقدم والتأخر ولا فعل
 هذا لكن التألف اعم من الرتبة انما احصاها الرتبة وان التألف لان معنى
 الرتبة معتبر في البحث اذ البحث له اجزاء ملتصقة بعضها على بعض وهي المبادى
 والاولى والحق طبعاً فالمبادى هي الدعاء والحق وتزويد المذائب
 والاولى هي الدلائل التي لا بد منها على الدعاء والحق طبعاً هي المقدمات
 الى سرى الدلائل والحق اليها من الضرورات والمسلمات مثل الدور والنسب
 واجتماع المعصيات اذا شرع المعلق قبل الخوض في الخط

لذلك عدة امور من الشرايط التي اعتبرها الامام محمد بن ابي الحسن في المناظرة
 وهي تسعة الاول انه يجب على المناظرة ان تكون من الايجان والاقتضار
 في الكلام عند المناظرة للمالكين مخلصاً بالغهم والتمسك ان كسر عن التطويل
 في الكلام للماليه يودي الى الحلاله والثالث ان كسر عن استعمال الالفاظ
 العربية في البحث للماليه يودي الى الكلف في الغم والابع ان كسر
 عن استعمال اللفظ الجمل المحتمل للمعنى في السؤال والجواب للماليه يودي
 الى التردد والآن اذا خضع المعنى المقصود بالقيده الخامس ان كسر عن
 الدخول في الكلام اخصم قبل الغم تمامه وان اصغى الى اعادته ما سافلا
 ماس بالمطالبة عنها اذا دخل في كلامه قبل الغم تمامه افصح من مطالبة الاعادة
 والسادس ان كسر عما لا مدخل له في المقصود للمالك كدخول الكلام عن العقب
 ويزم البعد عن المقصود فلا يحصل الخط في محسن احد والسابع ان كسر
 عن التمسك برفع الصوت والسماحة لان هذه الصفات كلها من خصائص
 الرجال ووطايفهم لانهم يسترون بها جهلهم والاساس ان كسر في المناظرة
 عتق كان مريباً محملاً اذ يبين الخضم واحصائه ربما يزداد في نظر
 المناظرة وجدة ذمه والفاصل ان كسر في المناظرة عن ان يحسن الخضم
 حقير الدلائل يصدر عنه بسبب كلام ضعيف وبذلك يعلب عليه الخضم الضعيف
 واذا عرفت ذلك فنقول لابد للمعلق من امور ثلثة احدها تقديم

الاشارة الى المحي وهو ان يتصور المحي على وجه يمكن من تطبيق الدليل عليه
 والى السلف بنقد الاشارة الى التلطف بذلك المتصور ليصور متصورا
 لمن ساطره فيه والثالث تحريك المحي الى تعيينه وسيله ان الكلام من
 الجاهل انما هو صرح الى ما في فلو لم يكن ذلك معينا ولا مستحصا لم يعلم ان
 الدليل المعلق مظهر لشيء او ليس بغير ذلك بالسهل الى دليل المعارض كما
 يقول المعلق عند دعوى شرط السه في الوضوء المراد بالسه هو قصد القلب
 والمراد بالشرط هو ما يكون تأثير الموثر موقوفا عليه دون وجود الموثر المراد
 بالوضوء اتصال الماء الى الاعضاء الاربع مع السه عندئذ اذا كان
 المحي غير متين واما اذا كان يتنا فلا يحتاج الى السه اذا تصورت ذلك
 فليشرع في المقصود فتقول اذا شرع المعلق في سرد اقوال الائمة اي ذكر
 مداهيم كما يقول الله شرط في الوضوء عندك في رحمه الله عليه وليست
 بشرط عند ان حصة رحمه الله عليه فلا يتوجه عليه المنع بان يقول ان الله
 لم يدب الشرط فيه او لا في انها شرط في الوضوء او لم قال ان في انها شرط
 فيه و ابو حنيفة ليست بشرط لان ذكره في سرد اقوال الائمة وذكر مداهيم
 بطريق الحكاه فلا دخل عليها فانه لم يخرج كونه شرط في الوضوء بل حكى
 عنه شافعي رحمه الله بان قال كذا وخرج ابو حنيفة رحمه الله بان قال كذا واداه
 حكى فلا سوجه عليه المنع لان المنع طلب الدليل والحكم من لم يكن عليه دليل فلا يطلب

عنه و لعل في سوجه عليه طلب صحة العمل بان يقول ان الائمة ان في
 رحمه الله قال كذا و ابو حنيفة رحمه الله قال كذا في العمل صحة العمل وانما
 يتوجه عليه طلب صحة العمل لان العمل بما يضع غير المتعارف مقام المتعارف فقد
 يستعمل في اساءة التي مقدمة من مقتضات مسايعة ذلك الغرض انهم مسايعة عند المتعارف
 فيلزم الخبط كما لو قال المعلق العالم حادث خلافا للمتكلمين فجعل المتكلمين متعارفا
 ثم سجد في اساءة التي الواجب فاعلم بما راعى انه من باب المتعارف ونبت حدوث
 العالم بناء على ذلك . الا اذا انهم من اذا انهم من المعلق باقامة
 الدليل على ما ادعاه في سوجه المنع على العمل الى ان يتم دليله فالسائل لاجل ان
 يمنع المعلق في شيء من مقتضات دليله او لا يمنع اصله بل بجمع مقتضات
 دليله وان لم يمنع اصلا فسطح الكلام و يلزم الا لزام والله اشارة لقوله فقط
 وان منعه فلا في امان كونه قبل تمام الدليل اي قبل تمام سلسلة الائمة في اوله عامه
 فان كان قبل تمام الدليل فاما كونه ذلك المنع على مقدمه من مقتضات الدليل
 سواء كان واردا على مقدمه واحدة او اكثر في لاجل ان لا يضره المنع او لا
 يضر فان لم يقتصر فاما ان يقول المستند او لا يقول فانه يوافق في سوجه
 الاول ان اي مجرى المنع والمنع مع السند من واقعته وبعضا لعصبيته لانه منع مقدمه
 معينة والمستند صيغ بلسان احدهما ان يقال لا ثم مداوم لا يجوز لكونه كذا والله
 لا ثم لزوم ذلك وانما يلزم ان لو كان كذا او ان الله لا ثم هذا كذا لكونه كذا

والحال انه كذا مال محرم المنع كما لو قال المعلن كذا كوة في اطلق لقوله عزم
او واركوة امواككم وهذا النص مساو للحي فعول الابل لان ان النص مساو
له وصال المنع مع العصب كما اذا قال المعلن فافه مبداء مثل مسدد ماسح ان
يكفر فنه مبداء مثل مسقيم لا تمنع ان تكون الطسعة الواحدة لاثر من مساو فيقول الابل
لان امساع ذلك طوار اصفاءها لاثر من مساو بحسب الشرطين المحلصين مثلا
ان الطسعة بعض اركاء المسقفين طار فجهها عن المكان الطسعة وبعض اركاء المسقفين
بشرط حصولها فنه او فعول لان امساع ذلك انما يلزم ذلك ان لو لم يكن اخفائها
لها بحسب الشرطين المحلصين او فعول لان امتناع ذلك كيف يكون متمنعا والحال انه
واقع في الطبيعة الغيصات مثل الهواء وانما يمكن بحسب الشرطين المحلصين الثالث
وهو ان لا يصرف لمحرم المنع ولا فعول المستدل ليدل على امساع ذلك المقدمه
التي منعهما قبل ان استدلال المعلن على سوتها ليس غريبا مثاله اذا قال المعلن كذا كوة
في اطلق لقوله عزم او واركوة امواككم وهذا النص مساو للحي فعول الابل
لان ان النص متمنعا له بل هو غير مساو له او لو كان متمنا ولامه لست الحكم فنه
بلكنه عزمنا بت فنه لقوله عزم لا كوة في اطلق صل انما يسع غضبا لانه الابل
اذا كان في منع المقدمه لا يكون معارضا فكيف المعارضة من نصب العزم وعصب
ذلك المنصب الذي هو المعارضة في التحقيق مانع غضب الابل المنصب الذي
هو المعارضة لعدم تسليم الدليل بل غضب المنصب الذي هو المعارضة وقيل

انما يسع عصب لان التعليل قبل ايات تلك المقدمه حق المعلن فلا حق للابل
الا المنع المجزئ او المنع مع اعتدال نبيات صح دليل المعلن اوف وانه فينقطع البحث
فلو تعرض بدليل فقد عصب منصب المعلن فعلم بما ذكرنا ان العصب هو منع مقدمه
الدليل واقامه الدليل على بعضها قبل اقامه المعلن الدليل على سوتها سواء كان
يلزم منه اثبات الحكم المتنازع فنه ختمنا او لا يلزم مذا على راي المحص واقامه
راي صاحب المقدمه فالعصب هو منع المقدمه مع ايات الحكم المتنازع فنه
نظر بوجوه ايا اول قلنا انما بينا ان هذا المنع انما يسع غضبا لان التعليل قبل ايات
المقدمه المنوعه حق المعلن ولا حق للابل فنه الا بلمنع فلو تعرض بالتعليل
فقد عصب منصب المعلن ومن ايات انه لا يلزم منه لزنا كونه متمنا على ايات
الحكم المتنازع فنه واقامه ما قلنا يلزم عصب احصاء المنع مثل التمام في البلد
المذكوره ودكتظ وهو غير مستوعب العصب لا يسع لابل في
اصطلاح احد النظر لا سائر في المحيط في الحي وذكر لانه لو جار سماع طار ان
لعصب الابل منصب على المعلن منصب السائل فليدرك الافعال من الكلام
الذي هو المنع الى الكلام الذي هو الاستدلال فليدرك بعد ما عاى كان فنه وضلا لهما
عما يوطر في التوحيد والمقصود وزعم نعمان الحور رضى ان العصب انما لا
يلعب الله لئلا يند باب الازلام والا فيم وفنه نظر طوار انتهائ كلام احدهما
الحادث لا يمكن منه اصلا فينقطع الكلام وتحصل الازلام والاجام وانما قال

واما قال عند المحقق اصرار عن الاحكام ركن الدين العيني فانه وسمع العصب فقال
 ان الـ بل قد يكون منيا صحرا فانه عن صورة العصب باد في نفسه مثلا في
 المثال المذكور يقول لا في اهل اهل مراد بل هو غير مراد اذ لو كان مراد البتة الحكم
 فيه لكنه غائب فيه لقوله عزم لا ركونه في اهل فان قال المعلق من اعصب وهو غير
 مسموع فنقول الـ بل هكذا الحكم غير مراد من النقص اذ لو كان مراد منه لكان
 مراد اجمع جميع لوازم الارادة كالحكم في صورة النزاع والخرج بعزم الاداء لكن
 جميع النوازم غير مراد لقوله عزم لا ركونه في اهل في يكون منيا سائسا ثانيا وجب
 السمع اذ اكان واجد السمع يكون المعصب مسموعا اذا سمع والسمع اذ لا
 بدفعه او لا او لا بدفعه اما اول فلان ما يوجب فلا صدق فيه ان لا حاب عنه لان
 فلا لا يتوقف الآمن البعض الاحيان فلا يتكسر الاصل لا يوجب اما ثانيا فلان الجواب
 عن العصب لا في من انكر كونه جوا با عن نفس العصب مربوط لان العصب باطل بالانفاق
 وابطال لا في الجواب اصلا وجوا با عما يقال بعد المنع ومربوط ايضا لان الجواب
 عنه ذكر لا يكون جوا با عن العصب فان قيل الحكم ان يقول لا انه لو كان باطلا لا في
 الجواب لان من ادعى النزاع فكيف يمكن معذرة ذلك على النزاع ان العصب لا يسمع
 لا ان ابطال لا في الجواب فان قلت ان المدعي ان العصب لا يسمع لانه يسمع
 سماعا غير موجه لان اليوحه ان لا يسمع غير الموجه ومن ادعى في نفسه سمعه فهو خارج
 عن التوجه نعم قد يتوجه ان يكون الـ بل ان يصدق بل لا يسمع اسواء

تلك المعذرة المنوعة لكن بعد اقامه المعلق الدليل على سوتها وحيث يكون معارفه في
 معذرة الدليل وهي جايده كما سيجي ولما كان المنع صار عام الدليل مسموعا على المنع
 بعد عام الدليل طبعا فدمه عليه وضعا لتوافق الوصف الطبع وان منع
 ان منع الـ بل بعد عام الدليل وقد ذكر المنع على قسمين احدهما ان لا يسمع الدليل
 يحلف الحكم عنه في صورة من الصور ويسمع لغيره اجابا لان حاصله يرجع الى
 منع شيء من معذرات الدليل على الاجمال وان لم يسمع لا يحلف الحكم عنه فهو مكابر
 لا يسمع وانما ان يستلم الدليل دون المدلول بدليل آخر يوجب خلافاه ويسمع معارضة
 وان كان لا بد ليدل آخر فهو مكابرة ايضا ولا يسمع اليها واعلم ان الدليل اذا كان
 قطعيا قال بل في ان يسمع عند المعلق في ذلك الدليل ملزم المدلول وينقطع
 الكلام سواء كان مصادره في المدلول او لم يكن وسمعي ان يعلم ايضا ان دليل
 انما رضى ان كان على دليل المعلق سمعي قلما والآفاق كان صورته كصورته يسمع
 معارضة بالمثل والآفاق رضى بالغير مثال الاول كما اذا قال المعلق كوز لاس
 انم ان يذوق اسد عمة من نفسه لانه الشيء الذي مواضع من المدعي كما سترار
 الترتيب سها لا في من لم يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان كان واقعا
 يلزم سور سمع الترتيب وان لم يكن واقعا لم يكن ان يكون حوازا الترتيب ثانيا
 في الجملة لانه لو لم يكن ثانيا اصلا يلزم ان يكون الاخص ما وبالاعمال لانه
 كلما ثبت ثبت المدعي وكما لم يثبت المدعي فلا يكون الخاص خاصا

والاعمال عام هذا خلف فمعلوم السائل لا يجوز لائن العلم ان يتزوج الله عنه
من لئلا ان الشيء الذي هو ان حصص من المدعى كعدم صحة طهه مولا من لئلا
يكون واقعا الواقع او لا يكون فان كان واقعا يلزم سوب عدم جواز التزوج
وان لم يكن واقعا ك ان يكون عدم جواز التزوج واقعا في الجملة لانه لو لم
يكن واقعا اصل يلزم ان يكون بالخص ما وبالعالم لانه كلما ثبت سب المدعى
وكما لم يثبت سب المدعى فلا يكون الخاص خاصا منفردا مثال ذلك ان اقال
المعلم لأكب الزكوة في حق النسا، والا لو حث على العبيته واللازم مسف بالاجماع
المركب اما الملازمة فلان الوجوب في حق العبيته ثابت على تقدير شمول الوجوب
الناس على عدم بعض شمول عدم الثابت على تقدير الوجوب في حق النسا،
فيكون الوجوب في حق العبيته ثابا على تقدير الوجوب في حق النسا، اما ان الوجوب
في حق العبيته ثابت على عدم شمول الوجوب فقط واما شمول الوجوب ثابت على
عدم بعض شمول عدم فلانه لو لم يثبت لثبت بعض شمول الوجوب على
تقدير بعض شمول عدم وعدم ان يثبت شمول عدم على تقدير شمول
الوجوب حكم عكس البعض مخرج واما لز بعض شمول عدم ثابت على تقدير
الوجوب في حق النسا، فلان اثنا بت على عدم الثابت على عدم آخر ثابت
على ذلك لعدم لائن الناس على ذلك لعدم لازم من لوازم ذلك التفسير
ولازم اللازم لازم مفعول السائل هذا معارض بالمدعى وموان شمول

فما اذا كان الوجوب في حق العبيته ثابت على تقدير
الوجوب في حق النسا،

الوجوب ثابت لانه لو سب عدم في حق النسا، لثبت عدم في المفرد
واللازم مسف بالاجماع بيان الملازم ان عدم في المفرد ثابت على تقدير
شمول عدم الثابت على تقدير بعض شمول الوجوب الثابت على عدم عدم
في حق النسا، فلذلك لا يكون عدم في المفرد باسا على عدم عدم في حق
النسا، واما مال الثالث فقد مر في تعريف المعارضه فعلمنا ان
قد سمعت لز البعض مفعول باشتراك الاسم على انما قصده اعني النقض البعض
وقد مر ذكرها وعلى البعض الاجماع في توجيهه لئلا يقال لئلا ما ذكرتم من الدليل
غير صحيح تمامه فانه لانه لو كان صحيحا لثبت الحكم في كل صورة من صور وجوه
الدليل عملا بالدليل عملا بالدليل لكنه ليس كذلك مثال ذلك ان اقال المعلم ك
الزكوة في الحكم قياسا على المفرد والجامع سهما هو الماله وهو مشترك
سهما مفعول السائل لان لم المشترك عدل لو كان على وجوب الزكوة في
كل صورة من صور وجوه المشترك لكنه ليس كذلك لوجود المشترك الذي هو الماله
في اللائحة والجواب مع عدم وجوب الزكوة لانه لا يكون الدليل الذي يستدل
للتعم به على وجوب الزكوة صحيحا واللازم كافي المعلوم عن العلم واما المعارضه
فتوجهها لئلا يقال ما ذكرتم من الدليل وان ذلك على سوب المدلول لكن
عنونا ما ساء في ثبوتها ومثالها قدمت ولا بعيدة منا حوقا عن الاطناب
واذا شرع المعلم اذا شرع المعلم الذي هو السائل لا في الدليل

على السواء ثبوت المدلول بصير المعلن عنها كالسائر منه وبالعكس أي بغير المدلول
عنهما كالمعلن به وإذا انتهض المعلن الذي هو الـ لا ينافاه الدليل على السواء
المدلول قال بل الذي هو المعلن والافاقا ان يمنع في شيء من مقدرات الدليل
أو لا يمنع أصلا فإن لم يمنع وبالعكس يتم كلام المعارض وكما هو مقصود
لأن الدليلين إذا تعارضا تناسقا قط لأن كل واحد منهما مانع للآخر في أسات
معصاه وذلك لا يحصى إلا بان يكون أحد الدليلين في قوة الآخر والآلحق
مدلول الدراج ولم يعارضه المدحوح كالدليل العيني المطابق بالسطر فإن خبر
الواحد لا يعارضه أصلا ولزمنه فاما لزمنه قبل تمام الدليل أو بعده فإن منعه
فتمام الدليل فيمنع منها قضاوان منع بعد تمام الدليل فيمنعها قضا بالحقص الإجمالي
أو معارضا في سبيل المنصب والمعارضه والنقص المعارضه النقص
الإجمالي كما يأتى بان بعد تمام الدليل كذكرها سابقا تمامه مثلا إذا منع الـ المدحوح
من مقدمات الدليل وأما إقام المعلن على صحتها دليل آخر فعول الـ بل ما ذكرتم
من الدليل غير صحيح تمامه أو لو صح لثبت الحكم في تلك الصورة أو يقول وإن دل دليلكم
على صحه عدمه المذكوره لكن عندنا ما ينافيها قوله وذكر أي تلك المعارضه بالنسبه
إلى تلك المقدمه التي وقعت المعارضه فيها لتكون معارضه وبالنسبه إلى مجموع الدليل
يكون منها قضا على سبيل المعارضه أيا أنها من قضا فلور وحقا على مقدمه معينه
وصح من مقدمات مجموع الدليل وأما أنها من قضا على سبيل المعارضه فلأنه

يعتر عنها بما يعتر عنه المعارضه وكذلك المعصه فانه بالنسبه إلى تلك المقدمه كغير
نقصا إجماليا وبالعكس إلى مجموع الدليل كغير نقصا تفصيليا على سبيل الإجمالي
أما أنها تفصيلية فلور وده على مقدمه معصه من مقدمات مجموع الدليل وأما أنها
على سبيل الإجمالي فلأنه يعتر عنه بما يعتر عنه المعصه الإجمالي وهذا بيان ما وعد
من قبل بقوله كما سيجي هذا من طرف السائل لما فرغ من بيان
الاداب والشرايط التي تتعلق بمنصب السائل بشرع الآن في الاداب والشرايط
التي تتعلق بمنصب المعلن فإن قلت لو قدم ما يتعلق بمنصب المعلن على ما يتعلق
باللكن انشبه وأول لعدم المعلن على الـ بطريقا قلت ان المناطه
لا قصد بالفعول الآتية انتهاض الـ بل بالمنع والمعارضه وطفا الحق التقديم
وقيل الخوص في المقصود بذكر للمعلن شرطا آخر ذكره الحق منها وهو الـ بل
إذا سأل فلما لا بد للمعلن أن لا يستعمل في الجواب بل يطلب من الـ بل لوجه
المنع وكيفية أذ ربما لا يمكن التوجه فيقطع ويظهر فساده ويند كجوابه عند التوجه
والنفصيل إذا المنع على وجهين أحدهما بصير المعلن والـ لا يضر كما سيجي إذا عرف
ذلك فنقول إذا منع الـ بل مقدمه بمن مقدمه دليل المعلن سواء كان منها مجزا
أو متما مع الـ فلم يرد على المعلن وقوم هذا المنع أيا بدليله كان كانت المقدمه
المنعوه بغيره وأما بتبنيه لـ كانت غير بغيره بغيره أيا الأول سيجي أسئلة
وأما الكف كما لو أقال المعلن العالم حادث لاه مسدود كل مسدود فالحكم

حادث فيقول السائل لا يتم لزعمهم فيقول المعلق اننا نشأ مد منه التبريد
 في العالم من حركات الاولاك والانا والمحلقة الحادة كالكسوف والحسوف وغيرها
 وان انما يدل على ان المعلق يدل على ان اسباب المقدمة هي منها
 السائل قال لا يمنع السائل ايضا وسليمان فليعلم ان السائل قد
 منع فالاقام المدعون من المعارضه والمنافقة العنصر الرابع في انه قد ذكر
 ان السائل يدل على رابع فصاعدا فليعلم من ان السائل الى الزام السائل والاقام
 المعلق اي اسكناه لانه المعلق لا يمنع من لزوم قطع بالمنع او المعارضه او العنصر او لا
 سقطت بل يستدل على اسباب كل مقدمه عن السائل بل لا بد من ان يبينه فان قطع
 فقد حصل الايجام وان لم سقطت شي منها فلما منع من لزوم انتهى اوله في تلك
 المناظرة انه امر ضروري للقول الذي يكسب على السائل في قوله ولا ينتهي فان
 انتهى يلزم الزام المنازع لان المناقشه في البديهيات غير مسموعة وان لم سه
 يلزم اجماع المعلق لانه اجماع الزعم عن اقامه السائل على مقدمه منعها السائل وليس
 اوله الى غير النهاية وانما كونه من طرف العلم بنا وانه ان السائل على المدلول
 وذكر قال من طرف المدعى فليعلم الاول فيلزم الايجام وعلى بعد عدم الخيال
 التسليم الايجام ايضا لانه لا يمكن من اسباب امور لانها في مدة عمره
 فضلا عن انما فيها في محله وفي محال متعده لا مساع الحاطه اليه من با
 لانها له له اذ لو احاط به لكان متناهي وفي هذا الموضع اعراض من وجه الاول

ان هذا النقص فاسد لان العجز عن الاستدلال في اخره في الانقطاع بالمنع او المعارضه
 وقد جعله في ماله وجوابه ان يمنع دخوله فيه لان العجز عن من الصطاع بهما والعلم لا يكون
 مندرج تحت الاحصاء بل الامر بالعكس وانما لا يتم ان السائل على المدلول حتى
 يلزم التسليم من طرف المدعى بل معد للنفس لقبول المدلول من واهب الصور
 عند الحكم وليس سلبا ذلك لكن ليس كله على المدلول لان السائل قد يكون
 معلولا للمدلول والثالث لا يتم ان احاطه المدعى بها لانها به له في قوله اذ لو
 احاط به لكان مساو له فليعلم انما يلزم ذلك ان لو كان المدعى قادرا
 اذ لو كان محققا في مدعى الحكم فلا امتناع في الحاطه بها لانها له
 كالواجب تنبيه منع المقدمة او منع المقدمة على قسمين احدهما
 ان يعبر المعلق ويفيد السائل في ذلك ان يكون تمام دليله موقفا على هي مقدمه
 التي منعها السائل مثلا اذا قال المعلق كذا الزكوة في حله الناء
 لقوله عزم في الحل زكوة وهذا النص مساو لمحل النزاع حتى الزكوة فيه
 فيقول السائل لا يتم ان النص مساو له هذا المنع مصر للمعلق ويفيد السائل
 وانما لا يعبر المعلق ولا يعبر السائل في ذلك فانكفر اسعاه تلك المقدمة بالمنوع
 من هذا المطلوب المعلق وجواب مثل هذا المنع يحقق بان يدور المعلق
 في سوت تلك المقدمة بالمنوع او لا يثبتها بان يقول لا يحاط بها ان يحقق تلك
 المقدمة او لا يحقق فان كسب يتم ما ذكرنا سالما عن المنع والمعارضه وان

لم يحق ذلك المقدمه بل يتم المدعى لان عدمها ملزم فالمدعى مثل اذا قال المعلق له وجب
الركوة على المديون لو حسب على الفقير بالمقتضى للوجوب فيقول البطلان
ان المقتضى للوجوب محقق فعول المعلق هذا المنع لا يفرض لانه لا يمتنع من ان يكون المقتضى
للو جوب متحققا او لا يكون فان كان محققا نعم فادركنا سائما عن المنع وان لم يكن
متحققا فلا يجب الركوة على المديون لعدم المقتضى للوجوب وهو المدعى ولما دل
ان يقول ان التنبية بحسب الاصطلاح انما يستعمل في شئ لو جرد النظر الى
ما قبله يفهم ذلك الشئ منه ومن السهل ان هذا الكلام لا يفهم مما قبله فيمكن
ان يحار عنه بان المراد بالتنبية معناها اللغوي الا الاصطلاحى ونتمثل
لما فرغ من بيان مصطلحات هذه الفقه والاداب المتعلقة بالمثل
والمعلق اراد ان يثبت بعض ما ذكره من المناقضة والمعارضه والعرض الاجماع
في مسئلة للتوضيح لان القواعد والقوانين اذا علمت على الوجه الكلى لم تتغير
على وجه جزئى في المواد الجزئية صارت وافقه على النفس غايه الوضوح
مسئله العالم قال الشيخ العالم هو مجموع الاجسام البسيطة كلها
وعالم عام لكل جملة من موجودات متنى كقولهم عالم الطبيعة وعالم النفس
وعالم المعاد وقبل العالم هو مجموع ما سوى الله تعالى من الموجودات وانما قيد
بالموجودات لحد في المعاد وما اذ لا يطلق عليها العالم بحسب الاصطلاح
لان الاعداد لا يحتاج الى الموصوفه ونظر احوال فلا يلزم منه عدم الاحصاء

في حدوث العالم الى البرهان لان بعض المجموع كالحوادث اليومية
حادثة وحدثه الجبر مسند لحدوث الكل اللهم الا ان يقال المراد حدوث
المجموع كجبر اجزائه و اجزائه في لا يلزم الاستغناء واما ما ساقلا انه بعض
الى الدور لموقف موفه العالم على موفه الله تعالى وكذلك موفه الله تعالى
موقوف على موفه العالم لانهم يعرفونه تعالى كحدث العالم وجوابه ان تصور
العالم موقوف على تصور الباري مع وتصور دانه لم لا سوفى على تصور
العالم في يلزم الدور بل المصدق بوجوه الباري تعالى يتوقف على البعد
لحدوث العالم فلا دور واما ما ساقلا انه يلزم منه ان يكون صفات الله تعالى
من اجزاء العالم على مدب القائلين لزمانتها على ذات الله تعالى وقيل العلم
عبارة عن كل واحد واحد مما سوى الله تعالى من الموجودات و قد فاض
والمراد بالموثر فاعلم وجود الشئ وهو علم الفاعله والحدث يطلق على
معنيين احدهما الدائم وهو كونه الشئ معمر في وجوده الى الغير والله
الذاتى وهو كونه الشئ مسبوقا بعدم سبقا زمانيا والاول اعظم مطلقا
من الله والمراد بالحدث معناه الزمانى لا الدائم لان احكاما لا يتبدل
كقولهم حادثا بالادب لا يتبدل كونه حادثا بالزمان مدام لم يتغير
الحادث اعرف ذلك فعول اذا قال المعلق العالم معصرا الى المؤثر لان
العالم محدث وكل محدث فله مؤثر مع ان العالم له مؤثر فان قال

البائل لا يلزم العالم حدث ففعل المفعول لان العالم مسعر وكل متغير حادث سيج
 ان العالم يحدث فيقول البائل ان العالم يحدث مثال المنع المحذور وقول
 المفعول ان العالم متغير وكل متغير حادث دللنا ان فان قال البائل ان كل
 متغير حادث ففعل المفعول ان كل مسعر للحادث وكل ما هو محل للحادث لا يح
 عن الحادث وكل ما لا يح عن الحادث فهو حادث سيج لعل كل متغير حادث هذا
 هو دليلنا ان مركب من موعات عند سيج في عرف المصطلحان فكأن مفعول
 الساع قد ان به المفعول لا يثبت كبرى الدليل انك واما بطل كبره دون صفها لانها
 بداهه وقد سب عليها من قبلها بيان المقدمه الاولى فلان التغير هو انتقال الشئ
 من حاله الى حاله اخرى والحاله الاخرى حادثه لانها لم يكن فكانت فكل حادثه
 ولكل الحاله قائم بذات المتغير كونها صفة له وجوب قيام صفة الشئ بكونها
 لانها لو لم يكن قائم فلا يلزم كون قائم لغيره من الذات او لم يكن فان كان الاول
 فلا يكون صفة للمفعول بل يكون صفة للمحل الذي يقوم به وان كان الثاني فلا يكون صفة
 لا استقلالها بنفسها وهو خلاف المقصود فثبت ان الصفة يجب ان تكون قائم
 به ان المسعر فكل مسعر محلا للحادث وهو المطلق هذا هو الدليل الرابع فان قيل
 ما فرع من ايراد المنع المحذور ان يترك المنع مع السند وبعده ان
 البائل ان قال لا يلزم ان الحاله الاخره قائم بالمسعر وهو محل لها ولم لا يجوز ان يكون
 التغير بزال ما كان لا يحصل الامر ما كان سيج فكل ذكر الامر الحادث قائم

به وجب لا يلزم ان يكون المسعر محلا للحادث لان الزوال امر عدمي لا يكون
 محذورا لان الحادث من لواحق الوجود لكونه عبارة عن وجود الشئ بغيره
 في زمان ماض ولئن سلمنا كونه محذورا لكان لا يلزم ان يكون المسعر محلا لان
 الصفة العدمية لا تعصم محلا ليعوم به وصفة له لان المحتاج الى المحل عامه الامر
 الوجودي لا العدمي في لا يلزم ان يكون المسعر محلا للحادث ففعل المفعول ان
 المسعر لا يح ان لا يكون حصول امر ما كان او بزال ما كان وعلى العهد من
 يكون المسعر محلا للحادث اذ كان حصول امر ما كان فطوا اذ كان
 بزال ما كان فلان كون المسعر عدما لا ينافي حادثه ولا و صفة اذ الاول
 فلان الامر العدمي ايضا قد يكون حادثا والزوال سالكه لانه لم يكن فكان كل
 ما عدا شانه فهو حادث واما انك فلان الامر العدمي قد يكون صفة قائم بالمحل
 والزوال منها كذلك لان زوال حاله عن المحل هو عدم تلك الحاله عما من سواه
 الا انصاف بها واما من ثبته الا نفاها بها هو محل ذكر العدم وسب ان كونه
 عدما لا ينافي حادثه ولا و صفة ومنها اعراض من وجهين الاول ان
 الزوال عدم الشئ بعد وجوده والحادث وجود الشئ بعد عدمه فكونه عدما
 ينافي حادثه وجوابه ان المراد بالوجود اعم من ان يكون متبعا او خارجيا
 وعدم الشئ له وجود في الذهن مصدق عليه انه وجود الشئ بعد عدمه لكونه
 عدما لا ينافي حادثه ان الزوال صفة الذات فكيف يقوم بغيره

وهو المتغير جوابه ان الزوال لطلق على معنيين احدهما الحركة كقولك زال السهم عن كيد
 السهم والآخر ان الزوال بالزوال منها الاول لا يتحقق كقولك زال صنفه للمتعين
 واما قول ان هذا المنع مبال للمنع الذي لا يغير المظهر ولا يفقد السلب ليس بجواب
 اسعاه المحدث من المنوع في هذا المنع كقولك مستند فاعلم في المظهر وعندها ليس
 كذلك . واذا استأه . لما قد عني بيان المقدمه الاولى في شرع
 في بيان المقدمه الثانيه وقال وكل ما هو محل للحوادث لا يخرج عن الحوادث لان
 كل ما هو محل للحوادث لا يخرج عن قائمته ذلك الحوادث اي من صيغها بذكر الحادث
 الذي هو صوره هو حاله لا مسمع ان كل المجرى عن قائمته احواله والآن يمكن الحال حالا
 ولا المجرى حالا وتلك القايمة حاديه لانها مشروطه بالمكان وجود الحادث لان العالم
 نسبة سبها فلا يحقق بدون القابل والمقبول في لا يحقق بدون المكان وجود الحادث
 الذي هو المقبول هو وصف العالم وهو خارج عنها فتكون مشروطا لها ولان الحادث
 لو كان متمثلا لا يكون المجرى الوجهي قابلا له اذ الموجود لا يكون محلا للمتمم والآن يلزم
 وجود المتمم وهو فثبت ان القايمة مشروطه بالمكان وجود الحادث والمكان
 وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازلنا لان الحادث هو
 ما يكون سبوقا بالعدم والازل هو ما لا يكون كذلك واما ان يكون الحادث ازلنا
 لم يكن المكان اصلا ازلنا لكاه اذ لو كان المكان ازلنا لكان الحادث
 ممكنا في الازل لان الممكن في الشيء ممكن في صوره هو والآن لم يكن ممكنا

فهو ممكن فرفض وجه الحادث في الازل وهو محال ويمكن تعديه بوجه آخر وهو
 ان يقال لو لم يكن المكان وجود الحادث حاديا لكان ازلنا لعدم الوصل بينهما
 والله تعالى لو كان ازلنا لكان الحادث انما ازلنا لان المكان وجود الحادث
 صنفه للحادث وازله الصنف بعضه ازلنا الموصوف والآن يلزم كقولك الصنف قبل
 كقولك الموصوف وانه محال لان الصنف لو كلف قبل الموصوف فلاح من ان يكون
 قابله سبها او بعضها لا سبيل الى الاول والآن لم يكن صنفه ولا الى الله لا مستأه
 قيام صنفه شيء بعد والآن لم يكن صنفه له فلو كان المكان وجود الحادث ازلنا
 لزم ان يكون الحادث ازلنا وهو محال فثبت ان المكان وجود الحادث حادث
 واعرض عن علمه بانه لا يلزم من ازلنا صنفه الشيء ازلنا ذلك الشيء لحواله ان يكون
 الصنف امر اعدما فلا يحتاج الى محل يقوم به وجوابه ان الصنف هو العالم
 والامكان صنفه ثبوته للشيء لانه رافع للمجموع المركب من الوجوب والامساع
 وهذا المجموع من حيث انه مجموع عدتي والآن لكان الامساع وجودا تاما
 واذ كان رافع للعدم لكان وجوده تاليا لعدم السعاب ليس العدم من حيث انه
 الحاله فليس كذلك . للسان بل لزم بعد ان المكان وجود الحادث
 انما يكون حادثا لو اخذ الحادث مع شرط كونه حاديا لان الحادث من
 حيث انه حادث يستحيل ان يكون ازلنا لان الازل والحادث مع شرط
 كونه حاديا متباينان فلا يكون ممكنا في الازل اذ لو اخذ الحادث بالنظر

الى ذاته اي مع قطع النظر عن كونه حادثا فلا يمكن له ان يكون مكانه حادثا بل يجب ان
 يكون ازلينا ولا يلزم الانقلاب من الامساع الى المكان الذي لان الحادث
 لا يكون ممكنا في الازل فكون ممسعا فاذ احدثت حاصلا فليزوم الانقلاب
 من الامساع الى المكان الذي وهو لان المحتج بالدواب ما يصح له
 عدمه والممكن ما يصح له انه لا يكون متقيضا شيئا من الوجود والعدم فكل
 واحد من الامساع والامكان اذ لا يكون امتعا والعدم عدم امتعا واذ كان
 كما لم يسمع ان يعلب شئ منهما الى الاخرى بدول لازمة الى ان يحصل له لازم
 آخر لا يلازم الشئ مسمع انفكاكه عنه وما ذكره ان لم يهنا هو المناقضة على
 سبيل المعارضة وتوجهه لزم فقال ما ذكره من الدليل وان دل على حدوث المكان
 الحادث لكن عندنا ما ينافيه وذكر لان المكان الحادث لو كان حادثا لزم
 الانقلاب من الامساع الى المكان الذي كما ذكرنا وهو محال انه ما قصه
 فلم يرد على معدوم معين من مود ما بال دليل وحي امساع كغير الحادث ازلنا
 اعلى اصل الدليل اما ان طريق المعارضة فلانه غير عنه بما عني المعارضة
 وهو قوله وان دل عليكم اه فلو حصل المعلق الامكان على
 صمد احد مما الذي وهو ما لا يكون طرفه المتخالف واجبا بالدواب وان كان واجبا
 بالغير والله الاستعداد في امساع ايضا الامكان الوقوعي وهو ما لا يكون طرفه
 المتخالف واجبا لا بالدواب ولا بالغير حتى لو فرض وقوع الطرفين الموافق

لا يلزم المحج بوجه الاول اعلم من انك مطلقا واذا عرفت ذلك فنقول طريق
 خلاص المعلق عن هذا الموضوع الذي هو المناقضة على سبيل المعارضة بان
 يقول ان المراد بالامكان في قولنا ان مكان وجوه الحادث حادث الامكان
 الاستعدادي لا يلزم امتعا من الامكان في الازل لئلا يكون الامكان
 ممسعا بالحدث في الازل لو وجد اصارا ممكنا فليزوم الانقلاب المحج اولا
 يلزم من امتعا راطا من امتعا العام وهو ان امتعا من وجهين الاول ان
 الامكان الذي له الحادث ايضا لا يجوز ان يكون ازلينا ولا يلزم ان يكون
 الحادث ازلنا لان الممكن ماله الامكان وازله الصفه يستدعي ازلته الموصوف
 وجوابه انه لا يلزم من ازلته الممكن الشئ المكان ازلته وذكر الشئ وانما يلزم
 ذكره لو كان مكانه الاستعدادي ازلنا ايضا لكنه لم يذكر ان الامكان الاستعدادي
 للحادث ايضا ليس حادثا والا فخره ان كان لا مد كان الامكان ممكنا
 ويقول الكلام في المكان الامكان بان ان كان لا مد فليزوم التسلسل وان
 كان الامر فليزوم حدوث امر لا مرجح وكل واحد منهما يابط وجوابه منع لزوم
 التسلسل لان المكان الامكان عينه يقول اه اذا خلق المعلق
 عن هذا الموضوع بما ذكرنا فنقول اذ ثبت ان مكان وجوه الحادث
 حادث فليزوم ان يكون العالم ايضا حادثا لان حدوث الشرط مستلزم
 لحدوث المشروط واذا كانت العالمة حادثة فلا يحال ان يكون كذلك العالمة

من لوازم وجود المسعور اذا كان الاول معلوم المدعى وهو ان كل ما
 هو محل الحوادث لا يخرج عن الحوادث لان الملزوم كلياً يمنع حلوته عن
 اللازم وان كان كذلك فكيف خرجت مفارقة لوجود المسعور فكيف من وجه
 المتغير بل ان العالم باله ثابته فكيف وجه المسعور قابلاً للحال والعالم باله الثابت
 حادث لانها مشروطة بالعالم الاول الى معنى حادثه وسفل الكلام الى العالم
 الثابت ونقول فيها كفى في العالم الاول معلوم اما التسلسل والانهما
 الى عالمه الثابت وهو قول فيها كفى في العالم الاول معلوم اما لازم لوجود المسعور
 الاول محال معان ذلك وهو ان كل ما هو محل الحوادث لا يخرج عن الحوادث وهو
 المدعى وقد لا نالنا ان العالم لو لم يكن لازمه لوجود المسعور فكيف خرجت
 مفارقة الحوادث لا تكون لازمه لوجود المسعور وثبت له دليلاً حركه الافلاك وان
 سلمنا ذلك لنزوم التسلسل لان العالم باله ثابته في عينها كفى في وجه الوجه
 ولنزوم النزوم ولن سلمنا ذلك لكن بطلانه في الامور الاعتبارية
 والتسلسل فيها ليس محال بل واقع كحال الواحد للزم نصف الاسمين فذلك
 الظاهر وربع الرابع الى غير النهاية ولين سلمنا انه شئ في الامور
 الخمسة لكن بطلان ذلك انما لان العالم باله ثابته في معلولات التسلسل
 في المعلولات ليس محال لكن المحال هو التسلسل في العلل الفاعلة فيمكن ان
 يحدب عن المنع الاول بان الدوام لا ينعكس عن الضرورة وعن الاجرة بان البرهان

الطريق والى على امتناع التسلسل مطلقاً وكل ما لا يراه لما قد عرفت من
 بيان المعنى الثالث مشرع في بيان المعنى الثالث وحي ان كل ما لا يخرج عن الحوادث
 فهو حادث وذلك لان كل ما لا يخرج عن الحوادث لو لم يكن حادثاً لكان ازيلاً اذ لا
 واسطه بينهما معلوم وجه الحوادث في الازل لان ازالة الملزوم مسدود
 لانه اللازم والاولى ان الملزوم الانفكاك الملح لكن وجه الحادث في الازل مح
 معني ان كل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث وهو المفضل عليه لان ان قال
 عن الحوادث فهو حادث لان المبدء الاول لا يخرج عن العقل الاول وهو لا يخرج
 عن ذلك ولا يخرج عن النكاح ان سهرى الى العاشر مع ان شئاً منها
 ليس خارج وجوابه من وجهين الاول ان المبدء لا يخرج عن الحوادث وهو
 ما يكون محلاً للحوادث بها والمبدء الاول ليس محلاً للعقل الاول وكذا العقل
 الاول ليس محلاً للعقل الثاني وكذا الى العاشر يدعي علل العلم لا يكون محلاً للمعلول
 ان المبدء بالحوادث هي الحوادث الزمانية والمعلول ليست حوادث
 زمانية عند الحكماء والعالماء بل لنزوم ان كل ما لا يخرج
 عن الحوادث فهو حادث لم يلزم لئلا يكون شئ ازيلاً ومع ذلك لا يخرج
 الحوادث بان يكون من كل حادث حادث آخر الى غير النهاية كالعقل
 فانه ازيل عند الحكماء ومع ذلك لا يخرج عن الحوادث الى غير الحركات
 الجبرية المتعاقبة الى غير النهاية وهذا ايضا لا يمنع مع الهند واثوابه لان

ان الحركات الجذبة المتعاقبة لا بد للعكس لئلا يلزم له سوا الحركة من حيث
 هي ليست بجاذبة وليس سلبها له لما فرغ من بيان المقدمه
 الاولى من الابد الاول اراد ان يشير الى معارضه تلك المقدمه على سبيل
 المناقضه وتوجهها لغيره قال وان دل ذلك على ان العالم حادث ولكن عندنا
 ما ينافيه وهو ان العالم ازل وذلك لا يخلو لا بد له من موهبه الله تعالى في الخلق
 العالم من وجوده الشرايط وارتفاع الموانع لاح من لزمه ثباته في الازل
 او لا يكون التسلسل الى الله والالكان بعضه حادثا ومواليا لانه قد قدم احوال
 يكون الحادث قدما او التسلسل وكل واحد منهما بطلان كمالا لا بد له
 ثم في احوال ذلك البعض الحادث ان كان ما ساء في الازل يلزم قدم الحادث
 لا مسمع خلف المحلول عن علته التامه كما سيجي وان لم يكن ثابتا في الازل فكيف
 بعضه حادثا وبطلان الكلام الى ذلك البعض ويعول فيه كما في الازل فيلزم
 اقدم الحادث او التسلسل من طرف الجداء وكل واحد منهما بطلان
 وان كل ما لا بد له في احوال العالم حاصل في الازل واذا كان كذلك فكيف
 العالم ازلنا والالكان حادثا فاحصا من حدوده بوقت معين اغنى وقت
 حدوده مع امكان حدوده فلا بد له من وجوده ان كان لا بد من ان يكون
 في الازل يلزم لزمه ثباته لا بد له ثم في احوال العالم حاصل في الازل لان
 السوءير من احوال غير حاصل في السوءير احصا من حدوده على امرنا يلزم في الازل

مف وان لم يكن لا بد من ان يكون احدهما في الممكن بلا مرجح وهو من هذه السان
 بـ وعندنا من قبيل يقولون كما سيجي اذا كان العالم ازلنا فلا يعود الى الموهبه
 فيلزم بطلان ما ادعينه من لزوم العالم معصرا الى الموهبه فان قالوا
 فان قال المعلق لان ان الترجيح بلا مرجح محال بل هو واقع لان الهما من عن
 السبع كما راحه الطر لعل المتبقي من وكذا الجايح كما راحه العصفان المتبقي
 ومن وكذا العصفان كما راحه الانا بل المتبقي من غير مرجح فقول
 ان تلزمه المنع لا يفرنا لان الترجيح بلا مرجح ان كان في لا يتم ما ذكرنا
 ساءا عن المنع وان لم يكن محال في روجه العالم بدون الموهبه فبطلان اصل
 ذلكم وهو لزمه ثباته في الازل وكذا مظهره في الازل مستغن عن
 الموهبه ومن اشكال المنع الذي لا يفر المعلق ولا لهذا بل اعلم ان الترجيح
 مغاير للترجح لان الاول بعضه الاساع بلا مرجح والآخر بعضه الوقوع
 بلا مرجح والاول مرجح عن الفاعل المحار دون الموصف بالذات لان الفاعل
 المحار مرجح احد الطر لعل على الاخر بلا مرجح كمن به كما ذكرنا في الهارب
 بل يجوز ان مرجح الموصوف لان الاراده صفة من شأنها ان مرجح اتي شيء
 تعلق به راجح كان او مرجوحا او مساويا والموجب فلان نسبتها الى
 الاشياء المتساوية واحدة فمروية تتساوى في صفة بالنسبة اليها وتساوي
 القائله فلم يكن وقوع شيء منها او في من وقوع الاخر لا بد من مرجح

كمن يترك الطريق حتى يفتن بواسطة مائة الموحى به دون غيرهما في ان الشمس اذا اشرقت
 على الاحسان فانها تستر بها ما كان فيهما والشمس لا تخرج احد طرفي الكون لا المخرج
 كان ذلك الطرف او لا بالمكن والراجح اوله وهو ان لا يمكن له طرفه الم
 على السوء وجوابه او جواب ما ذكره السالكين من انهما من المعارض
 بالنقص الا على وجهه لم يفتن العقل ما ذكره ثم من الذي يطلع على كونه العالم ازل
 غير صحيح تمام لحكم الذي هو الازل عنه في الحوادث اليومية وكذلك كل
 ما لا بد له لتواجبه في الحوادث اليومية ان لم يكن حاصله في الازل
 فيكون بعضه حادثا وبطلانه يلزم اقامه الحادث او التسلسل في آخر التعريف
 وان كان حاصله في الازل لزم من الحادث اليومي حاصله في الازل لا من
 خلق العقل عن العلم لكن لو كان الحادث اليومي ازليا بطول ما ذكره ثم من
 الذي لا يرضى له ان يكون في الماضي ما ذكره ناسا لما عني المعارض حكمه العالم حادثا
 ويمكن ان يحارب عنه ايضا بالنقص التمسك بان يقال لا يمكن ان يكون ما لا بد له
 مع انه لو كان حادثا لزم ما ذكره مع احد الامرين بل وان يكون ما لا بد له
 مع منه حادثا لحدث يعلق ارادته به وذكر السالكين لا يحتاج الى محقق لان
 ارادته مع انه انما اقصى السالكين في العالم في ذكر الوقت ولا يلزم
 تسلسل الحوادث على التدرج وهو غير محال بل ان التسلسل في الامور
 الموجهة المبررة في علمه في هذا الوجه ضرورة الحما وهو حاله في

يكنز

يكنز يمكن من التعريف وقت اخر وجوابه منع صيرورة مع موحى وانما يلزم
 ذلك لو لم يكن فعله مع موقوف بالقدرة والارادة واذا ثبت ان
 في دفع من سائر المقدمات الاولى من الدليل الاول سريعا في سائر المقدمات النادرة
 وهي ان كل محدث فله مؤثر وكذلك كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر فكل
 محدث فله مؤثر فان كل محدث ممكن فلانه لو لم يكن ممكنا لكان احاد او
 متممنا لا سبيل الى الاول والامم يكن موقفا بالعدم ولا الى الله والامم يكن
 حاصله لعدم ما لم يكن والا سائر ان كل ممكن فله مؤثر فلان الممكن موقفا
 لا يفتن شيئا من الوجوه والعدم في حصول الوجود له لا بد وان يكنز من مؤثر
 لا سائر سريعا احد طرفي الممكن الثاني الاطراف الاخر لا مدح صب ان
 العالم محدث وكل محدث فله مؤثر فالعالم له مؤثر وذلك هو كثر كثر
 يكنز واجبا له انه والا لكان يمكن فمعنى ما مؤثر اخر فليزيم الدور و
 التسلسل ولهم واحد منها بطريق معين الاول وهو المطلوب الفصل
 الثالث من هذا الفصل مسلم على السالكين ابدانها افعى و
 بله الاول في الكلام والناية من الحكم والناية من اخلاق والكلام علم يح
 عن دانه اندم وصفاته واحوال الممكنات من ابتدا والمعاد على قانون
 الاسلام والعقد الاخر لا حوائج العلم الا في وجه نظر لانه يلزم منه ان يكنز
 اثباته وارتفع من مسائل علم الكلام لا هو ضووعه فان قلب المراد لانه

مع جهتها الذات مع الصفات لا الزاكن حسب مع مع والموضوع هو ذاته
 حسب مع لا ذاته من حسب الصفات فانها من مسئلة فلهذا اطلاق العام واردة
 الخاص وهو غير جائز في السو كذا فلهذا مع علم في من الاعراض الدالة
 للموجود من حيث هو على قاعدة الاسلام والحكم هو علم في من حقائق الكسائر
 على ما في علم في الوجود بعد العاقبة ليعبر النفس الانسان بحسبها كما في
 منها صفة للعلم الموجود ولست بذكر للسماوة القصوى الاخرى والخلق
 وقال له الجدل ايضا هو ما رآه كرى من المعارضين بحسب حتى لا يبطال
 باطل من اسحق بن عوف في ما يدل في ايات الله الا ان كفو والانه في
 سائر ما دلل من ان مقتضاهم من ذلك المسمى ولم يسر بحسب حتى ولا
 ابطال بطوابعه ان امر لويه ابطال بالخر في زعمهم في يد في هذا النقص
 وصرح بمعرفة الاصل في الواقع من الحمد من مع الممكن على اقامه الدليل
 لحفظ احد القولين او لخدم الاخر وصرح بمعرفة علمية بها يمكن الانسان على
 اقامه الدليل من معرفة ما شهوره او سلم على حفظ اتي وضع وعلى عدم اي
 وصرح ارا حكا لا يتوجه عليه شيء من الاسئلة بعدد الامكان والصفات ملكه
 فبانه يصور عنها الافعال الاحصائية من عذرية وفصل هو ملكه نفسانه
 بعدد بها الانسان على السمع في موضوعات ما تحرف من الاعراض على
 سبيل الارادة عن بصيرة حسب الممكن فيها الا انما بل حسب الامكان كما طلب

فانه هو الذي يفيد الصريح لا مطلقا بل بحسب الامكان وكذا كذا الجدل فانه
 هو الذي يقوى على الفعل المذكور لا مطلقا بل بحسب الامكان كمن
 شرط السنة في الموضوع شرط وبقولنا ان شرط السنة في الموضوع
 عت وخرج وضرر وكل ذلك منفي على ما نطق به الحكماء والله فلا يكتفى بالسنة
 شرط في الموضوع، وكمن يقول في الطب لا بد من سفة البدن عن اخطا
 الناحية في اعلى الاحوال كحال انفراد البدن الذي ليس بالشيء كذا
 عنه ورواه لشر او لغيره الاحد حسب ان كثر من الافراط في السفة كما
 قال ابقراط الاول، للبدن كالمصابون للتوت سفة ولكن سلة المسئلة
 الاول والواحد الواجب هو الذي يجب له الوجود فان كان واجب الوجود
 له ان نفسه واحدا له ان كان لغيره مسج واحدا لغيره والواجب يطلق
 على معان كثيرة كمن هو مطلق في الحكم كمن امر له بالواحد منها هو الواحد
 بالتحسين اعني ما يجمع لنفس يقوله من الشكر فلهذا اعرف ذلك
 فنقول الواجب له انه واحد في نوع محض في شخصه اذ لو كان متعدد اقامه
 ان يعمد اسان فلاح اما ان يكون سها ملازمة ام لا فان كان الاول فيكون
 سها علما كالعلة والتفاني والعلاقة من السهم لسعد في احصاء
 اصدما الى الاخر او احصاءهما الى غيرهما والا لا سعي كل واحد منهما
 عن الاخر فلا يكون بينهما ملازمة والمقدر حلاله واذ كان سها ملازمة

مبدء احصاء احد الواحد الى الآخر و احصاءها الى غيرها وكل مجامع الى
 الغفر لا يكون احصاء له وان كان الله فهو الانفكاك احدهما عن الآخر والآخر
 لكان سبها ملازمه اذ لا نفي بالملازمه من السبل الامساع انفكاك
 احدهما عن الآخر والعديد اسعاه الملازمه نفي لكن الانفكاك من الواحد
 مع اذ الانفكاك سبها انما يكون بمعنى احدهما مع عدم كسوف الآخر و لكن مع
 لاسيما عدم كسوف الواجب فكل كسوفه لان حواز الحاله مع لا نه لو لم يكن محالا
 الى زسوف المحي بالفرون مستان عدم الملازمه ايضا مع فكل كسوفه الوجب
 له انه فكل كسوفه هو المظ و منه منع لطفا في الدليل
 المذكور منع لطيف وتقديره ان فعل ان غنيت كواز الانفكاك سبها جواز
 الافراق و موجوده كسوف احدهما مع عدم كسوف الآخر فلان انه لو لم يكن بالشيء
 ملازمه مبدء جواز الانفكاك بهذا المعنى طواز ان لا يكون من السبل ملازمه
 اصلا مع سبها بالفرون كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان الله
 ثم وجوده اذ ان وجوده متاخر وري مع عدم الملازمه سبها فزوره اسعاه
 العلاقة والموجوده الملازمه سبها اما العقل فلان كونه الانسان حيوانا ليس
 بعد لوجوده الباري ثم وكذا كسوف الانسان في الحيوان ذاته الانسان
 والذاته للشيء حاصل لذاته فلا يحاط الى الغفر فلا يكون الواجب عليه
 لكون الانسان حيوانا واما انها ليس معلوم عليه واحدة وظاهرها

انه ليس سبها ايضا في نفي فافضاط وان عسب كواز الانفكاك
 سبها جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على معنى انه كوز سبوت احدهما
 من غير احصاء الى الآخر ما سبها او لم يكن فذلك لازم لعدم الملازمه سبها
 ولكن لم علم ان الانفكاك بهذه المعنى في الواجب نفي مع طواز ان يوجد
 الواحدان دايميا مع عدم الاحصاء سبها وان غنيت امدا آخر فلا بد
 من افادته في سطره صحيحه وفاده المجلد الثاني الموجب
 بالذات هو الذي يجب ان يصدر عنه الفعل ان كان علم له من غير قصد
 و ارادة لوجوب صدور الاشياء عن الشيء الواحد عن الثاني والعاكس
 المحار يقال له العاقد ايضا هو الذي يصح ان يصدر عنه الفعل مع قصد اراده
 بعينه اخرى هو الذي انشأ فعله وان لم يشأ لم يفعل وما لا
 بعينه و جوده ولا عدمه لوالته يسبح فكله عند الحكماء و جابرا عند المتكلمين
 و الباري ثم موجب بالذات عند الفقه الاوفا فاعل بالاحصاء عن
 الفقه الاوفا فاعل بالاحصاء عند الفقه الثانيه اذ اعرف وكذا فنقول
 ان الباري هو موجب بالذات لولا لم يكن موصيا بالذات لكان
 فاعلا بالاحصاء لعدم الواسطه بينهما و اذا كان فاعلا بالاحصاء
 فالحال ان يكون فاعلا في الازل او لم يكن فكل واحد من العدمين
 مبدء للمحال فالقول يكون مع فاعلا بالاحصاء مع كونه مسلما

للمحال والمستلزم المحال مع اما الاول فلان فعله مع لو كان جائز في الازل
 اذا تمكّن لا يلزم من صدق وقوعه محال ككن وقوع فعله مع في الازل مع ذلك
 لانه لو وقع فيه لزم احد الامرين المحسّن وهو اما كونه الامرا لا واما حادنا
 او كونه الفاعلا لا احصا ر موصيا بالذات واللازم طاهر البطلان الصحيح
 اما الملازمة فلان فعله مع لو كان ازليا فلا يح من لز تكفره قصد ارادة
 في احاد ذلك الفعل الازلي اذ لم يكن فان كان الاول يلزم حدوث فعله مع
 مع عدم كونه ازليا ككن الثاني بطر المقدم مثله اما الملازمة فلان لم لو ك
 ان لا تكفر موجه حاله الارادة لا مباح كحيدر الحاصل فكيف سبقا بالارادة
 وكل ما هو كذا فهو حادث واما اطلاق انه فلان الازل لا تكفر سبقا سبئي
 فالما حدث تكفر سبقا به لان فعله مع لو كان حادثا لكان الباري
 مع محال لحادث فعل الشئ صفة وصفة التي حاله فيه وهذا هو الامر
 الامر الاول وان كان انه يلزم كونه مع موصيا بالذات لا فاعلا با
 لاحصا ر موصيا هو الامر انه ثبت ان فعله مع لا يظن ان يكون ازليا
 واما انه فلان فعله مع لو لم يكن جائز في الازل فيكون ممسعا فيه
 فاداو جرد صار ممكنا والآن يوجد مستلزم انقلاب الشئ من الامساع
 الذاتية الى الامكان انذاته مف وادابر تكفر فعله مع جائز الصدور
 في الازل وغير جائز الصدور بطر كونه فاعلا بالاحصا ر لان الشئ اذا ضم

في اقام معصه ملزم من بطلانها بطلانه بالضرورة ثبت ان الباري تعالى
 موجب بالذات وهو المحاط به نظر لانه ان ارد باحوال الامكان الذات
 محصا ر ان فعله مع حاد في الازل قوله جائز وقوعه فيه فلتايم وانما يلزم
 ذلك لو كان فعله مع في الازل ممكنا بالامكان الاستعدادي وان ارد
 بالحوال الامكان الاستعدادي محصا ر ان فعله مع غير حاد في الازل قوله
 فيكون ممسعا فيه فاداو جرد صار ممكنا فيلزم الانقلاب المحال قلنا مع لو
 لا يلزم من اسعاء الامكان الاستعدادي اسعاء الامكان الذاتية فيلزم
 ان يكون ممسعا بالذات وجوابه اه اجاب عنه المحقق بطرق
 المعارضه ووضحها لنزها ل ما ذكرتم ولنزول على الباري مع موجب
 بالذات ككن عندنا دليل يدل على ان الباري مع فاعلا بالاحصا ر وفيه
 انه مع لو لم يكن فاعلا بالاحصا ر لكان موجبا بالذات ككن الثاني بطر واما
 الملازمة فلعدم الواسطة بينهما واما بطلان الثاني فلانه مع لو كان موجبا
 بالذات يلزم احد الاخرين المحسّن وهو اما كونه الواجب لذاته
 معلولا لغيره او كونه الواجب جائز عدم وكل واحد منهما يبطا اما الاول
 فلان كل معلول محتاج الى غيره وكل ما هو محتاج الى غيره فهو ممكن
 وكل ممكن عسيع لز تكفر واجبا واما انه فطاهر البطلان اما الملازمة
 فلانه لو كان موجبا بالذات لكان لا بد له من فاعل صادر عنه او لا

بالفروقة ٢ لا يجوز فيه المعارضه والا يندم سور مدلولهما لان المعارض
 يسلم الدليل من اجماع النقصان وجوابه مع لزوم ذلك لاختلاف
 الطرفين لان سور المدلول انما يلزم من دليل المعلل نعمه في دليل المعارض
 واجاب عنه النقص بان المعارضه في المعقول لا يدع الى النقص الا في لان
 الابرار اعارضه دليل المعلل فلا يندم عليه مدلول دليله بل يحل في عند
 محقق النقص الاجماع في طرفي رده صوابه بان يتولد الابرار للمعلل ما ذكرتم
 من الدليل غير صحيح كمنعه لولم يوجب ما صدق بعض مدلوله لكنه صادق
 و سئل ذلك بدليل يدل على نعمه كما يقول ما ذكرتم من الدليل على الوجبة
 غير صحيح كمنعه لولم يوجب الحكم العقل الاول لارما للواجب في
 ويلزم اليه المذكور وانما احتج من ابله لاند العقل لان الدليل العقل اما
 راب بالسبب الى مدلولاتها فلا يندم من كفتها كحق مدلولاتها فلو عارض
 فيها لم يلزم اجتماع النقصان وانما قال سئل لان المتكلمين يسمون من اللفظ
 في شيء لا يحرم به بل على الحق ولما كان النقص عارضا لم ينافى المعارضه
 في المعقولات كما لبعض الدليل فقال يشبهه **المسئلة الثالثة**
 لا بد للاب ولا بد للاحصار بالاجماع لكن علمه الاخبار عند الابرار في المكايير
 وعند ابي حنيفة في الصفح يجوز عند الابرار ان يحرم الابرار البكر البالغ
 على انها النكاح دون البكر الصغير وكوز عند ابي حنيفة ان يحرم الابرار البكر

الصغير

الصغير عن النكاح دون البكر البالغ اذا عرفت ذلك فقول المدعي
 ان الابرار ولا بد للاحصار للبكر البالغ عن النكاح مطلقا اي سواء كان
 مدلوله وقوع الاحصاء اي وقوع النكاح بالغير او عند وقوع الاحصاء اي
 وقوع النكاح بالغير وذلك لان احدي الولا ساس الابرار عن البكر البالغ
 باسمه اخي والاب لا يحصر وقوع النكاح بالغير او عنده واذا سئل احدي
 الولا ساس مطلق الولاية لان سور الخاص مستلزم لسبب العام اما
 احدي الولا ساس باسمه فلان شمول الولاية للوفاء في الوقت الذي
 قبل الاجبار والوفاء الذي هو عند الاخبار لا يلزم ان يكون علمه موصوفا
 الشمول في شمول وجه الولاية للوفاء وشمول عدمها للوفاء مطلقا
 اي لا على السمع او لم يكن واما ما كان يلزم احدي الولا ساس اطلاقا كان
 علمه فظاهرا لم يلزم احدي الولا ساس لا شمول للوفاء على عدم العلم سواء
 كان محققا في الخارج او لم يحقق بل يلزم احدي الولا ساس بالضرورة اطلاقا
 كحق محقق احدي الولا ساس بالضرورة لان كحق لم يحقق مجموع الولا ساس
 مستلزم كحق احدهما بالفروقة واما اذا لم يحقق لم يحقق احد السمو لسن مطلقا
 لان اسما العلم الموصوفا بوجاهة السواء المعلول وادام يحقق احد السمو لسن
 مطلقا لان اسما العلم لم يحقق مجموع السمو لسن لان اسما احد الامرين
 لا على السمع انما يكون باسما مجموعها واذا سئل مجموع السمو لسن كحق الاخر

من الولا من بالفرقة واذا الحق الافتراق بينهما كحق احدتهما واذا خالفهما
 كحق مطلقا الولا وهو المدعى وان ما يكن عليه ان ما يكن
 شمول الولا للوصف علم موجه لاص السموين مطلقا فكذلك يلزم احد
 الولا من لان علم شمول الولا ليس للوصف لاص السموين ليست
 مدار البعض شمول عدم الولا للوصف وجوه او عدا في نفس الامر
 لانا فذ صيا شمول الوجود والافتراق من الولا من كحق البعض شمول عدم
 سواء كانت علم شمول الولا للوصف لاص السموين كحقه او كحق لان
 كل واحد من شمول الوجود والافتراق احصى من بعض شمول عدم وكحق
 الحاص من مسلم كحق العام اما لنظر واحد من شمول الوجود والافتراق
 احصى من بعض شمول عدم فلا فلا واحد منهما اذا كحق كحق البعض
 شمول عدم والا كحق شمول عدم يلزم سوب الولا وعدم سوتها
 وموج واذا كحق البعض شمول عدم يلزم سوب الولا وعدم ثبوتها وهو
 مع واذا كحق البعض شمول عدم يلزم سوب الولا وعدم سوتها وموج واذا
 كحق فبعض شمول عدم على عدم شمول الولا او على عدم الافتراق من شمول
 الولا من مع قطع النظر علم شمول الولا فلا يكفر علم شمول الولا مدار
 البعض شمول عدم وجوه او عدا في نفس الامر فلا يحال ان يكون علم شمول
 الولا كحقه كحق البعض شمول عدم لان علمه ان كانت محقق كحق احد الولا يتبين

لما ساول واذا كحق احدى الولا من لا كحق شمول عدم وموج فبعض
 البعض شمول عدم وان لم يكن محققا ايضا ان كحق البعض شمول
 عدم في الجملة لانه لو لم يكن كحق على هذا السعدى اصلا يلزم لنكته عليه
 شمول الولا مدار البعض شمول عدم وجوه او عدا في نفس الامر لان
 فبعض شمول عدم كحق على عدم كحقه ومسفع على عدم اسعاشها والانع
 بالمدارية وجوه او عدا لانه اذا اظهر خلافه بنفسه ان البعض شمول
 عدم كحق ايضا على عدم علم شمول الولا واذا كحق على تقدير علم
 شمول الولا وعدمها محققا كحق شمول الولا لا ومن او يتحقق
 الافتراق من الولا من وعن كلا السعدى من يلزم احد الولا من فاذا
 كحق احد الولا من كحق مدار الولا حال كونها بكدر ابالغه وهو المدعى
 هذا مو بعد لانه واذا حلها فمن وجوه اما او لا فحي ان شمول الولا
 ليس علم لاص السموين قوله فيلزم احد الولا من فلنا لم جواز ان يكون
 صدق قوله ان شمول الولا ليس علم لاص السموين باسعاء شمول
 الولا كحقه مع اسعاء علمه ولا يلزم احد الولا من واما ثانيا فلان
 ان شمول الولا على السعدى العلم لو لم يكن محققا كحق الافتراق بين
 الولا من لان شمول الولا على عدم العلم لا يجوز لنكته علم شمول
 وجوه الولا ولا يلزم لنكته الشئ على نفسه وكذا لا يجوز لنكته

علمه السحول عدم الولاة والا لعدم لزكفر الشيء علمه ماينا فيه بعض ان
 سحول الولاة على تقدير العلم انما يكون على المجموع السحول فاذا اسحق سحول
 الولاة على عدم العلم انما يكون على المجموع السحول فاذا اسحق سحول الولاة
 واسقاء مجموع السحول كوز لزكفر باسقاء سحول الوجوه لا باسقاء سحول
 عدم فلا يلزم الاقتران بين الولاة من فلا يلزم احد الولاة من واما ما لنا
 فلام ان سحول الوجوه او الاقتران بين الولاة من لو كفى يقتض سحول
 عدم لجواز ان يكون سحول الوجوه او الاقتران بين الولاة من لا وسئل
 من لا أخذ وهو سحول عدم واما ما لنا فلان ان بعض سحول عدم لو اسحق
 عند اسقاء العلم لكانت العلم مدار البعض سحول عدم لكنهم فان قيل
 فان قال الب كبر لما ان سحول الولاة للوضع على عدم العلم ليس
 مدار البعض سحول عدم وجوه او عدم ما في نفس الامر لكن لم قلت انه
 ليس مدار النقيض سحول عدم على عدم عدم علمه لاحد السحولين لجواز
 ان يكفر ذلك لعدم راعى لعدم عدم علمه سحول الولاة من لا والى لجاز ان
 يستلزم من لا أحد وهو مداره ما ليس بدار في نفس الامر فسحول المعلل
 هذا المنع لا يفترنا لانه لا احال لزكفر هذا لعدم ما سا في نفس الامر ولا
 لا يكفر فان كان في نفس الامر ثم ما ذكرنا لما عن المنع لانه اذا كان
 ثابا في نفس الامر فكفر ممكنا فلا يستلزم المح وفيه نظر لان العلم الاول

وجود او عدمه وانما يلزم ذلك لو كان في
 العلم صلوحي العلم لبعض سحول عدم

ممكن

ممكن لانه مع انه مستلزم للحال وان لم يكن هذا لعدم ما سا في نفس
 الامر فكفر سحول الولاة للوضع على
 موجبه لاحد السحولين ووجه
 الكلام الى الشيء الاول
 المذكور في البلد
 فتعلم بها
 المقتضى
 قد تم
 ثم بعمد للعلم وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه الطيبين
 والطاهرين اجمعين برحمته
 يا ارحم الراحمين
 والله اعلم بالصواب

اقرا تعزیه سید الله بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ای بیج ز بیج و بیج و بیج
ای بیج ز بیج و بیج و بیج
ای بیج ز بیج و بیج و بیج
ای بیج ز بیج و بیج و بیج

خداوند منور و نورانی و نورانی
خداوند منور و نورانی و نورانی
خداوند منور و نورانی و نورانی
خداوند منور و نورانی و نورانی

الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله

الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله

الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله

لا زال ركن الشريعة بعين عنايته ركناً ومتين الدين بكل رعايته قوياً متمسكاً بعنقه
ابنه غر شرايف التحيات اللابقة واثراً بهار وظائف التسليمات الغالية الغاية
معروض الكوركم حامل وثيقة الشفاء وناقض صحيفه الدعاء افتخار المشتغلين واختيار
المحصلين مولانا فلان الدين املو مستعدكشي در شبله كه جميع علوم على الترتيب
كوشد رخصه علوم سرعیه اصلیه وفرعیه على التمام والكمال احاطه فله دور
پس ايله اوله الطاف عامه ون متنتی ومتوقع الدوركم بز داعی مخلص خاطر كجز
قد كور فلان الدين فقيه عين عنايت و نظر مرحمت برله ملحوظ قلوب مناصدين
بر منصبك بقى وارزانی كور و انعام اوده سز تا كه حضور قلب برله دعا كورن ومباحثه
علمیه مشغول اوله والسلام ٥ خدمت سپند الاخوان سند الاخوان
كريم الشمايل والاخوان جامع الخصايل على الاطلاق بالاستحقاق فله ن
الدين دامت فضايله له عبه صالحه لايقه واثنیه بالفقه فايقه ابله غر فليقدرن
صكرن عرضه وارزكم حامل ورقه الدعاء افتخار الاجاب ب زين الاصحاب مولانا
فلان الدين املو مستعدكشي در موك كمال كورمدن اول دركم بنكرى منبع
العلمي فله ن الدينه تربيت ادب مناصدين بر منصب ايجون سعي
بليغ في دريغ تقصير انجاس سز عند الله فيعلم دكل دروهم بن غظيم منت در والسلام

[illegible]

واذا اردت ان لا تسلم
فالكسب وادته وعلتها عليك
ص ٥٥٥ هـ ل

واذا اردت ان تسلم النعم
على احد فالكسب قولك هو جعلنا
البذر لياك الى قوله شداوا
لج ورات على طاس وضع
ميت وصادته فانه تمام نعم
عليها

واذا اردت ان تسلم كالميت
فالكسب او كالميت مر على قوته
وحي خاوية الى قوله باية عام
منع اسم على قولهم الى قوله شاة
واذا قيلهم النافلون مر كان عدوتهم
الى قوله النافلون

يا فحينئذ دعا بني بكثرة عليه
وجعل النمل ساء وجعل
الها رصا شاة التهم كبرهم
وتهم هذا العبد الذي لا يحيا

واعلم ان حكم هذا المقام موقوف على معرفة النافذ معدودة وقعت في هذا الموضع الاول
المدار وهو يتبين بالنسبة على ما له من نوع العلية وجودا وعدما او احدهما فقط والمدار
ههنا الارادة من المقصود المنقضية كقولهم عم اذ ذكوة اموالك مثل والابو وجوز
الذكوة على المدون والكل الماروم وهو يسلموم وجوز الذكوة على المدون على مدونها
على الفقة وهو تحول الوصول لها والتاكت شمول الوجوه لها الى يسلموم وجود وجوز
الذكوة عليها والاربع شمول العدم لها الى لا يجب الذكوة على كل منها والخامس الافتراق
وهو وجوبها على احدهما فقط وهو على قسمين ههنا احدهما شمول العدم للمدار والماروم
والافتراق بينهما والافتراق الكبير والتاكت الامر ان من المدار والماروم وهو الافتراق الصغير
وهو وجود احدهما بدون الآخر اذا عرفت هذا الكلام فلنرجع الى هذا المقام ليجعل لنا المرام
فنقول او امكن المعلن من طرف الممنوع لو وجبت الذكوة على المدون لو جبت على الفقير وهو
منتف بالاجماع ذلك على المدون بقول السائل من طرف النافذ على حواء المعلن
على سبيل المعارفة وان ولي ذلكم على عدم وجوب الذكوة على المدون لكن عند ما تدل على وجوب
الذكوة عليه لان الافتراق الكبير بين شمول العدم للمدار والماروم وبين الافتراق بينهما وهو
الافتراق الصغير الى وجد المدار دون الماروم او ما عكس ما ان يكون منتفقا او لا يكون
فان لم يكن ممعنا الى ان يوجد شمول العدم للمدار والماروم ان يكونان معدومين وان يوجد

المناقض والنقض الاجمالي
والنقض التفصيلي

بالفكر من المعنى الثاني والآلم يكن تعريف المناظر معاً خروج المناقضة
 وذلك ظاهر بل المراد بالفكر منها المعنى الاول لئلا يتناول المناقضة لان المناقضة
 اذا منع مقدمة من مقدمات لا بد من حركتها بحيلولة بان المنع وان
 فعلى ان مقدمة من مقدمات الدليل لان كثرة من المقدمات
 كالبديهيات والمسلّمات لا يتوجه عليها المنع والمراد من الجانبين جانب
 المعلن والسائل والمراد بالمعلل هو الحال فظ للوضع باقامة الحجج وبالسائل
 هو الكاظم للوضع بالمنع والمعارضة قبل المراد بالمعلل ناقض رأي
 باقامة الحجج ومن السائل حافظ وهذا بخلاف ما هو المتعارف بين
 الاقدمين في صناعة الجدل او المتعارف فيما بينهم ان ناقض الوضع
 باقامة الحجج سائل وحافظه مجيب وقبل المراد بالمعلل من نصب نفسه
 لاثبات الحق ومن السائل من نصب نفسه لنفسه والمراد بالوضع الرائي
 الذي يكون معتقدا او ملتزما كالمزاد من المصلحة التي ياتى بها
 الادب ان والمراد بالنسبة النسبة الحكمية المفيدة للمخاطب يدائمة
 ايجابية كانت او سلبية والمراد بالثبوت طرفة العين مفروغ كانا قولنا
 التبعة شرط في الوضوء وليست شرطا فيه او قضيتان اما متصلة قولنا ان

بالتفكير من المعنى الثاني والآلم يكن تعريف المناظر معاً خروج المناقضة
 وذلك ظاهر بل المراد بالفكر منها المعنى الاول لئلا يتناول المناقضة لان المناقضة
 اذا منع مقدمة من مقدمات لا بد من حركتها بحيلولة بان المنع وان
 فعلى ان مقدمة من مقدمات الدليل لان كثرة من المقدمات
 كالبديهيات والمسلّمات لا يتوجه عليها المنع والمراد من الجانبين جانب
 المعلن والسائل والمراد بالمعلل هو الحال فظ للوضع باقامة الحجج وبالسائل
 هو الكاظم للوضع بالمنع والمعارضة قبل المراد بالمعلل ناقض رأي
 باقامة الحجج ومن السائل حافظ وهذا بخلاف ما هو المتعارف بين
 الاقدمين في صناعة الجدل او المتعارف فيما بينهم ان ناقض الوضع
 باقامة الحجج سائل وحافظه مجيب وقبل المراد بالمعلل من نصب نفسه
 لاثبات الحق ومن السائل من نصب نفسه لنفسه والمراد بالوضع الرائي
 الذي يكون معتقدا او ملتزما كالمزاد من المصلحة التي ياتى بها
 الادب ان والمراد بالنسبة النسبة الحكمية المفيدة للمخاطب يدائمة
 ايجابية كانت او سلبية والمراد بالثبوت طرفة العين مفروغ كانا قولنا
 التبعة شرط في الوضوء وليست شرطا فيه او قضيتان اما متصلة قولنا ان

كانت الشمس طالعة فالنار موهجة وليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالدليل
 موهجة او منفصلة كقولنا واي امان ان يكون العود وزوجا او فردا
 وليس البتة امان ان يكون الشيء انسانا او حيوانا والمراد باظهار الصواب
 انما هو موافق في الواقع قوله في النظر كالجنس البعيد لدخول المناظر
 وغيره من الاشياء البعيدة لا في البصر اختار عن النظر بغير البصر
 وهذا القيد مع الاول كالجنس المتوسط قول من الجانبين اختار عن النظر
 بالبصر الذي يهتد عن الشخص الواحد في مسألة علمية فانه لا يسمى
 مناظرة وهذا القيد مع القيد من الاولين كالجنس القريب قول في التبعة
 اختار عن النظر بالبصر من الجانبين لكن لاني النسبة في الحكم عليه
 اوبه في المسئلة التي مناظرة كالمناظرة لانه لا يسمى ايضا مناظرة قولنا بين
 الاثنين لبيان الواقع لا للاختار لان النسبة لا تكون الا بين الاثنين
 ومجرد ان يكون للاختار عن النظر الواقع بين المناظرين حقيقة
 النسبة بانها ما هي واي شيء هي من غير اعتبار شئان معينين
 وغير مباينة فانه يفهم عليه هو النظر بالبصر من الجانبين
 في النسبة لكن لاني النسبة بين الاثنين المعنيين فلم يكن مناظرة

بمنزلة
 كالجنس
 البعيد
 لدخول
 المناظر
 وغيره
 من الاشياء
 البعيدة
 لا في البصر
 اختار
 عن النظر
 بغير البصر
 وهذا القيد
 مع الاول
 كالجنس
 المتوسط
 قول من
 الجانبين
 اختار
 عن النظر
 بالبصر
 الذي يهتد
 عن الشخص
 الواحد
 في مسألة
 علمية
 فانه لا
 يسمى
 مناظرة
 وهذا القيد
 مع القيد
 من الاولين
 كالجنس
 القريب
 قول في
 التبعة
 اختار
 عن النظر
 بالبصر
 من الجانبين
 لكن لاني
 النسبة في
 الحكم
 عليه
 اوبه في
 المسئلة
 التي
 مناظرة
 كالمناظرة
 لانه لا
 يسمى
 ايضا
 مناظرة
 قولنا
 بين
 الاثنين
 لبيان
 الواقع
 لا للاختار
 لان النسبة
 لا تكون
 الا بين
 الاثنين
 ومجرد
 ان يكون
 للاختار
 عن النظر
 الواقع
 بين
 المناظرين
 حقيقة
 النسبة
 بانها
 ما هي
 واي شيء
 هي من
 غير
 اعتبار
 شئان
 معينين
 وغير
 مباينة
 فانه
 يفهم
 عليه
 هو
 النظر
 بالبصر
 من
 الجانبين
 في النسبة
 لكن
 لاني
 النسبة
 بين
 الاثنين
 المعنيين
 فلم
 يكن
 مناظرة

ان
 كان
 الشمس
 طالعة
 فالنار
 موهجة
 وليس
 البتة
 ان
 كانت
 الشمس
 طالعة
 فالدليل
 موهجة
 او
 منفصلة
 كقولنا
 واي
 امان
 ان
 يكون
 العود
 وزوجا
 او
 فردا
 وليس
 البتة
 امان
 ان
 يكون
 الشيء
 انسانا
 او
 حيوانا
 والمراد
 باظهار
 الصواب
 انما
 هو
 موافق
 في
 الواقع
 قوله
 في
 النظر
 كالجنس
 البعيد
 لدخول
 المناظر
 وغيره
 من
 الاشياء
 البعيدة
 لا
 في
 البصر
 اختار
 عن
 النظر
 بغير
 البصر
 وهذا
 القيد
 مع
 الاول
 كالجنس
 المتوسط
 قول
 من
 الجانبين
 اختار
 عن
 النظر
 بالبصر
 الذي
 يهتد
 عن
 الشخص
 الواحد
 في
 مسألة
 علمية
 فانه
 لا
 يسمى
 مناظرة
 وهذا
 القيد
 مع
 القيد
 من
 الاولين
 كالجنس
 القريب
 قول
 في
 التبعة
 اختار
 عن
 النظر
 بالبصر
 من
 الجانبين
 لكن
 لاني
 النسبة
 في
 الحكم
 عليه
 اوبه
 في
 المسئلة
 التي
 مناظرة
 كالمناظرة
 لانه
 لا
 يسمى
 ايضا
 مناظرة
 قولنا
 بين
 الاثنين
 لبيان
 الواقع
 لا
 للاختار
 لان
 النسبة
 لا
 تكون
 الا
 بين
 الاثنين
 ومجرد
 ان
 يكون
 للاختار
 عن
 النظر
 الواقع
 بين
 المناظرين
 حقيقة
 النسبة
 بانها
 ما
 هي
 واي
 شيء
 هي
 من
 غير
 اعتبار
 شئان
 معينين
 وغير
 مباينة
 فانه
 يفهم
 عليه
 هو
 النظر
 بالبصر
 من
 الجانبين
 في
 النسبة
 لكن
 لاني
 النسبة
 بين
 الاثنين
 المعنيين
 فلم
 يكن
 مناظرة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في هذا المقام...
 او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعنتين لتعيين محل
 النزاع وبطريق صحة كلام الجانبين وفساد قولهم والاصول

احترز عن المطابقة او عرض المطابين ونظرهم ليس اطارا
 للصولب بل التزام الخصم واطار الفضل ولو اريد شمول التعريف
 لما قلتم اليه او التزاما للخصم وما يجري من المناقشة بين المعلم المتعلم
 بخروج بقوله من الجانبين لان المراد جانب المعلن والسائل كما ذكرنا قوله
 في النية الى قوله اطار والصولب كالفصل القريب وهذا التعريف
 مشتمل على العلة الاربع فان النية بين الشئين هي المادة والنظر
 بالبصرة من الجانبين على الوجه الخاص وهو الصورة قوله اطار للصولب
 هو المادة والنظر يدل على الفاعل وهو العقل بطلن الالتزام وانما
 عرفنا بالعلم الاربع لان المراد بيان حقيقة المناظر والتعريف بها فيها
 حقيقة التعريف فان وجه المعلول في الذم من لوازمها واوجدها
 في الذم من يلزم وجهه فيه ومنها اعتراض من وجه الاول ان التعريف
 بالعلم تعريف الشئ بالمباين وهو غير جائز وجوابه اما لا فلا نعم انها
 علة بل قيل انها علة على سبيل التبع والمجاز واما ثانيا فلا نعم ان التعريف

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في هذا المقام...
 او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعنتين لتعيين محل
 النزاع وبطريق صحة كلام الجانبين وفساد قولهم والاصول

من الجانبين مع

من هذا التعريف مع

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في هذا المقام...
 او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعنتين لتعيين محل
 النزاع وبطريق صحة كلام الجانبين وفساد قولهم والاصول

في الحقيقة مع

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في هذا المقام...
 او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعنتين لتعيين محل
 النزاع وبطريق صحة كلام الجانبين وفساد قولهم والاصول

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في هذا المقام...
 او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعنتين لتعيين محل
 النزاع وبطريق صحة كلام الجانبين وفساد قولهم والاصول

بالمباين كيف انتق عنه جاز فان الشئ ذكر في النفا ان التعريف
 اما يجب لما صيد وهو بالاجزاء المجزأة او يجب لانيته اي الوجوهية
 وهو بالاجزاء الغير المجزأة كالتعريف بالعلل الاربع الثاني ان النظر مع
 في يدل على البصرة كما يدل على الروئية ومع اللام على الرحمة والنظر
 فلهذا لا نعم ان النظر مع في فذكر البصرة يكون مستدركا فان قلت ان النظر
 مع في يدل على البصرة بالالتزام وولا لالتزام مما جرت به التعريفات
 فلما لا نعم ان النظر مع في يدل على البصرة بالالتزام بل بالمطابقة لان
 النظر مع في موضوع البصرة وليكن سلمنا ذلك لكن لا نعم ان ولا لالتزام
 مما جرت به التعريفات بل مما جرت به قولنا ما هو الثالث لم قال المناظرة هي
 النظر بالبصرة ولم يقل هي التكم من الجانبين على ان التكم اخضرنه و
 مراد في له وجوابه ان التكم وان كان اخضرنه لكن في ذكر فائدة و
 هي المناسبة بين الاسم والشيء الرابع ان الجانبين اعتم من المعلن و
 السائل والعام لا دلالة على الخاص باحد الدلالات المعينة وجوابه
 ان الجانبين وان كانا اعتم من المعلن والسائل في اللغة اما في - عرف
 اصل النظر موضوعا للمعلن والسائل وضعنا اولنا الخامس

لا غير مع

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في هذا المقام...
 او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعنتين لتعيين محل
 النزاع وبطريق صحة كلام الجانبين وفساد قولهم والاصول

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في هذا المقام...
 او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعنتين لتعيين محل
 النزاع وبطريق صحة كلام الجانبين وفساد قولهم والاصول

البرهان

والدليل هو الذي يلزم من العلم به
العلم بشئ آخر وهو المدلول

والدليل يطلق في اللغة على الدال ويطلق
أيضا على ما فيه دلالة وارتباط بالدال
والمراد بالعلم على الدلالة والارتباط

تعريف

والدليل الح **ان** قدّم الدليل على تعريف المعارضة والمناقضة وغيرها

لتوقفها عليه وأثبت ان الدليل يتعلق بنصب المعلل وغيره

يتعلق بنصب ال **اي** والمعلل مقدم على ال **اي** فما يتعلق بنصبه

اولى بالتقدم او اعرفت ذلك فنقول الدليل لغة هو المرشد وما به

الارشاد وهو اصطلاحا على ما قاله المص هو الذي يلزم من العلم

بشئ لقوى يتحقق بشئ آخر وهو المدلول اي ويقال له المدلول كقول

الدخان المرئ في النار وليلا على وجه النار المريبة وليلا على وجه الدخان

والقول باللزوم الملازمة على ما سبق ذكره واعلم ان يكون بينا او

بين لجميع اف **م** واعلم ان لزوم المدلول عن الدليل عند المعنوية

بطريق التولد وعند الاشاعرة بطريق القاذية وعند الفلاسفة

ليس كذلك بل الدليل عندهم نوعا من حصول المدلول من **وامتد**

القوة والعلم يطلق على معنيين احدهما الاعتقاد والجازم المطابق

الثابت والثاني حصول صور الشئ عند العقل الاول اخص من

الثاني والمرة بالعلم هنا الاول لا الثاني ليلا يلزم ان يكون ذكر الامانة

بقرينة شديدا قوله هو الذي يلزم من العلم به يخرج المعرفات والمزومات

بالنسبة الى المعرفات

بالتوجه الى المعرفات

بالتوجه الى المعرفات

بالتوجه الى المعرفات

والدليل يطلق في اللغة على الدال ويطلق
أيضا على ما فيه دلالة وارتباط بالدال
والمراد بالعلم على الدلالة والارتباط

انما مفارقة المناظره وهذا مما اورده المص في شرح المقدمة وجوابه

اننا قد ذكرنا ان المرارة من الجانبين المعلل وال **اي** وشئ منها لا يصدق

على المفكر وما قبل ان الغرض من البحث اظهار الصواب وزيك من

غير التلطف بالالفاظ غير متصور ليس بشئ لواز ان يكون فيك بالمكانة

ان **ه** س ان التعريف غير جامع لعدم تناوله البحث الذي يجري بين

المعلل وال **اي** في المقالة لانه ليس لاظهار الصواب وجوابه ان المناظره

في كل الموله تستدعي - اظهار الصواب وكون الزام الخضم وتغليط

مع اظهار الصواب غرضا لا بنائي ذلك اقصى ما في الباب ان الاصابة

لا تكون غير هذا ولا يلزم من عدم غرض المناظره الاصابة عدم عرصة من ان يكون في

الاصابة قال المص في شرح المقدمة المناظره هي مدافع الكلام من

الجا نبين اظهارا للصواب وتبينه نظرا لانه غير مانع لدخول المدافع

التي في الحكم عليه اذ به وقال بعضهم هي تروق الكلام بين الشخصين

ببصد كل منها تصحيح قوله وابطال قول صاحبه ثم قال والفرق

بين المناظره والمجادلة ان المناظره قد تكون بمرء مع نفسه والمجادلة

لا تكون الا مع الغير وتبينه نظرا لان ما للممر مع نفسه هو المفكر

لا يكون الا مع الغير وتبينه نظرا لان ما للممر مع نفسه هو المفكر

لا يكون الا مع الغير وتبينه نظرا لان ما للممر مع نفسه هو المفكر

لا يكون الا مع الغير وتبينه نظرا لان ما للممر مع نفسه هو المفكر

لا يكون الا مع الغير وتبينه نظرا لان ما للممر مع نفسه هو المفكر

لا تصرف الشوط بغير الاقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فأبى في الدرداء في تعمر بن حسان بن النضر
لو قيل من قولك العالج لو جرد الدرداء التي
تدعى الدرداء في آخر وهو الدرداء من
تدعى الدرداء بن لا فلهذا فيه مدح
يكون سدا كما هو

في العدو نهى وخول الدليل الذي يكون مدلوله عدم ما فيه وفيه

الطوسى فى تلخيص المختص فان قلت المراد بالوجه اعظم من ان يكون
في الزمن او في الخارج في شمل التعريف المذكور المعذور لان

وإذا كان كذلك فلا يلزم من العلم بالمعدوم العلم بوجوده الذي مني

فمن بعد على عدم شيء آخر كما يتبدل بعد طلوع الشمس

على عدم وجه النهار **و** قسم يتبدل بوجهه ، على عدم شيء آخر كما يتبدل
بوجه طلوع الشمس على عدم الليل **و** قسم يتبدل بعدمه على وجه شيء آخر

لا يستدل بعدم طلوع الشمس على وجود الليل فلذلك ترك المصنف لفظ

الوجه ليحمل التعريف جميع من الافام الثاني ان الدليل مضاهف

للمدلول وتعرف احد المتضايفين بالآخر عن غير جازم وجوابه ان اللين ليس

والدليل ذاته وصفة عارضة لها وتعرف احد ما بالآخر باعتبار

الذلت لا باعتبار الصفة والتعريف فيها باعتبار الصفة لا باعتبار

عنبار الذئب الثالث ان المديلول 2 وجهه، لا موال الرابع انه يتوهم

الدور لان معرفة الدليل يتوقف على معرفة المدلول 2 ومعرفة المدلول

يتوقف على معرفة الدليل أو المدلول هو الذي يلزم من العلم بالدليل

العلم به وخواه من وجهين الأول ان المولى بالمدلول منها اللغوى

لا اصطلاحاً والموقوف على الدليل المدلول الاصطلاحي لا القوي

فلا وفه الثاني ان هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ان سباميه

وَلَيْلًا وَشَبَّابًا بِشَيْءٍ مَدَّوْلًا وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّ الْبَدَأَ بِشَيْءٍ وَتِلْكَ الْبُيُوتُ

انّ الدليل هو الذي يكون العلم به ملزوماً للعلم باخر قيل له لعله

لان تعريف الشيء لا يكون بالنسبة الى شخص دون شخص بل بمعنى

يكونا تقريباً بالنسبة إلى كل - الاستخاص وجوابه ان السبي قد يكون

100

بما اخرجوه القليل الذي يسمى الفهم في قياسه وبنينا ان يعلم البتة ان
الدليل ان كان مركبا من المقدمات القطعية الصدوق كان محققا
للدلول ايضا قطعيا وبشيء برهانا وان كان مركبا من الظنيات
او البهتات والظنيات كان ثبوت المدلول ظاهريا لان ثبوت
المدلول فرع ثبوت الدليل والفرع لا يكون اقوى من الاصل
وبشيء دليل اظوا الذي يلزم من العلم والظن بالمدلول فان قلت
اول التشكيك فلا يجوز استعملها في التعريف الذي هو للتوضيح قلت
لغزوه هنا للبينين يعني ان كل واحد منهما دليل قال صاحب
المقدمة ان تقسيم الدليل الى النقلی المحض غير صحيح اوليس يلزم
من العلم به العلم بوجه المدلول للزوم الدور او ليس كما مر
واجاب الجليل بان هذا يدل على ان العلم بالنقلی المحض لا يمكن حصوله
ومذا ليس مما ينبغي كونه بمثابة يلزم من العلم به العلم بالمدلول
فلا يلزم من هذا عدم كونه دليلا وكونه قسما له غاية ما في الباب فاف
ان العلم به محمولا - يلزم من تحاليله يلزم ومثله والملازمة بين
المحمولات ليست من المحتملات قال الامام الخ

لغة العلامة واصطلاحاً هي التي يلزم من العلم - بها الظن بوجود
 المدلول كإتيان الرطب بالنسبة إلى المطر وكجارية من لم يصر بالنسبة
 إلى الرخ فانه يلزم من العلم بها الظن بوجود المطر والرخ والبركة

باللزوم الملازمة واعلم من ان يكون شيئاً وغيره ليقع جميع اقسام
 الامارة والمراد بالعلم هنا المعنى الاعم والمراد بالظن هو -
 الاعتقاد والراجح مع تجوز التقيضي وبعبارة اخرى هو التصديق
 العاري عن الجزم المحتمل للتقيض احتمالاً من وجوب قول من الذي يلزم
 من العلم بما يشبهه لدخول الدليل وغيره من المعارف والمليان
 فيه وهو الظن بوجود المدلول لثبته الفصل لا يخرج هذه باسرها ومنها على الاطلاق
 اعتراض من وجوب الاول ثم غير جامع لعدم شمول الامارة التي يلزم
 من العلم بها الظن بعدم المدلول كجارية من لا بصانة فانه يلزم من
 العلم بجارية الظن بعدم الرخ فان قلت المراد بالوجود اعلم من
 ان يكون شيئاً او خارجياً فيدخل هذه الامارة فيتمدد لولها في
 الزمن قلت هذا باطل من وجهين اما اولاً فلما مر في تعريف
 الدليل واما ثانياً فلان وجهه في الزمن مستفاد من الثاني

لا بد من العلم بالاصول لا يلزم من حصول امره الذي
 العلم بذلك الحصول والا يلزم من العلم بشئ
 واحد العلم بما له نيابة له وهو محال

لان الاعتقاد الرابع بالشئ يقتضي وجوده في الزمن فيحتاج الى قوله
 بوجوده للمدلول الثاني ان الامارة لا يلزم من ان تكون وليلاً ولا تكون
 وابها كما لا يصح ذكر المدلول في تعريفها اما اذ كانت وليلاً فلان
 يلزم الدور والتعريف بالضمائيف والعلم بها يستلزم العلم بالمدلول
 لا الظن واما اذا - لم تكن فلان المدلول بازاء الدليل
 فاذا تنفي الدليل تنفي المدلول والتقدم انتفاؤه فلا يتحقق
 المدلول فيمتنع ان يحصل بوجود الظن وجوب الاول والثاني
 قد مر في بحث الدليل واما جوب الثالث فلان ان الامارة
 لو كانت وليلاً يلزم من العلم بها العلم بالمدلول لا الظن واما
 يلزم ان لو كانت الامارة وليلاً قطعاً واما اذ كانت وليلاً
 طناً فلا - الثالث ان المراد بالعلم في هذا التعريف اما اليقين
 او الظن او الاعم منها والكل باطل اما الاول فلان الشئ اذا علم على
 سبيل اليقين علم مدلوله كذلك لان العلم بالعلم يستلزم العلم
 بالمعلول فنقوله الظن بوجود المدلول باطل واما الثاني فلان ولان
 العلم على الظن غير ظاهر لان العلم اما اليقين وهو مبني للظن

دليلاً مع

بوجوده مع

نحو الثاني الاول وجواب الثاني والاول
 قد مر الخ

واما الادراك المطلق وطوائف من الظن والعام لا دلالة له على الخاص واما
 الثالث فلان ان اشتركا في العلم اشراك معنوي حتى يجزرا او تشابه
 بل كما مبينا لان اليقين لا يحتمل النقيض والظن يحتمله وجوابه
 اننا نختار الشئ الاول ونضع ان العلم اليقيني بالشئ يستلزم العلم اليقيني
 بحد لوله واما يكون كذلك ان لو كان ذلك الشئ علته في الحقيقة اما اذا
 كان اما في الشئ فلا يلزم من العلم اليقيني به العلم بحد لوله في التجارة
 بالنسبة الى الرخ ولا يلزم من العلم اليقيني بالثبوت العلم اليقيني بالرخ
 لجاز ان يتحقق مانع عن الرخ كغلبة البصائر وقاطع الطريق وغير
 ذلك وايضا نختار الشئ الثالث ونضع من الاشراك المعنوي
 بان المراد من العلم المفهوم الواحد الذي يشترك كل واحد منهما فيه
 وطوال ادراك المطلق ولا شك انهما مشتركان فيه وما يتوقف عليه
 وجه الشئ الخ **ان** توقف الشئ على الشئ ان كان من جهة الشروع يسمى
 مقدمة وان كان من جهة الشئ يسمى معروفا وان كان من جهة الوجه
 فان كان داخل في ذلك الشئ يسمى ركنا كالتيام والقراءة والقعود
 بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن كذلك فان كان مؤثرا فيه اي يكون

اليقيني مع

وما يتوقف عليه وجه الشئ
 ان كان داخل فيه يسمى ركنا
 وان كان خارجا فان كان مؤثرا
 في وجهه يسمى علته والا فشرطا

اي وان لم يكن داخل

مدنوق عليه

الاي و مستندا اليه يسمى علته فاعلية كالمصير بالنسبة الى الصلوة
 وان لم يكن كذلك يسمى شرطاً سواء كان وجهاً كالوضوء والطهارة
 بالنسبة الى الصلوة او عذماً كالزلة النجاسة عن الثوب بالنسبة
 الى الصلوة ومنهنا اعتراض من وجب الاول انه يلزمها ذكر ان يكون
 العلة الغائية من جملة الاشياء لا ثباتها رتبة عن الشئ وليست مؤثرة
 فيه فان ثبت العلة الغائية متأخرة عن المعلول بحسب الوجوه واذا
 كان كذلك فلا يتوقف عليها المعلول في وجوهه والافضل ان يكون
 خارجة عن المقسم طوما يتوقف عليه وجه الشئ قلت العلة
 الغائية علة بحسب لما صيد لان العلة لما يتصور الغرض والغاية
 المطلوبة من الفعل لم يتغير في علة لعلية علة الفاعلية فيتوقف عليها
 المعلول في وجوهه بالضرورة واما بحسب الوجوه الخارجة فهي متأخرة عن
 المعلول ولا امتناع ان يكون الشئ علة بحسب الحاصية ومعلولا بحسب
 الوجوه بالنسبة الى شئ واحد وجوابه ان اصطلاح اصل النظم لما كان
 محالاً لا اصطلاح الحكم جاز ان يكون الشئ علة عند الحكم وشروط
 عند اصل النظم واعلم انه قال وما يتوقف عليه وجوه الشئ اما ان يكون

والسرير مثلاً في ان العلة الفاعلية
 سبب الاي والسرير العلة الغائية
 على علة العلة الفاعلية فيكون العلة
 الفاعلية علة الاي والسرير لان العلة
 على رتبة اعتبارها كونه مؤثراً في الوجوه
 التي هي معلولها وان كان كذلك فيكون العلة
 الفاعلية علة بالضرورة الى الشئ

ان يتوقف عليه المعلول
 ان يتوقف عليه المعلول
 ان يتوقف عليه المعلول

لان العلة ما يتوقف عليها المعلول في وجوهه
 فلو كان العلة الغائية ما يتوقف عليها المعلول
 في وجوهه لكان ان العلة الغائية متأخرة عن
 المعلول في وجوهه فيلزم الدور وهو
 قد علم ان دليل المصير واحد من الركن والعلة
 الفاعلية والشرط وذلك لان المقسم كالجسم وكل
 واحد من الوجودات التي يتميز كالتفصيل فخذ
 الركن فخر ما يتوقف عليه وجه الشئ ويكون
 عليه الشئ واحداً العلة الفاعلية طوما يتوقف
 واحد الشرط ويكون خارجاً عنه مؤثراً في وجوهه
 خارجاً عنه ولا يكون مؤثراً في وجهه الشئ ويكون
 بالذاتيات ولا يمكن ان تكون الامور ذاتية بدون المذكور
 فثبت ان الامور اعتبارية فيكون الامر الاعم
 المقبر بينهما والاحض فضلاً

هذا هو الوجه الذي لا يتوقف عليه الوجود
 فيكون مؤثرا في وجهه او
 في مؤثره اولاً هذا ولا ذاك لما في هذا الاعتراض ابتداءً الثالث

ان قوله ما يتوقف عليه وجه الشيء ان كان داخل فيه يسمى ركناً باطل
 اذ الداخل في الشيء يسمى ركناً باعتبار كونه جزءاً وعنصراً باعتبار كونه
 بحيث ابتداء منه التركيب استقضية باعتبار كونه منتهى التحليل وما و
 وهبولى باعتبار كونه قابلاً للصورة المعينة واصلاً باعتبار كونه
 المركب ما حقه امنه وموضوعاً باعتبار كونه محلاً للصورة المعينة بالفعل
 واذا كان كذلك فلا يصح ان يقال ان الداخل في الشيء يسمى ركناً فالصواب
 ان يقال وما يتوقف عليه وجه الشيء ان كان داخل فيه فباعتبار
 كونه جزءاً يسمى ركناً الثالث لم قال وما يتوقف عليه وجه الشيء
 ولم يقل وما يتوقف عليه الشيء حتى هنا ولما يتوقف عليه عدم
 الشيء او الماهية من حيث هي وجوابه ان المصير يريد ان يبين
 ما يتوقف عليه وجه الشيء لا غيراً عنها ان الركن والعلية الفاعلية
 والشرط لا يطلق الا على ما يتوقف وجه الشيء فتدبر في اللفظ
 الوجه لم يصدق هذا التقسيم اصلاً وما يقال ان الشئية والوجهية

ان الجواب هو
 لم قال به

مثلاً

هذا هو الوجه الذي لا يتوقف عليه الوجود
 فيكون مؤثراً في وجهه او
 في مؤثره اولاً هذا ولا ذاك لما في هذا الاعتراض ابتداءً الثالث

مثلاً ريثان نلو قال وما يتوقف عليه الشيء لم يتناولها فيها فيجيب
 لان الشيء يطلق على المعدوم اذا كان معلوماً لكونه شيئاً في العقل
 وبدل عليه قوله نوانا امرنا اركه شيئاً ان يقول له كن فيكون
 بخلاف الوجه فانه لا يطلق على المعدوم والتحقيق في ذلك ان الوجه
 انما يتكون الشيء في الاعيان فهو اخص من الشيء مطلقاً وان
 بالثبوت سواء كان ذهنياً او خارجياً فاشية والوجهية مثلاً ريثان
 واعلم ان التقسيم المذكور مبنياً على اصطلاح اهل النظر والاصوليين
 وآما على اصطلاح الحكماء فما يتوقف عليه وجه الشيء يسمى علة وهي
 ان كانت داخلية في المعلول ان كان بها بالقوة يسمى علة ماوية
 كالنسبة الى السريوان كان بالفعل يسمى علة صورانية كصورة
 السريوان ان كانت خارجة عنه فان كانت مؤثرة في وجه
 المعلول يسمى علة فاعلية كالنجار بالنسبة الى السريوان لم تكن
 كذلك فان كان التاثير لاجل يسمى علة غائية كالجلوس بالنسبة
 اليه وان لم تكن سوى شرطاً وبند في فعله فانه امر كالوضع مثل
 الثوب للصباغ وكالآلة مثل القذوم والحشر للنجار وكالوقت

هذا من مذهب المعتزلة واما عند اهل السنة
 والجماعة من اهل زمان وتقدم الائمة طاهراً اذا
 اراد وجهه شيء ان يقول له الائمة بده

فوجود المعلول

وان كانت مؤثرة
 في مؤثره

بشيء

الداعية الى ما عدا من العرف

مثل السيف الذي يصنع الادم وكالداعية مثل الجوع للأكل
وكارتفاع اللوانع مثل زوال الدجن للتقصير وقيل ان الشرط ما ياتي
للآلات والا وولت اذا لم ياتي من اجزاء العلة الحادية لان القابل
انما يكون قابلا بالفعل معناه واما الآلات والادولت فهي من اجزاء
العلة الفاعلة العلة الفاعلة لا تتم الا مع ما في نيت وولت ما منع
توسطها والعلة النامة الى العلة مطلقا هي ما يتوقف عليه وجود
الشيء وهي نامة او ناقصة فالنامة هي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء
اعني الجوع الموكب من العلة الحادية والصورة والغائبة والفاعلية و
الشرايط والناقصة هي بعض ما يتوقف عليه وجود الشيء كواحدة منها
وهي منظر من وجوه الاول ان التعريف للعلة النامة غير جامع لمزوج
واجب الوجود عنه موافق - علة نامة بالنسبة الى العقل الاول ولما
استقصى هذا الاشكال على الناس ولم يظفوا ابد فمعد - لو
عن هذا التعريف وتالوا المراد بالعلة النامة المؤثرة المتبقي للشرط
وارتفاع الموانع لتناول الواجب ايضا ويمكن ان يحاط قوته بمنع علة
النامة للعقل الاول او تاتي فيه يتوقف على امكانه وارتناع الموانع

اذ

جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء

الشيء هو الذي لا يتوقف على غيره في الوجود والعدم
والعلة هي التي يتوقف عليها وجود الشيء في الوجود والعدم
والفاعل هو الذي يتوقف عليه وجود الشيء في الوجود والعدم
والمتأثر هو الذي يتوقف عليه وجود الشيء في الوجود والعدم

الواجب ليس بعلة للعقل الاول
لان ما لا يختار له العلة هي التي لا يختار لها

الشيء هو الذي لا يتوقف على غيره في الوجود والعدم

بناء على انه ليس يغادر على المحتضات الثاني ان ما يتوهم بعد الوجه
يكون لعدمه ايضا علة نامة فان عدم العلة علة لعدم المعلول كعدم
طلوع الشمس فانه علة لعدم النور مع ان التعريف غير شامل له لان
الموقوف صناعه عدم الشيء لا وجوده فلو قال العلة النامة هي جملة ما
يتوقف عليه الشيء لكان اولى لتناول هذا وجوابه ان العلة والمعلول
انما يتحققان للشيء المتحقق الوجه او المعدوم في محض لا يؤثر في غيره
ولا يتأثر عن غير اصله وعلة عدم العلة لعدم المعلول باعتبار
العقل لا باعتبار الخارج والآن يلزم التسلسل في العلل والمعلولات الموجهة
للمتأثر لان انتفاء الشيء يكون لانتهاء علة وانتفاء علة يكون
لانتهاء علة ومنه جبر الى غير المتأثر فيلزم انتفاء علل ومعلولات
غير متناهية منتهية لا الى نهاية متناهية فزك فرع وجوده ما هو ذلك
عبر التسلسل فان قلت ان العلة الفاعلة علة لعلة الفاعلة
ومعلولة لوجوده ما في لا تكون العلة عن عوارض الوجه في ان يكون
العدم علة لعدم كقوت العلة الفاعلة ما لم يتحقق في الزمن
لم نضره علة وذلك يتبين في لم تكن مود ومدة بل تكون موجوده في الزمن

لان وجود العلة المتأثر مع وجود العلة
ولا علة لا يتأثر عن غير وجوده

الشيء هو الذي لا يتوقف على غيره في الوجود والعدم

لان انتفاء العلل والمعلولات المتأثرة
يتوقف على ان يكون موجوده غير متناهية

وهي العلة القريبة

ولتأكل ان يمنع امتناع هذا السلسل لانه تسلسل في العلة الموجبة
وهو غير مح والمخ هو التسلسل في العلة الفاعلية الثالثة ان العلة
التامة على مقتضى هذا التعريف غير موجودة في الخارج لكون
ارتفاع الموانع من اجزائها ولقد استصعب هذا الاشكال على من
لا يصير له حتى اعترف بعدم وجود العلة التامة في الخارج مع ان
العقلاء اتفقوا بوجودها وجوب هذا الاشكال ان ارتفاع الموانع ليس
من اجزاء العلة التامة من لوازم اجزائها فان غسل الثياب مثلا
لا يتوقف على زوال الدجن بالذات بل يتوقف بالذات على
وجود شعاع الشمس الذي يلزمه زوال الدجن الرابع لو قال العلة
التامة هي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء من العلة القريبة لكان أولى
لان العلة البعيدة لا تاتر لئلا في المعلول بل في العلة التي تؤثر فيه فان
النجل مثلا لا يوجد للحلاوة في الذائبة وان اوجد العسل بل هو جلاله
في الذائبة انما هو العسل فان قلت لاحاجة الى هذا التبدل لعدم
توقف المعلول على العلة البعيدة لان القريبة تكفي في وجود المعلول
وان لم توجد العلة البعيدة والا يلزم تخلف المعلول عن العلة القريبة

بل هو

عقله
مستوفى كونه

وهو مح فالمعلول بالحقيقة لا يتوقف على العلة البعيدة في الاحتياج
الى هذا البعد قلت توقف وجود المعلول على العلة القريبة والبعيدة
امرضه ويرى من انكر ذلك فقد انكر الضرورة فان قلت قد يحصل
الابن من الاب مع عدم اب الاب في لا يتوقف - وجود المعلول
على العلة البعيدة بالضرورة فلا يكون الدعوى ضرورة قلت العلة
البعيدة فسمان فسم يتوقف عليه وجود المعلول وانما كطلوع الشمس
عند وجود النار المعلول لشعاع الشمس وقسم يتوقف عليه وجود
المعلول في الجملة كوجود الحية لوجود ابن الابن لان علته بالنسبة الى
ابن الابن ايضا بهذا المعنى فالتوقف في القسم الاول ظاهر
وكذا في الثاني لان وجود المعلول بدونه لا ينافي التوقف في
الجملة وحي لا يتوجه المنع لوجوب توقف المعلول على العلة البعيدة
في الجملة واعلم ان العلة في علم النظر اذا اطلقت بلا قيد يكون
المركب بها العلة الفاعلية والباقي منها يطلق مع البعد كالعلة
التامة والعلة المادية وغير ذلك والتعليل المح التعليل لفة
سعي بعد سعي وجبتي الثمرة مرة بعد اخرى واصطلاحها على ما قاله

موتيبين علة الشيء

المحض هو تبين علة الشيء المطلوب ثباته او نفيه واظهار ما يستلزم
 الذهن بسبب العلم بها الى العلم بالمعلول كقولنا العالم حادث
 لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فالتعليل هو الاستدلال
 بالعلة على المعلول ومنهما نظره من وجهين الاول ان التعريف - غيره
 جامع لخروج الاستدلال بالمعلول المساوي على علة كاستدلال
 بالدخان على وجود النار ولا يصدق عليه انه تبين علة الشيء بل
 هو تبين معلول الشيء وجوابه منع عدم صدق عليه اذ العلم بالمعلول
 المساوي على العلم بالعلة فهذا الاعتبار يصدق عليه انه تبين علة
 الشيء في الجملة اذ العلة من حيث هي علة اعم من ان تكون علة في نفس الامر
 او لا تكون الثاني ان اريد بالعلة في قوله تبين علة الشيء العلة الثابتة
 فهو باطل لعدم ولالة العام على الخاص وان اريد بها العلة الناقصة
 فهو ايضا باطل اما اولها فلما مررتنا ثانيا فلان العلم بالعلم الناقصة
 لا يستلزم العلم بالمعلول وان اريد بالاعم فهو ايضا باطل لان العلة
 بمعنى الاعم عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء والعلم بمثل هذا الشيء
 لا يستلزم العلم بالشيء المتوقف لجواز ان يكون ذلك الشيء المتوقف

عليه اعم منه والعلم بالعام لا يستلزم العلم بالخاص فان قلت المراد
 بالعلة ههنا العلة الفا عليه لما ذكرتم من ان العلة بلا قيد عندكم هي
 العلة الفا عليه قلت سمننا ذلك لكن العلة الفا عليه قد تكون ناقصة
 والعلم بها لا يستلزم العلم بالمعلول كما مر قال صاحب المقدمة التعليل
 هو انتقال الذهن من المؤثر الى الاثر كما ينتقل الذهن من النار
 الى الدخان والاستدلال هو انتقال الذهن من الاثر الى المؤثر
 كما ينتقل من الدخان الى النار واعتبر في علمه بان من المشهور
 ان امل العلم يقولون هو يستدل على ذلك ويعمل اذا كان في تقرير
 الدليل ويفهمون من هذا القول انه في تقرير الدليل فاملين عن
 الانتقال في لا يصح بحسب عدم فهم ان يقال انها انتقال الذهن
 فالقول بان يقال ان التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لاثبات
 الاثر والاستدلال هو تقرير ثبوت الاثر لمؤثر والاستدلال
 في عرف امل العلم هو تقرير الدليل لاثبات المدلول سواء كان ذلك
 من الاثر الى المؤثر او بالعكس ومن احد الاثرين الى الآخر والملازمة
 الخ الملازمة من اللازم والتلازم بمعنى واحد وهي لغة امتناع

وانما قال قد يكون لانه قد يكون تاما
 بالشرايط كما يجب الوجود

فلا

لا ثبات

هي كقول الحكم مقتضيا للآخر
 والاول هو الملازمة والآخر
 هو اللازم

انكراك الشئ عن الشئ واصطلاحاً على ما قاله المحقق في كون الحكم
 مقتضياً لآخر على معنى ان الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم انتفاء آخر
 ضرورياً والحكم الاول سمي ملزوماً والثاني يسمى لازماً والمراد بالحكم
 مهنا الجبري لا التقيدي والمراد بالملتضي العلة اعم من ان تكون
 تامة او ناقصة مكرراً قبل وفيه نظراً للمقتضي الناقص لا يوجب الملازمة
 وانما يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لخروج الملازمة التي بين
 المتلازمين اذا كان الملزوم معلولاً واللازم عللاً او مفعولاً
 علة واحدة بل المراد بالملتضي المستلزم سواء كان عللاً او مفعولاً
 وقوله مقتضياً يخرج — الاتفاقيات فان كون الانسان
 ناطقاً لا يقتضي كون الحمار ناطقاً بل صدقه على تدبير صدقه انما هو
 بخلاف الاتفاق لا لعلاقة يتحقق بسببها الاقتضاء واللازم قد يكون اعم
 من الملزوم كالحوان بالنسبة الى الانسان وقد يكون مساوياً للملزوم
 كالناطق بالنسبة اليه فان قلت الملكة والجن والنبغاء ناطق فان
 هو مربيطة وحيوة ونطق عقل غير مائي والقيود الاخيرة لاجزاء
 الانسان واما الجن فانه حيوان ملوئي ناطق مشتق من شأنه ان يتكلم

الجم

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

بأشكال مختلفة واما النبغاء فهو ظاهراً اذا كان كذلك فلا يكون الناطق
 مساوياً للانسان قلت المراد بالنطق مهنا ما يجري على اللسان
 لا ما يجري على اللسان وليس للملك والجن جنان ولا يجري على جنان
 النبغاء شئ او نقول ان النطق اما خارجي او داخلي اما باليقظة او
 بالنعفل فالاول ليس مختصاً بالانسان والثاني هو الفصل للانسان
 والثالث ملوخي خاصة او فصل للملك وزعم صاحب المقدمة ان اللازم
 لا يمكن ان يكون اخص من الملزوم والا يلزم وجوه الملزوم بدون
 اللازم وهو محال وفيه نظر من وجهين اما اولاً فلازم ان الملزوم لو
 كان اعم من اللازم يلزم وجوه الملزوم بدون اللازم او لا يلزم من
 كون الشئ اعم من شئ آخر ان يوجد بدون بل يلزم امكان وجوه الملزوم
 بدون لازمه وجوابه ان الاعم حسب الصدق يجب ان يصدق بدون
 الاخص واما ثانياً فلان ما ذكره ليس مستقيماً على الاطلاق بل في
 الملازمة الطولية واما في الجزئية فلا فلازم في قولنا قد يكون اذا
 كان الحيوان موجوداً كان الانسان موجوداً اخص من الملزوم
 واعلم ان اقتضاء الملزوم اللازم قد يكون اقتضاء العلة للمعلول

والداخلي هو
 القلب

كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنار موجهة وقد يكون اقتضاء المعلول
 للعلّة كعكس هذا المثال وقد يكون اقتضاء أحد المعلولين للآخر
 كقولنا ان كان النار موجهة اكان فوق الاف مفيضا فانها معلولة
 علته واحدة وهي طلوع الشمس فان العلّة كما يقتضي تحققها المعلول ^{فكذلك}
 المعلول لا امتناع تحقق المعلول بدون علته وكذلك أحد المعلولين
 فان تحقق احدهما يقتضي تحقق الآخر وذلك لانه كلما تحقق المعلولين ^{احدهم}
 تحققت العلّة وكما تحققت العلّة تحققت المعلول الآخر لكونها علّة
 لها فكما تحقق أحد المعلولين تحقق الآخر وقد يكون اقتضاء أحد
 المتضاينين للآخر كقولنا ان كانت زيدا باعس وفيمر وابنه وفي
 هذا المقام اعتراضات الاول ان التعريف المذكور لا يتناول
 الملازمة التي بين طرفي الشرطية ولا الملازمة التي بين المفرومين
 اما الاول فلان كل واحد طرفي الشرطية لا يحتمل الصدق بسبب
 افتراء حرف الشرطية لجهلها فليكن الحكم ملزوما ولا لازما لان
 الحكم يحتمل الصدق والكذب اما الثاني فظاهر والجواب عن الاول
 لان ان الملزوم واللازم لا يحتملان الصدق والكذب فان

مبيضا

والكذب صح

الملازم

فان الملزوم في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنار موجهة موقولنا
 الشمس طالعة لا قولنا كلما كانت الشمس طالعة فان السور لا يكون جزءا
 من طرف القضية والا لاحتاج في الارتباط الى آخر ويسلسل وقولنا
 الشمس طالعة يحتمل للصدق والكذب وان لم يحتملها المجموع وكذا
 اللازم موقولنا النار موجهة وان لم يحتملها واما الجواب عن الثاني
 فنقد قيل ان معنى الملازم بين المفرومين ملو انه كلما تحقق أحد المفرومين
 تحقق الآخر لعلاقة بينهما فكون التعريف متساويا للملازمة ^{الثالثة}
 ان ما ذكرتم من الدليل على وجوب الملازمة بين معلولي علّة واحدة
 غير صحيح لان استلزام المعلول العلّة من حيث المعلولية واستلزام
 العلّة المعلول من حيث العلّية فلا يكون الوسط متساويا ايضا
 ينتضي بالعكس الاول والعقل الثاني فانها معلولان للعقل الاول
 وليس بينهما ملازمة بل هو فرض وجوه كل واحد منهما منفردا عن
 الآخر نعم لو كان لكل واحد من المعلولين مدخل في علّية الآخر
 لكان بينهما ملازمة كما في الميولة والصورة ^{الثالث} ان
 الملازمة التي بين المتضاينين اما داخلية في الملازمة التي

على وجه ان كانا بغيره بالمراد من الملازمة التي
 مما ان تكون في قضية او خارجية ومنها وان لم تحقق
 الملازمة في القضية بل في الملازمة الخارجية فيحقق
 كما تحقق في الخارج والملازمة الخارجية هي
 والملازمة الخارجية هي

وهو القريب الاول مما اشكل الاول
 يعني قوله من تحقق أحد المعلولين
 تحققت علته ومن تحقق علته
 تحقق المعلول الآخر ينتج انه من تحقق
 أحد المعلولين تحقق المعلول الآخر

ويعلم ان جواب عنه ان الاستلزام
 بينهما ليس من جهة العلّية والمعلولية
 وان كان بينهما العلّية والمعلولية لانا
 وجدنا الاستلزام بينهما سواء اخبرنا
 العلّية والمعلولية او لم نخبر به

فان البيهات والصدق في معلولين
 علّة واحدة وان كانا بغيره بالمراد من الملازمة التي
 مما ان تكون في قضية او خارجية ومنها وان لم تحقق
 الملازمة في القضية بل في الملازمة الخارجية فيحقق
 كما تحقق في الخارج والملازمة الخارجية هي
 والملازمة الخارجية هي

معلول علة واحدة او
في العلة زمة التي بين صم

٧ العلة والمعلول فان التباين ان كان حقيقيا كالابوة
والبنوة فتكون داخلية في الاول فان الابوة والبنوة معلولتان
لعلة واحدة وهي كون الحيوان ثيو لا من نطفة حيوان آخر
فان عند العلم به يحصل اضافتا حقيقيتان في العقل وهما الابوة
والبنوة وان كان مشهورا كالباب فتكون داخلية في الثانية لان
الابن يحتاج الى الاب من غير عكس ونقول ان كل واحد منها
يحتاج الى الآخر بحجة غير الحجة التي يحتاج اليها فان ذات
الاب في الانصاف لا يوجب حاجة الى ذات الابن وذات الابن في
الانصاف بالبنوة يحتاج الى ذات الاب فكل منهما علة من وجه
ومعلول من وجه الرابع لا ملازمة بين الشئ اصلا لانه لو تحقق
لكانت غيرة اللازم والملزوم كونهما نسبة بينهما ولا مانع ان تكون
لازمة للملزوم او لا تكون فان لم تكن لازمة فيمكن انفكاك اللازم
عن الملزوم وان كانت لازمة فيتحقق ملازمة اخرى بالضرورة فيلزم
التسلسل وهو وجوابه اما اول فلان ما ذكرتم من الدليل المستلزم
المدرعي فيتحقق الملازمة والا فلا يلزم في الملازمة واما ثانيا فتحتاج الى

والابن صم

ان كان الملازمة من المصنفين

لان ان استلزم الدليل المدرعي يكون
الدليل مدرعا والمدرعي له زما
فيثبت الملازمة بالضرورة

اللزوم غير لازم قوله يمكن انفكاك اللازم عن الملزوم فكل ممنوع لجوان
لذلك لا يكون بين الشئين ملازمة مع امتناع تحقق كل واحد منهما لهدون
الاخر كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان اسد مع موجه او اعلم
ان الملازمة لا تنفك الى وجه اللازم ولا الى وجه الملزوم فجاز الملازمة
بين المعدوم وبين الموجود وبين الملزوم والمعدوم واللازم
الموجود واما عكس ذلك فمحال لا يلزم وجه الملزوم بدون اللازم اما
ان لا تنفك الى وجهه واما ان لا تنفك الى وجه اللازم فلا تلو كانت
مفتقرة اليه يلزم من لازمة احد النقيضين شئ ان لا يكون النقيض
الآخر لازما لشئ اصلا والا يلزم للجمع بين النقيضين ولا شك في لازمة
كل واحد من النقيضين لكثير من الاشياء فان قلت الملازمة نسبة
بين الملزوم واللازم وتحقق النسبة بدون المنهيين مع قلت سلمنا
ذلك لكن قد لا تنفك الى وجهه مما لان النسبة قد تكون بحسب حقائق
الاشياء فلا تحتاج الى وجهه كما لا يمكن والامتناع فان كون الشئ
ممتعا بدون الآخر او هكنا للآخر انما يكون بحسب الحقيقة فلا تنفك
الى وجهه مما وقد يكون بحسب وجهه مما كالمعية والتقدم والتأخر

اللزوم فانها لو كانت مفتقرة اليه يلزم من

وبطلان نظام

لان ان احد النقيضين اذا كان ملزوما لشي
كان جميعا لشيء لا يكون الملزوم
لشيء اخر

مسألة الموجودين ان كان الانسان
موجودا كان الحيوان موجودا
مسألة الملزوم والمعدوم واللازم الموجود
ان كان الانسان في سلكه الحيوان
موجودا

قال الامام في نهاية العقول التلازم هو امتناع تحقق الملزوم الا عند تحقق
 اللازم يعني ان يكون الملزوم منتفعا بدون اللازم ولا يكون منتفعا عند
 تحقق اللازم وعليه اعتراض من وجوه الأول انه يشمل على الدور
 وانه كذا لان التلازم ما خوف في تعريف الملزوم واللازم اذ الملزوم هو
 ما تعلق به لزوم شئ واللازم هو ما قام به اللزوم ولا خلاف في ان
 التلازم والملزوم بمعنى واحد كما مر فبلزم الدور وجوابه اما لا
 فلا لزوم الدور لجواز ان يكون المعرف لغويا والمعرف اصطلاحيا
 واما ثانيا فلان هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ان شيئا ما
 يقال له الملزوم وشيئا ما يقال له اللازم ويعرف ايضا ان الشئ
 الملزوم منتفعا بدون الشئ اللازم ولكن لا يعرف ان التلازم هو
 هذا الامتناع فقال هو امتناع تحقق الملزوم الا عند تحقق
 اللازم والاول ان يقال التلازم هو امتناع تحقق مفهوم الا عند
 تحقق مفهوم آخر اي الامتناع بتحقيق في جميع الاحوال الا في هذه
 الحالة فانه لا يتحقق في التلازم في التحقيق هو الامتناع بالغير الذي هو
 عدم تحقق مفهوم آخر الثاني ان التلازم لو كان هذا الامتناع

التلازم صحيح

ان الامتناع تحقق
 الملزوم الا عند
 تحقق اللازم

ان الامتناع

هذا الامتناع

التلازم صحيح

و هو غير متحقق عند تحقق اللازم ولا يلزم ان لا يتحقق بين
 العناوين قين قطعا واللازم باطل والملزوم مثله وجوابه منع عدم
 تحقق الامتناع الذي هو التلازم عند تحقق اللازم فان الامتناع
 الذي هو التلازم هو الامتناع بالغير الذي معناه انه لو لم يكن
 الشئ اللازم متحققا بلزم ان يكون الشئ الملزوم منتفعا بواسطة
 عدم تحققه ولا شك ان هذا المعنى ثابت على تقدير تحقق اللازم
 اذ على هذا التقدير يصدق في الشئ المتحقق الذي هو اللازم
 لو لم يكن متحققا كان الشئ الملزوم منتفعا بواسطة عدم تحققه
 الثالث قد يكون الملزوم منتفعا لذاته فلا يمكن زواله على تقدير
 تحقق اللازم كقوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لغدا وكقولنا لو
 كان اجتناع النقيضين متحققا كان احد النقيضين متحققا
 وجوابه منع جواز تحقق الف والذى من الآلهة وانما الجازم ما يلزم
 من تأثير قدرة الله وكذا في المثال الثاني وفيه نظر لان المستلزم
 للف والمخصوص مستلزم لنفس الف ومن حيث هو فيلزم من
 امكان هذا الف وامكان الف والذى من الآلهة الذي قد ان
 يلزم

ان صحيح

بموجب الشئ على الشئ الذي
 له صلاح الطبيعة اما وجوده او عدمه
 او صلا الاول هو الثاني والثالث هو الرابع

الح **القول** دوران لغة الطواف وقيل الحركة في السلك واصطلاحاً هو
 ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية كترتيب الاسماء على شرب
 السقمونيا والشيء الاول يسمى دايرو والثاني مدارا وقيل هو ترتيب
 الاثر على الشيء في الوجه مرة بعد اخرى والمراد بالترتيب
 حصول شيء عند حصول شيء آخر كحصول النفا عند حصول الشمس
 والمراد بصلوح العلية صحة تعليل الاثر بذلك الشيء كصحة تعليل الاسماء
 بشرب السقمونيا قوله ترتيب الشيء على الشيء بمثابة الجنس لشموله الدوران
 وغيره من الملازم من مجموع ان ما وقوله الذي له صلوح العلية بمثابة الفصل
 لانه يخرج عنه دوران الشرط مع المشروط الماوى ودوران احد
 المتضايفين مع الآخر والعلية مع المعلول الماوى واحد معلول
 علته واحد مع الآخر والجوهر مع العرض وفي كل واحد من النعتين
 نظير وجهين اما الاول فانه غير ما نزل دخول الاتفاقيات فيه كوجوب
 الكثرة عند حفر موضع فلو ثبت التعريف بقوله مرة بعد اخرى
 بخروج الاتفاقيات لكان مستقيماً فان قلت لا حاجة الى هذا التعيد
 لخروج الاتفاقيات بقوله ترتيب الشيء اذا الترتيب في العرف انما يطلق

حيث يكون دايماً او اكثر بالحيث يكون فكل مرة فلو كان هذا التعيد
 يكون للتوحيص للاحتراز عن شيء قلنا ان الترتيب على ما قسم التوحيص
 هو حصول شيء عند حصول شيء آخر كما ذكرنا ومن البين ان الدوام
 والاكثرى لا يفهم منه وما قيل ان الاتفاقيات تخرج بقوله له صلوح العلية
 لان المدار في الاتفاقيات لا يعمل ان يكون علة للدايرتين بخلاف
 المدار في الاتفاقيات لا بد وان يكون علة للداير لان الاتفاقيات
 امر ممكن فلا يتبع بدون العلة ولتنسبنا انما تخرج بدون ما ذكرنا
 من التعيد لكن ابره ذلك التعيد هذا التعريف من الواجبات لان
 للجزم او الظن بعلية المدار لا يصلح الا بعد ترتيب الدايرو علية مرتين بعد
 اخرى كما في شرب السقمونيا فان للجزم بعلية لاسم الصفر اما
 يحصل بالبحر والجمرة انما تحصل بواسطة المشاهدة المتكررة في الصواب
 ان يقال هو ترتيب الاثر على الشيء الذي له صلوح العلية مرة بعد اخرى
 واما الثاني فلانه غير جامع لخروج الدوران العدمي عنه على ما لا يخفى **وان**
 اما وجوه **الح** **القول** دوران على ثلثة اقسام الاول ان يكون المدار مداراً
 للداير وجهاً لا عدماً كترتيب السقمونيا للاسماء فانه اذا وجد وجد الاسماء

اورده

اما اذا غلب غلبا يلزم عدم الاستئصال لجزا ان تحصل الاستئصال بدو اخر
 والثالث ان يكون المدار مدارا للدائري عد مالا وجوه كالحيوة للعلم فانها
 اذا لم توجد لم يوجد العلم اما اذا وجدت فلا يلزم ان يوجد العلم
 والثالث ان يكون المدار مدارا للدائري وجوه او عد مالا على معنى انه
 كلما وجد المدار وجد الدائري وكلما عدم المدار عدم الدائري كالزنا الصا
 عن المحققين لوجوب الرجوع عليه فانه كلما وجد وجب الرجوع وكلما لم يوجد
 واعلم ان الدوران غير المدار وغير الدائري لان ترتيب الشئ على غيرهما الشئ
 لكونه نسبة بينهما ولا يتوقف تحققه على تحققها كما مر في التلازم ان النسبة
 بين الشئين قد تكون بحسب حقايقها فلا تحتاج الى وجودها كما لا مكان
 والامتناع وايضا ان الدوران غير الملازمة لان اللازم لا يمكن انفكاكه
 عن الملزوم والدائري يمكن انفكاكه عن المدار كما لا سؤال عن شرب
 السقمونيا واعلم من الملازمة من وجه لتساويهما معا في المادة التي
 يكون الملزوم فيها علة للآزم ويصدق الملازمة بدون الدوران
 في المادة التي يكون الملزوم فيها معلولا للآزم ويصدق الدوران
 بدون الملازمة في المادة التي يكون الدائري يمكن الانفكاك عن المدار

وقد مر في
 باب الزكاة

في الزكاة

في الزكاة
 في الزكاة

وينبغي ان يعلم ايضا ان الدوران اما كلي او جزئي فالكل هو ترتيب الدائري
 في جميع زمان ثبوت المدار وفي جميع الصور والجزئي هو ترتيب الدائري
 على المدار في بعض زمان ثبوت المدار وفي بعض الصور **والدائري**
 والمناقضة **الجزئية** المناقضة لغة عبارة عن ابطال احد القولين بالآخر
 واصطلاحا هي منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل والمراد بمنع
 المقدمة طلب الدليل والمقدمة تطلق ثانيا على ما يتوقف عليه
 الابطاح الآتية وتارة على قضية جعلت جنة للقباح
 وتارة على ما يتوقف عليه صحة الدليل والمراد بالمقدمة منها احد
 المعنيين الاخيرين وقضية المناقضة ملكا مثلا اذا قال المعلن
 يجب الزكاة في الحل لقوله وادوا زكاة اموالكم وهذا النص متناول
 للحل فيجب الزكاة فيه فيقول السائل لاني ان النص متناول للحل والما يتناول
 ان لو كان الحل مرارا جارية الا راحة لكنه ممنوع فذلك المنع هو المناقضة
 وكما اذا قال المعلن لو وجبت الزكاة في الحل لوجب في الحل الصبيته واللازم
 بالاجماع المركب اما عندنا فلكونه حليا اما عندكم فلكونه مالا للصبيته
 ببيان الملازمة انه لو لم يجب الزكاة في الحل الصبيته على تقدير وجوب الزكاة

في منع مقدمة الدليل

او داخل تحت الارادة

في الحال بليرم ^{في جهة} يتراق بالضرورة وهو منتف لان شمول العدم لا يقع
من ان يكون واقعا على هذا التقدير ولا يكون فان كان واقعا
فظاهر وان لم يكن واقعا كذلك لانه يلزم شمول الوجوب على تقدير
لا شمول العدم والا يلزم لا شمول الوجوب على تقدير لا شمول العدم
فينعكس بعكس النقيض الى ان يكون شمول العدم من لوازم شمول
الوجوب وهو باطل فيقول السائل لانه انعكاسه بعكس النقيض
وانما ينعكس لو كان لا شمول الوجوب من لوازم لا شمول العدم وهو
ممنوع ولئن قال المعلق لا شمول الوجوب ثابت على تقدير لا شمول
العدم لما بينا وكل ما ملو ثابت على تقدير فهو من لوازم فيقول
السائل لانه ما ثبت على تقدير فهو من لوازم لا بد له من دليل
وما ذكره السائل في الصورتين هو المناقضة وتعلق ان يجب عنه
بان الشيء اذا كان ثابتا على تقدير فعلة الموجبة ايضا ثابتا على
ذلك التقدير واذا كان كذلك فيمنع انعكاسه عن هذا التقدير
والا يلزم تخلف المعلول عن علته الموجبة وهو محال كالحج وفيه نظر
ولنا بل ان يقول لو قال المناقضة هي منع مقدمة الدليل او الدليل

لما كان ان يكون ثبوت
الشيء على تقدير
انفاضا فلا يوجد
علته

نفسه لكان ان نسب ليشمل الصور التي لم يمنع السائل فيها مقدمة
الدليل بل الدليل نفسه كما اذا استدل المعلق بنص غيره ثابت
ومنع السائل ثبوته لم يقول المعلق يجب الزكوة في حالي التا لقوله
عم في الحال زكوة وينبغي ان يكون يقول لانه ان التبي عليه قال
في الحال زكوة وينبغي ان يعلم ايضا بشرط المناقضة ان لا يكون المقدمة
من الاقليات ولا من المسلمات واللام تجز منفعلا واما اذا
كانت من التجزيات او الحدسيات او المتواترات فيجوز
منفعلا لانه لا يثبت نجحة على الفقيه ^{المعارضة} المعارضة للحج المعارضة
لفظة هي المقابلة على سبيل المجازعة واصطلاحا هي اقامة الدليل على
خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم كما اذا قال المعلق يجب الزكوة في
حالي التا لقوله عم في الحال زكوة فقال السائل ما ذكرتم وان
ول على ما اوعيتكم لكن عندنا ما بنا فيه وهو قوله عم لا زكوة
في الحال وكما اذا قال المعلق لو وجبت الزكوة على المديون لوجب
على الفقيه واللازم منتف بالاجماع اما الملازمة فلان لو لم يجب
على هذا التقدير يلزم الافتراق وهو منتف لان شمول الوجوب

ان على سبيل وجوب
الركوة على المديون

السلام مع

هي اقامة الدليل على خلاف
ما عليه الخصم من

الموضفين

اسم علی بن ابی طالب

لا يخفى من ان يكون ثابتا على ذلك التقدير او لا يكون فان كان ثابتا
فلا مرد وان لم يكن ثابتا ثبت لا شعول الوجوب على هذا التقدير
في يلزم ان يكون شعول العدم ثابتا على تقدير لا شعول الوجوب ^{الامر ان}
والا يلزم ان يكون لا شعول العدم من لوازم لا شعول الوجوب
فيلزم ان يكون شعول الوجوب من لوازم شعول العدم بحكم
عكس المنقيض ويومح اذا ثبت شعول العدم على هذا التقدير
يلزم انتفاء الافتراق ايضا فيقول ان لا جوب المصل على
سبيل المعارضة وان هذا يلزم على عدم وجوب الزكوة على
المديون لكن عندنا ما يدل على وجوب الزكوة عليهم ويروى ان
مزار وجوب الزكوة على المديون وجوه او عدما او ملزوما
كالارادة من النصوص المتفسيمة وشعول الوجوب له وللفقيه
ثابت لان الافتراق بين شعول العدم للمزار والملزوم وبين
الافتراق بينهما اما ان يكون متحققا فان تحقق تحقق الافتراق
فمتحقق احدهما او بتحقيق الآخر والافتراق ليس مدارا لاحدهما
فعل تقدير او لا يكون فان لم يكن متحققا فكل واحد من الشعولين

خلق

المدا والنفوس

على يد السورين كنون الاخر ان
والاكن صغر ما يذم ليركضوا
الصارا والكلوم صغر داها

صلى
عنه
مفتي المذاهب الأربعة
مفتي المذاهب الأربعة
مفتي المذاهب الأربعة

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ
 انفسنا ان الله وکرم
 ویمجد اللہ الم
 مخلوق عالم
 بنعمه الانساني

لا تفراق الى صل
 ما لم يحول العدم

يحقق أحد ما عني المدار أو الملزوم وإن كان متحققاً لتحقيقه وانتفاءه
 بتحقيق أحدهما والآخر لا يكون مداراً لهذا خلف فيتحقق إما المدار
 أو الملزوم فيلزم الوجوب على المدبون لثبوت مدار أو ملزومه
 ولتأويل أن يقول أن التعريف المذكور غير مانع إما أولاً لئلا يستدل
 شخص على حدوث العالم وشخص آخر على وجوده مما نفع
 بصدق علمه بالتعريف المذكور ويمكن أن يجاب عنه بأن الملزوم
 بالطلاق المأخوذ في تعريف المعارضة إما النقيض أو الضد
 فإن قلت هذا الطلاق العالم واردة لما - من وهو غير
 جازية قلت التقييد بالختم قد حققته من بالنقيض
 أو بالضد وإما ثانياً فلقد حوّل الغصب فيه مثلاً إذا قال المعلن
 بوجوب الزكوة في الحالى لقوله عم أو أو أذ كونه أموالكم وهذا النص مشاؤل
 لحل النزاع بوجوب الزكوة فيه فيقول السائل لا نعم أن النص مشاؤل
 لحل النزاع بل ليس مشاؤل لآله أو لوكا ن مشاؤل للإلحان
 مشاؤل لآله والى والى ما يكون المالية مشكوك فيها لكن لا
 يتناول لآله والى والى ما يكون المالية مشكوك فيها لكن لا

فما عندنا من الافراق ليس مدارا للمعلوم واما
على مدلولي تحقيق الافراق في تحقيق المدار والمعلوم
الواجب واللا يكون الافراق مدارا من خلاف

[illegible]

للزوم ضرورة التفتيش فيلزم انتفاؤه في الحلي فالقول بان يقال
 المعارضة هي تسليم الدليل ومنع المدلول واقامة الدليل على نفي
 المدلول فان قلت هذا التعريف ايقنا فاسد لان تسليم
 الدليل ومنع المدلول ينفي الى التناقض وذلك لان الدليل
 ملزوم للمدلول وتسليم الملزوم مستلزم لتسليم اللازم والآن
 يلزم وجوب الملزوم بدون اللازم قلت لان تسليم الدليل
 مستلزم لتسليم المدلول وانما يلزم هذا ان لو كان تسليم صحة
 لاخفاء خفيه لكن التسليم لخصاء خفيه ولذلك يقال في المعارضة
 وان قل ويبطل دون وان صح او ثبت وليكن سلمنا ذلك فهذا
 في الدليل القطعي لا في الظني والمعارضة انما يصح في الظني لا في القطعي
 قال النقيض **المتعلق** لنقض لغة هو الكسر واصطلاحا هو تخلف الحكم
 المدعى بثبوته او نفيه عن دليل المعلق الدال عليه بعرض من الصور
 كما اذا قال المعلق يجب الزكوة في الحلي لقوله عم او اركى اموالك وهذا
 النقص متناول للحلي فوجب الزكوة فيه فيقول ا ب يل وبلكم بتمامه غير
 صحيح اذ لو صح ثبت الحكم في الآتي والجواب هو عملاً بالدليل ولما قيل ان يقول

متخلف الحكم عن
 الدليل

منه المعارضه

بيان

لو قدم تعريف النقيض على تعريف المعارضه لكان انبساط النقيض
 انما يتأخر على نفس الدليل والمعارضه على نفس المدلول وينبغي ان
 يعلم ان النقيض كما يطلق على المعنى المذكور يطلق على صورته
 يوجد فيها المعرف بدون المعرف وبالعكس وقد يطلق على
 المنع فيه لكن اطلاق النقيض على الاولين مطلق وعلى الثانيين
 مقيد بالتفصيل **المستند** ما يكون المنع مبنياً عليه
المستند والسند هما ما يكون المنع مبنياً عليه اي يكون
 متحققاً لورود المنع اتماماً في نفس الامور او زعم ا ب ل كما اذا قال
 المعلق النية شرط في الوضوء لقوله عم الاعمال بالنيات وهذا
 النص متناول لمحل النزاع فيلزم منه اشتراط النية في الوضوء
 فيقول ا ب يل لان ان النية متناهية ولا وائنا بنت اول ذلك
 ان لو كان محل النزاع مراداً منه او اخلاصاً منه فهو مستند المنع لان
 منه مبنى عليه قبل معنى كونه مبنياً عليه وهو ان يكون ملزوماً
 للمنوع فان وجبه اللازم مبنى على وجبه الملزوم لان الجزم بوجبه
 اللازم لا يحصل الا بالجزم بوجبه الملزوم على الاطلاق فعلى هذا

الحكم المدعى بوجوه او نفيه
 وهو محقق الدال عليه بعرض
 من الصور

انما

سواء كان اللازم اعم من المطلوب
 او خاصاً به

لا يكون للجواب عن المستند جوابا عن المنع لان الملزوم قد يكون
 اخفى من اللازم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولهذا
 قال المحققون من اهل النظر ان الكلام على المستند غير مجموع
 نعم لو كان المنع منحصرا فيها ذكره ان كل فيكون ما ويا للمنع
 فيلزم من ادعاء ارتفاع المنع لكن المصلح يحتاج الى بيانه
 اخصار السند في المذكور والكلام المستند مجموع عند قوم من
 المحصلين وقالوا اذا لم يتقدم رفع المستند ولا يجوز البحث عليه
 فكيف يمكن للجواب عن المنع من بقاء المستند **الفصل الثاني**
 في ترتيب البحث - **الترتيب** لغة هو جعل كل شيء في مرتبة
 واصطلاحا هو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم
 الواحد ويكون لبعض اجزاء نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر
 والتأليف هو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد
 سواء كان لبعض اجزاء نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر
 ام لا فلهذا يكون التأليف اعم من الترتيب واما اختصار الترتيب
 وكون التأليف لان معنى الترتيب معني في البحث اذ البحث له اجزاء

عليه

خبر

ثلاثة مرتبة بعضها على بعض هي المبادى والاواسط والمقاطع فالمبادى
 هي الدعاوى وتحير المباحث وتقرير المذاهب والاواسط هي الدلائل
 والجزئية يستدل بها على الدعاوى والمقاطع هي المقدمات التي ينتهي
 اليها اولها من الضروريات والحجج ومثل الدور والنسب
 واجتماع النقيضين **الاول** اذا شرع المصلح **الاول** قبل الخوض في
 المطلوب نذكر عدة امور من الشرايط التي اعتبرها الامام في الدين
 الرازي للمناظرة وهي ثمة الاول انه يجب على المناظر ان يجتز
 عن الاجياز والافتصا في الكلام عند المناظرة لئلا يكون مغللا
 بالفهم والثاني ان يجتز عن التطويل في الكلام لئلا يؤدي الى الملاله
 والثالث ان يجتز عن استعمال الالفاظ الغريبة في البحث والرابع
 ان يجتز عن استعمال اللفظ المجمل المحتمل للمعنيين في السؤال والجواب
 والخامس ان يجتز عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم بنهاية وان
 افتقر الى اعادته متى تبين فلا يأس بالمطالبة ثانيا عناء اذ الدخول
 في الكلام قبل الفهم بنهاية من مطالبة الاعادة والسادس ان يجتز
 عمالا مدخلا في المقصود لئلا يخرج الكلام عن الضبط يلزم البعد

في تقرير الاقوال والمذاهب
 فلا يتوجه عليه المنع لان ذلك
 بطريق الحكاية متى

اقبح

عن المقصود فلا يحصل المطلوب في مجلس واحد ان يجتز
 عن الفهم ورفع الصوت والفاصلة لان هذه الصفات
 كلها من خصائص الحلال ووظائفهم لانهم يسترون بها جهلهم
 والثامن ان يجتز في المناظر عمن كان مهيبا مخترعا اذ مية للفهم
 واختاره ربما يزيل وقته نظر المناظر وعدة ومنه والتاسع ان
 يحجب الخضم حجب الللا يهدر عنه بسبب كلام ضعيف وبذلك يغلب
 عليه الخضم الضعيف فاعرفت هذا فنقول لا بد للمعلل من امور
 ثلثة احدها تقدم الاشارة الى البحث وموان يتصور البحث
 على وجه يتمكن من تطبيق الدليل عليه والثاني التلطف بتقدم الاشارة
 الى التلطف بذلك المقصود ليهية متصور المن ينظر فيه والثالث
 تحرير البحث اي تعينه وتخصيصه لان الكلام من الجانبين انما يتوجه الى
 ما يبحث فيه فلو لم يكن ذلك معينا ولا مشخصا لم يعلم ان دليل المعلل
 منظر لشبه اوليس بظهور وكذلك بالنسبة الى دليل المعارض كما يقول
 المعلل عند دعوى اشتراط النية في الوضوء المراد بالنية هو قصد
 القلب المراد بالظهور ما يكون نائبا للمؤثر موثقا عليه ون وجوه

تجزئة المناظر انما

منه ما لا يجرى في المناظر

والمراد بالوضوء ايصال الماء الى الاعضاء الاربع مع النية عند ثبوتها
 او اكان البحث عنه يبين اما اذا كانت بينا فلا يحتاج الى البيان
 اذا تصورت ذلك فليشرع في المقصود ونقول اذا شرع المعلل في
 تعبيره اقول الآية اي ذكر هذا مبهم كما يقول النية شرط في الوضوء عند
 الشافعي وليس شرط عند غيره حنفية فلا يتوجه عليه المنع بان يقول السائل قلت
 ان النية شرط في الوضوء او لا ثم انما شرط فيه او لم قال الشافعي انما شرط لان ذلك اي
 تعبيره اقول الآية وذكر هذا مبهم بطريق الحكاية فلا دخل عليها فانه لم يخبر عن كون
 النية شرطا في الوضوء بل حكى عن الشافعي بانه قال كذا ابا حنيفة بانه قال كذا واذا
 حكى فلا يتوجه عليه المنع لان المنع طلب الدليل وكل من لم يكن عليه دليل لا يطلب
 عنه دليل نعم يتوجه عليه طلب تصحيح النقل بان يقول السائل لان ان الشافعي
 قال كذا او ابا حنيفة قال كذا فيجب على المعلل تصحيح النقل عنه ما واما
 يتوجه عليه طلب تصحيح النقل لان المعلل ربما يرفع غيره المنازع مقام المنازع
 فقد يستعمل في اثناء البحث مقدمة او مقدمات مسلمة عند ذلك الغير
 على انما مسلمة عند المنازع ويبلغ الخطأ اذا قال المعلل العالم حادث خلا
 للمتلقي فجعل من زعمه ان يستعمل في اثناء البحث الواجب فاعل مختار على انه

الم

وعنه
 وكذا التبيين والتمويل لا دخل
 عليها اذا كان محكيين اما اذا لم
 يكونا فيروا سكتا معدوم

في المنازع في نفس الامر

في المنازع

مذهب المتنازع ونثبت حدوث العالم بناء على ذلك ^{بما رواه} الا اذا انتفى الخ
الا اذا انتفى المعلق باقامه الدليل على ما ادعاه في تبويه المنع على
المعلق لا ان يتم وليل - قال كل لاج اما ان يمنع المعلق في شيء من
مقدمات ولها ولا يمنع اصلا بل يتم جميع مقدمات وليل فان لم يمنع
اصلا فنقطع الكلام ويلمع الالتزام واليه اشار بقوله فظاهر وان منع
نلاج اما ان يكون قبل تمام الدليل اي قبل استناده للمدعى او بعد
تمامه فان كان قبل - التمام فاما يكون ذلك المنع على مقدمات الدليل
سواء واروا على مقدمه واحده او على اكثر من لاج اما ان يقتصر على المنع
او لا يقتصر فان لم يقتصر فاما ان يقول المستند او لا فلهذه ثلثة اقسام ^{ينور}
ويسمى الاول ان اي مجر والمنع والمنع مع المستند من قفزة ونقصا تفصيليا
لان منع مقدمه معينه والمستند صيغ ثلثة احدها ان يقال لانم قلنا لم لا يجوز
ان يكون كذا والثانية لانم لزوم ذلك وانما ينزعم ان لو كان كذا -
والثالثة لانم قلنا كيف قلنا والحال كذا مثال مجر والمنع كما اذا قال المعلق
يجب الزكوة الخ لقوله عليه ادوا زكوا موالكم وهذا النص متناو للخلي
فينقول السائل لانم ان النص متناو له ومثال المنع مع المستند كما

کمان نم

السلامة

اذا قال المعلق قافية مبداء مبدل مستدبر امتنع ان يكون فيه مبداء المبدل
مستقيم لامتناع ان يكون الطبيعة الواحدة مغنفة لاثنتين متنافيتين
فيقول السائل لأم امتناع ذلك لو ان افتضاها اثنتين متنافيتين بحسب
الشرطين المختلفين مثل ان الطبيعة الواحدة الحركة المستقيمة بشرط خروجها
عن المكان الطبيعي وتقتضي الحركة المستديرة بشرط وصولها فيه او يقول
لام امتناع ذلك وانما يلزم ذلك لو لم يكن اقتضاها كمالها بحسب الشرطين
المختلفين او يقول — لام امتناع ذلك كيف يكون هنئاً والمحال
انه يمكن بحسب الشرطين والثالث ان لا يقتصر مجرد المنع ولا يقول مستد
المنع بل يستدل بدليل على انتفاء ملك المقدمة التي منعت قبل ان يستدل
المعلق على ثبوتها يسمى فصيلاً مثاله كما اذا قال المعلق يجب المزكوة في الحال
لقوله عم او وازكن اموالك وهذا النص متناول للحلي فيقول السائل لأم
ان النص متناول له بل متو غير متناول له او لو كان متناولاً لكانت
الحكم فيه لكنه غير ثابت فيه لقوله عم لازكت في الحلي قبل ان انا لسي غصباً لان
السائل اذا كان في منع المقدمة لا يكون معارضاً فنكون للمعارض
منصب الغيرة وقد غصب ذلك المنصب فيه نظراً لان معنى قوله وقد غصب

حاصله وانما سمى غفيرا لان السائل عند المنع
لا يكون صادقا فيكم المتعارف فيه لان الحارث
لا يصح الا ببلوغه اذ دليله يكون ذلك غفيرا
وهو قد غفيرا

لما جئنا من الامور الى ما قبلها
 فيكون الجواب عن الغيب لا يجوز ان يكون جوابا عن نفس
 الغيب وهو باطل لان الغيب باطل بالانقاف والباطل
 لا يستحق الجواب اصلا او جوابا لما يقال بعد المنع وهو ايضا باطل
 لان الجواب عن ذلك لا يكون جوابا عن الغيب فان قلت للخصم
 ان يقول لاني لو كان باطلا لا يستحق الجواب لان مدعا عين النزاع
 فكيف تجعل مقدمة قلت عين النزاع ان الغيب لا يسمع الا ان الباطل
 لا يستحق الجواب فان قلت ان المدعي ان الغيب مع بطلانه يسمع قلت
 سماعة غير موجه لان التوجه ان لا يسمع غير الموجه وهذا ضروري فخرج
 عن التوجه قال نعم قد يتوجه الى ان يمكن للسائل ان يستدل بدليل على
 انتفاء تلك المقدمة الممنوعة لكن بعد اقامة المعلق الدليل على انتفاء
 وفيكون معارضة مقدمة - الدليل وهي جائزة كما يسمع وما كان
 المنع قبل تمام الدليل متقدما على المنع بعد تمام الدليل - طبقا قدمه
 عليه وضعيا ليوافق الوضع الطبع وان منع بعد تمام الدليل الخ
 ان منع السائل بعد تمام الدليل فذلك المنع على قسامين

ذلك بعد اقامة الدليل على
 تلك المقدمة كما بان في ذلك
 نفس

وذلك على قسمين فالاول ان يسلم الدليل بعد
 التمام بناء على تخلف الحكم عنه في شيء من الصور
 او يسلم الدليل ويمنع المدلول
 والاول هو انتفاء الدليل
 والآخر هو المعارضة بغيره

احد

احد ما ان كالم الدليل لتخلف الحكم عنه في صور من الصور وهي اجماليا
 لان حاصله يرجع الى منع شيء من مدمات الدليل على الاجمال وان لم يسلم
 لا تخلف الحكم عنه فهو معارضة لا يسمع والثاني ان يسلم الدليل وكون المدلول
 لدليل آخر يوجب خلافة ويسمى معارضة وان كان لا لدليل آخر فهو
 معارضة ايضا لا يلتفت اليها واعلم ان الدليل اذا كان قطعيا
 فالسائل ان ساعد المعلق وكل الدليل يلزم المدلول وينقطع الكلام وان
 كان مساعدا للمدلول ولم يكن ينبغي ان يعلم ايضا ان دليل المعارض
 ان كان عينا ودليل المعلق يسمى قلبا والافان كائن صورة كفسورته
 معارضة بالمثل والاعراضه بالغير مثال الاول كما اذا قال المعلق
 جنة لا بين العلم ان يزوج ابنة عمه من نفسي لان الشيء الذي هو اخص من المدعي
 كما يستمرار التزوج بنسبه لا يخ من ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان
 كان واقعا يلزم بثبوت صحة تزوجه وان لم يكن واقعا في الواقع يجب
 ان يكون جواز التزوج ثابتا في الجملة لانه لو لم يكن ثابتا اصلا يلزم ان يكون
 الاخص مساويا للاعم لانه كلما ثبت المدعي وكلما كتمت المدعي فلما يكون
 الخاص خاصا هذا خلف فيقول السائل لا يجوز لابن العم ان يزوجه ابنة

ان

مدعى العدم بعد العلم به
 المكابرة في حق المدعي
 بعد العلم به

بطلان التزوج

ثبت
 انه الاخص

ان كان عدم جواز التزوج فان كان كمن وافق بحسب
 ان كان عدم جواز التزوج في الجملة واقعا لا
 ان كان عدم جواز التزوج في الجملة واقعا لا

بعدم جواز التزوج

ثم من نفسه لان الشيء الذي هو اخص من المدعى كعدم صحة وطيه مع
 لايج من ان يكون واقعا في الواقع او لا يكون فان كان واقعا بلزم
 ان يكون الاخص بما وبالباع لان كماله ثبتت المدعى وكما لم يثبت
 المدعى فلا يكون الخاص خاصا بهذا خلف كما اذا قال المليل لا يجب الزكوة
 في حل النساء والا لوجب في حل العبيد واللازم من حيث لا يجاع المركب اما
 الملازمة فلان الوجوب في حل العبيد ثابت على تقدير شمول الوجوب الثابت
 على تقدير نقيض شمول عدم الثابت على تقدير الوجوب في حل النساء فيكون
 الوجوب في حل العبيد ثابتا على تقدير الوجوب في حل النساء اما ان الوجوب
 في حل العبيد ثابت على تقدير شمول الوجوب فطامر واما ان شمول
 الوجوب ثابت على تقدير نقيض شمول عدم فلا لولم يثبت
 نقيض شمول الوجوب على تقدير نقيض شمول عدم فلزم ان يثبت
 في شمول عدم على تقدير شمول الوجوب في حكم عكس النقيض وهو واما
 ان نقيض شمول عدم ثابت على تقدير شمول الوجوب في حل النساء
 فظاهر واما ان الوجوب في حل العبيد ثابت على تقدير الوجوب في
 حل النساء فلان الثابت على تقدير الثابت على تقدير آخر ثابت على ذكر

مثال الثاني
 في الحكم

فطامر

في المثال المذكور مثلا
 في المثال المذكور مثلا
 في المثال المذكور مثلا

التقدير

انما يجوز ذلك الصواب على صواب
 انما يجوز ذلك الصواب على صواب
 انما يجوز ذلك الصواب على صواب

التقدير لان الثابت على التقدير لازم من لوازم ذلك التقدير ولازم
 اللازم لان فيقول ان كل هذا معارض مثلا لانه لو ثبت عدم في حل
 النساء لثبت عدم في المضروب واللازم من حيث لا يجاع اما بيان
 الملازمة فلان عدم في المضروب ثابت على تقدير شمول عدم الثابت
 على تقدير نقيض شمول الوجوب الثابت في حل النساء والثابت
 على تقدير عدم في حل النساء فيكون عدم في المضروب ثابتا على تقدير
 عدم في حل النساء واما مثال الثالث فقد مر في تعريف المعارضة
 فعلنا ان النقص الخ **ان** قد سمعت ان النقص مقول باشراك
 الاسم على المناقضة اعني النقص التفصيلي وقد مر ذكره ما وعلى النقص لا
 بهالي ونوجهه ان يقال ما ذكر من ان الدليل غير صحيح بهام مقدمة انه
 لو كان صحيحا لثبت الحكم في كل صور من صور وجوه الدليل عملا بالدليل لكنه
 ليس كذلك مثاله كما اذا قال المعلن يجب الزكوة في الحل فبنا على
 المضروب والجامع بينهما هو المسالمة فيقول ان كل لازم ان المشترك
 علة او لو كان علة لوجب الزكوة في كل صور من صور وجوه المنك
 لكنه كذلك لوجه المشترك الذي هو المسالمة في اللآلي واجوامع عدم

انما تفصيل وهو المناقضة المذكورة او اجال ونوجهه
 ان يقال ما ذكر من الدليل غير صحيح بخلاف الحكم عليه
 كلك الصواب اما المعارضة فظهر انها ان كان ما ذكر من
 وان دل على ثبوت الدلول وكفى عندنا بما فيه

وجوب الزكوة في لا يكون الدليل الذي استدلتم به على وجوب الزكوة
صحيحا والابلزيم تختلف المعلوم عن العلم واما المعارضه فتوجبها ان
يتال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت المدلول ولكن
عندنا ما بنا في ثبوته ومثاله قدم ولا نعيد مهنا خوفا عن
الاطنا **قال** واذا شرع المعلن **الحال** اذ شرع المعلن الذي هو ال
اولا في الدليل على انتفاء ثبوت المدلول يصير المعلن مهنا كالب
ثم بالعكس اي يصير ال يل مهنا كالب — المعلن فاذا انتفى المعلن
الذي هو ال اول او لا باقامة الدليل على انتفاء المدلول فال ال
الذي هو المعلن اولاما ان ينع في شئ من مقدمات الدليل
اولا ينع اصل فان لم ينع وساعد به ثم كلام المعارض ويجعل
المقصود لان الدليلين اذا ثارضا نشا قاطا لان كل واحد
منهما مانع للآخر من اثبات متضاه وذلك لا يتحقق الا بان يكون
احد الدليلين في قوة الآخر والالتحق الآخر مدلول الراجح ولم يعارض
الموجود كالدليل العقلي المطابق للنقل فان خبر الواحد لا يعارض
اصلا وان منه فاما ان ينع قبل تمام الدليل او بعده فان منع

ثم

في الدليل بصير المعلن مهنا
كالسائل عنه وبالعكس

وهو

ان

قبل تمام الدليل فيصير منقضا وان منع بعد تمامه فيصير ناقضا او معارضا
في منعكس **النتيجة** والمعارضة والنقض الاجمالي **الحال** المعارضه
النقض الاجمالي كما ياتيان بعد تمام الدليل كذلك ياتيان قبل تمامه
مثلا اذا منع ال ال مقدمة من مقدمات الدليل فاقام المعلن على صحتها
دليلا فنقول السائل ما ذكرتم من الدليل غير صحيح بتمامه اذ لو صح لثبت
الحكم في تلك الصور او نقول وان دل عليكم على صحة المقيد المذكور ولكن
هنا ما بنا في قوله وفكر اي تلك المعارضه بالنسبة الى تلك
المقدمة التي وقعت المعارضه فيها تكون معارضة وبالنسبة الى
مجموع الدليل تكون مناقضة على سبيل المعارضة اما انما مناقضة
فلورودها على مقدمة معينة وهي من مقدمات مجموع الدليل واما انما
على سبيل المعارضة فلانه بعينه عنها بما يعبر عن المعارضه وكذا النقض
فانه بالنسبة الى تلك المقدمة يكون نقضا اجماليا وبالقياس الى مجموع
الدليل يكون نقضا تفصيليا على سبيل الاجمالي اما انما تفصيل فلورودها
على مقدمة معينة من مقدمات مجموع الدليل واما انما على سبيل الا
جمالي فلانه بعينه عنها بما يعبر عن النقض الاجمالي ومذايان ما وعد

ما ياتيان في مقدمات الدليل
ايضا وذلك بالنسبة الى تلك
المقدمة تكون معارضة ونقضا
اجماليا وبالقياس الى مجموع
الدليل مناقضة على سبيل
المعارضة ونقضا تفصيليا
على طريق الاجمالي

مناقضة

الامور طوف المخلوق اذا فتح مقدرة حرة وقدرات
 وبذلك فليس عليه دفعه اما بدليل او تنبيه كما نقول
 العالم متغير لاننا قد علمنا التجارب في الامور
 والاشياء المختلفة مع

من قبل بقوله كاسيحي هذا من طرف الابل الى القول لا فرغ من بيان
 الآلهة والشرائط التي تتعلق بمنع الابل شرع الآلهة والشرائط
 التي تتعلق بمنع المخلوق فان قلت لو قدم ما يتعلق بمنع المخلوق على ما
 يتعلق بمنع الابل انبى واولى لتقدم المخلوق على الابل طبعا قلت
 ان المناظرة لا تحصل بالفعل الا بعد اثبات الابل بالمنع والاعتراض
 فبهذا يتحقق التقدم وقبل الخوض في المقصود نذكر للمخلوق شرطا اخر غير
 ما ذكره المصنف من ان الابل اذا سأل فتدبر المخلوق ان لا يستعمل
 في الجواب بل يطلب عن الابل توجيها المنع وتحقيقه اذ ربما لا يتمكن من
 التوجيه فينقطع ويظنون او يتذكر جوابه عند التوجيه والتفصيل
 او المنع على قسمين احدهما بغير المخلوق والاخر لا يضر كاسيحي اذا عرفت
 ذلك فنقول اذا منع الابل مقدمة من مقدمات دليل المخلوق سواء
 كان متعاقبا او متزامنا لندفيلزم للمخلوق دفع هذا المنع اما بدليل
 ان كانت المقدمة الممنوعة نظرية او ما تنبيه ان كانت ضرورية لنتيم
 وليلا اما الاول فبشيء امثلة اما الثاني فكما اذا قال المخلوق العالم حار
 لانه متغير وكل متغير حار فيقول الابل لانه ان العالم متغير فيقول

لكن

على

فالعالم حار

المخلوق انما قد تغيرت في العالم من حركات الافلاك والاشياء المختلفة
 الحار كالحسوف والكسوف وغيره مما قال وان الى الخ لانه ان المخلوق
 بدليل ثان لا ثبات المقدمة التي منعها الابل فاما ان ينعى الابل
 ايضا او سلمه فان سلمه فيلزم الزام الابل وان منع فالاف المذكور
 من المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي آتية فيه وكذلك ان لا بدليل
 ثالث ورابع فصاعدا فلا بد من ان ينتهي البحث الى الزام المانع
 او اتمام المخلوق اي اسكاته لان المخلوق لا يج من ان ينقطع بالمنع
 او المعارضة او النقص ولا ينقطع بل يستدل على اثبات كل مقدمة
 يمنعها الابل بدليل آخر او بتبيين ان انتع فقد حصل التمام وان
 لم ينقطع بشئ متعاقبا لا من ان ينتهي اوله في تلك المناظرة الى امره في
 القول الذي يجب على الابل قبوله او لا ينتهي فان انتهى يلزم
 الزام المانع لان المناقضة في البديهيات غير مسموعة وان لم ينته يلزم
 اتمام المخلوق لانه ان يجز عن اقامة الدليل مقدمة منعها الابل
 او يتسلسل دلته الى غير نهاية والثاني لكونه من طرف العلة بناء على
 ان الدليل على المدلول ولذلك قال من طرف المبدأ فتبين الاول

البلد المخلوق

بدليل ثان فان قالوا ان يمنع المخلوق ايضا او سلمه
 المناقضة والمعارضة والنقض وكذا من
 ان ان بدليل ثالث الى الزام الابل فاما ان ينعى الابل
 ايضا او سلمه فان سلمه فيلزم الزام الابل وان منع فالاف المذكور
 من المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي آتية فيه وكذلك ان لا بدليل
 ثالث ورابع فصاعدا فلا بد من ان ينتهي البحث الى الزام المانع
 او اتمام المخلوق اي اسكاته لان المخلوق لا يج من ان ينقطع بالمنع
 او المعارضة او النقص ولا ينقطع بل يستدل على اثبات كل مقدمة
 يمنعها الابل بدليل آخر او بتبيين ان انتع فقد حصل التمام وان
 لم ينقطع بشئ متعاقبا لا من ان ينتهي اوله في تلك المناظرة الى امره في
 القول الذي يجب على الابل قبوله او لا ينتهي فان انتهى يلزم
 الزام المانع لان المناقضة في البديهيات غير مسموعة وان لم ينته يلزم
 اتمام المخلوق لانه ان يجز عن اقامة الدليل مقدمة منعها الابل
 او يتسلسل دلته الى غير نهاية والثاني لكونه من طرف العلة بناء على
 ان الدليل على المدلول ولذلك قال من طرف المبدأ فتبين الاول

فيلزم الاتهام وعلى تقدير استحالة النسب يلزم الاتهام ايضا لانه لا يتمكن من
 اثبات امر لا نهاية في مدة عمر فضلا عن اثبات تما في مجلس واحد ومجلس
 متدور لا متناهي احاطة الزمن بالانهاية له اولوا احاطة به متناهيًا
 وفي هذا الموضوع اعترض من وجهي الاول لهذا التقسيم فاسد لان
 الوجه الاستدلال داخل في الانقطاع بالمنع والمعارضة وقد جعل
 فيها وجهًا يمنع وحوله فيه لان الوجه اعم من الانقطاع بهما والعام
 لا يكون مندرجا تحت الخاص بل العكس الثاني لان ان الدليل على
 المدلول حتى يلزم النسب من طرف المبدأ بل موعده للنفس لتقبل المدلول
 من واصل الصغر عند الحكم ولين سمي ذلك لكن ليس كدليل المدلول
 لان الدليل قد يكون معلولا للمدلول الثالث لان ان احاطة الزمن
 بالانهاية لم يمنع قوله اولوا احاطة به لكان متناهيًا قلنا ممنوع وانما
 يلزم ذلك لو كان الزمن ما ديا اما اذا كان مجردا كما هو مذموب
 الحكم فلا امتناع في احاطة بالانهاية له كما لو اوجب لذاته **نوع** تنبيه منع
 المقدمة **الح** اول منع المقدمة على قمين احدهما ان يضر المعلق ويبعد
 الابل وذلك بان يكون تاما ويلزم موقفا على صحة المقدمة التي منقها

عدم
 لما

عن

كان

في هذا القول انما هو في حق من لا يملك
 في حق من لا يملك في حق من لا يملك

الابل مثلا اذا قال المعلق يجب الزكوة في حق الكف، لقوله في الحق زكوة
 وهذا النص متناول لمحل النزاع فيجب الزكوة فيه فيقول الابل
 لان ان النص متناول له وهذا المنع مضر للمعلق مفيد للابل
 والثاني ان لا يضر المعلق لا يبعد الابل ذلك انما، تلك المقدمة
 المنوعة مستلزما لمطلوب المعلق وجوب مثل هذا المنع يتحقق بان
 ثبوت المعلق ثبوت تلك المقدمة ولا ثبوتها بان يقول اما ان
 يتحقق تلك المقدمة او لا يتحقق فان تحققتم يتم ما ذكرنا سالما عن
 المنع وان لم يتحقق يلزم المدعى لان عدمها ملزم للمدعى مثلا اذا
 قال المعلق لو وجبت الزكوة على المديون لوجبت على الفقير بالمقتضى
 للوجوب فيقول الابل لان ان المقتضى للوجوب متحقق فيقول
 المعلق هذا المنع لا يضر لانه لا يلزم من ان يكون المقتضى للوجوب متحققا
 او لا يكون متحققا ان كان متحققا يتم ما ذكرنا سالما عن المنع
 وان لم يكن متحققا فلا يجب الزكوة على المديون لعدم المقتضى للوجوب
 وهو المدعى ولنا بل ان يقول ان الشبهة بالاصطلاح انما يستعمل في
 شيء لوجبه والنظر الى ما قبله لفهم ذلك الشيء منه ومن البين ان هذا الكلام

بان يكون

لا يخلو

وهو مورد ادراك
 امور الحكم

الانفصال بين
الامر والامر
الامر والامر

لا يفهم ما قبله ويمكن ان تجاب عنه بان المراد بالتبني اللغوي الاصطلاحي
قال وتتمثل الخ **الامر** لما فرغ من اصطلاحات هذا الفن والاول
المتعلقة بالسائل والمعلل اراد ان يمثل بعض ما ذكر من المنا
والمعارضة والنقض الاجالي في مسئلة للتوضيح لان القواعد
والضوابط اذا علمت على الوجه الكلي لم تستعمل المولدة الجزئية
صارت واضحة على النفس غاية الموضوع **قال** مسئلة العالم منتفزة
الح اول قال الشيخ — العالم هو مجموع الاجسام البسيطة كلها
ويقال عالم كل جمل من موجودات مجازية لقولهم عالم الطبيعة
وعالم النفس وعالم العقل قبل العالم هو مجموع ما سوى الله من
الموجودات وانما قيد بالموجودات ليجتمع المعدومات اذ لا
يطلق عليها العالم بحسب الاصطلاح ولان الاعداد لا تحتاج الى
المؤثر وفيه نظر اما اول فلانه يلزم منه عدم الاحتياج في حدوث
العالم الى البرهان لان بعض المجموع كالحول في اليومية حادث
وحدوث الجنة مستلزم لحدوث الكل اللهم الا ان يقال المراد حدوث
المجموع بجميع اجزائه فلا يلزم الاستغناء واما ثانيا فلانه يفرض

بعض ما ذكرنا في مسئلة
للتوضيح من

الامر لان العالم محدث وكل محدث منتفز الى المؤثر ينتج العالم منتفزا الى
كل متغير وكل متغير حادث وهذا دليل على ان بيان الكبر والظهور
كل متغير وكل متغير حادث وهذا دليل على ان بيان الكبر والظهور

كل متغير وكل متغير حادث وهذا دليل على ان بيان الكبر والظهور
كل متغير وكل متغير حادث وهذا دليل على ان بيان الكبر والظهور

لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى
لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى

الى الدور لتوقف معرفة العالم على معرفة الله تعالى وذلك ظاهر ومعرفة الله موقوفة
العالم لانهم يعرفونه بتحدوث العالم وجوابه ان تصور العالم
يتوقف على تصور البارئ تعالى يتوقف على التصديق بحدوث
العالم فلا دور واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون صفات الله تعالى
من اجزاء العالم على مذهب الثابتين بزيادتها على ذاته تعالى وقيل
العالم عبارة عن كل واحد واحد مما سوى الله تعالى من الموجودات
وفيه ما فيه والمراد بالمؤثر هو ما ينفذ الشيء وهو العلة الفاعلية
والحدوث يطلق على معنيين احدهما الذاتي وهو كون الشيء مفتقرا
في وجوده الى الغير والثاني هو المراد بالحدوث ههنا الزمان لا الذاتية
لان الحكم لا يتكبرون كون العالم حادثا بالذات بل يتكبرون كونه حادثا
بالزمان هذا هو المبحث اذا عرفت ذلك فنقول اذا قال المعلق
العالم منتفزا الى المؤثر لان العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج
ان العالم له مؤثر فان قال البائل لا لم ان العالم محدث فيقول
المعلق ان العالم متغير وكل متغير محدث ينتج ان العالم محدث فنقول
البائل لا لم ان العالم محدث مثال لمنع المجرى ونقول المعلق ان العالم

وجه

وتصور البارئ تعالى
سوقه على تصور
العالم حتى يكرم الدور
بل التصديق بوجود
البارئ تعالى

لان كل واحد واحد
ما سوى الله تعالى
ان يكون له وجود
واحد من صفاته

الزمان وهو كون الشيء مسبوقا
بالعدم سبقا زمانيا والاول اعم
مطلقا من
الزمان

الامر من ان الامر
على سبيل المانع

انما انما من السالكين
الاول

متغير وكل متغير محدث وليل ثا فان قال ال بل لا ثم ان كل متغير
محدث فيقول المعلن ان كل متغير هو محل للحولت وكل ما هو محل
للحولت لا يخرج عن الحولت وكل ما لا يخرج عن الحولت فهو حادث
ينبغي ان كل متغير حادث مضاف وليل ثالث مركب مقدمات ثلث
وبسبب في عرف المنطقيين بتبسيط مفصول النتائج فذا لا يه المعلن لا
ثبات كبرى الدليل الثاني وانما يتبين كبراه وون صفة لانها
بلا هيبة قد نبه عليها من قبل اما المقدمة الاولى فلان المتغير
هو انتقال الشيء من حالة الى حالة اخرى والحالة الاخرى حاوثة لانها
لم تكن فكانت فتكون حاوثة وتلك الحالة قايمة بذلت المتغير لكونها
صفة له ووجوب قيام صفة الشيء بوصفها لانها لو لم تكن قايمة فلا يخرج
اما ان تكون قايمة بغير من الذولت او لم تكن فان كان الاول
فلا تكون صفة للمتغير بل تكون صفة للمحل الذي تقوم به وان كان
الثاني فلا تكون صفة لاستقلالها بنفسها وهو خلاف المفروض
فتعين ان الصفة يجب ان تكون قايمة بذلت المتغير فيكون المتغير
محلا للحولت وهو المطلوب مضاف وليل رابع فان قيل الخ

لان لم لا يجوز ان يكون المتغير زوالا
ما كان لا يحصل امر ما كان فيقول
المتغير على ان يكون حصول
امر ما كان او يزوالا وانما وعلى
المتغير ان يكون محلا للحولت
اما الاول فظاهر وانما الثاني
كونه غير محلا لا يتحقق فيه ولا
وصفته من

من

في
حاله

لما فرغ من ابراه المنع المحرم يريد ان يذكر المنع مع المستند وتقريره ان
ال بل اذا قال لا ثم ان الحالة الاخرى قايمة بالمتغير وهو لا يتم لان
يكون المتغير يزوالا ما كان لا يحصل ما كان حتى يكون ذلك الامر
الحادث قايما به ولا يلزم ان يكون المتغير محلا للحولت لان الزوال
امر عديم والعدم لا يكون محدثا لان الحديث من لواحق الوجود
لكونه عيانا عن وجود الشيء بعد عدمه في زمان ماضى ولين سلمنا
كونه محدثا لكن لا يلزم ان يكون المتغير محلا لان الصفة العدمية لا
تقتضي محلا تقوم به وصفه لان الخناج الى المحل انما هو الامر الوجودي
لا العدمي في لا يلزم ان يكون المتغير محلا للحولت فيقول المعلن ان المتغير
لا يخرج من ان يكون محصول امر ما كان او يزوالا ما كان - وعلى التقديرين
يكون المتغير محلا للحولت انما اذا كان محصول امر ما كان فظاهري واما
ان كان يزوالا ما كان فلان كون المتغير عديمها لا ينافي حاوثة ثبته ولا
وصفيتها اما الاول فلان الامر العدمي ايضا قد يكون حاوثة والزوال
وهنا كذلك لانه لم يكن فكان وكل ما يهنا شأنه فهو حادث وانما الثاني
فلان الامر العدمي قد يكون صفة قايمة بالمحل والزوال ههنا كذلك لان

محل
امر

كلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والبرهان
والله اعلم بالصواب

بالوجود

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ان كل منفرد محل للحوادث فنفرد كل ما هو محل للحوادث
 فلا يخفى على الحوادث لانه لا يخلو عن قابلية ذلك الحادث
 بالمكان وجود الحادث والحوادث
 وجود الحادث حادثة فبقا بلية
 ايضا حادثة وان قلنا ان المكان
 وجود الحادث حادثة لانه لا يمكن
 ان يكون الزمان لان الحادث لا يمكن
 عدمه سابقا عليه والشيء مع كون
 العلوم سابقا عليه لا يمكن ان يكون
 شيئا من اقسامه في الاصل يكون المكان
 حادثا مع كون

51

اى عن صحة اتصافه بذلك الحادث الذى ملو حال فيه لا شئ ان يخلو
 المحل عن قابلية الحال والا لم يكن الحال حالاً ولا المحل محلاً وتلك القابلية
 حاوثة لانها مشروطة بامكان وجه الحادث لان القابلية نسبة فلا يتحقق
 بدون القابل والمتقبل في لا يتحقق بدون امكان وجه الحادث
 الذى ملو المتقبل فيتوقف القابلية عليه وملو خارج عنه فمفكوك وطا
 له وان الحادث لو كان ممثلاً لا يكون المحل الوجه كقابلية اذ
 الوجه لا يكون محلاً للمنع والابلنم وجه الممتنع وملو مح ثبت ان
 القابلية مشروطة بامكان وجه الحادث وامكان وجه الحادث
 حاوثة لان الحادث لا يمكن ان يكون ازيلت لان الحادث ملوما يكون
 مسبوقاً بالعدم والازل ملوما لا يكون كذلك واذا لم يكن الحادث
 ازيلت لم يكن امكانها ايضا ازيلت لو كان امكانها ازيلت لمكان الحادث
 ممكن في الازل لان الممكن في الينى يمكن فرض صدقه فيه والالم يكن
 ممكن فيه فرض وجه الحادث في الازل وملو مح ويمكن تقديره
 بوجه آخر وملو ان يقال لو لم يكن امكان وجه الحادث حاوثة لان
 ازيلت بالعدم الواسطة بينهما والى باطل لانه لو كان ازيلت كان الحادث

ووجود الحادث به

ايضا لان امكان وجود احداث صفة للحادث وازلية الصفة
 تقتضي اذلية الموصوف والا يلزم تحقق الصفة قبل تحقق الموصوف
 وانه محال لان الصفة لو تحققت قبل الموصوف لاجل اما ان تكون
 قايمة بنفسها او بغيرها لا سبيل الا الاول والآخر لم تكن صفة ولا الى الثاني
 لامتناع قيام صفة الشيء بغيره والآخر لم تكن صفة له فلو كان امكان وجود
 الاحداث ازليا لزم ان تكون ازليا وهو محال فثبت ان امكان وجود
 الاحداث حادث واعتبر ض عليه بانه لا يلزم من اذلية صفة الشيء
 اذلية ذلك الشيء لوان ان يكون الصفة امر اعدميا فلا يحتاج الى محل
 يقوم به وجوبه ان الصفة مهيئة هو الامكان والامكان صفة ثبوتية
 لانه رافع لمجموع المركب من الوجود والامتناع وهذا المجموع من حيث انه
 مجموع عدمي والا لكان الامتناع وجودا مضافا لوجوده با
 لعدم التقابل بين العدمين كما بين في الحكمة **قال** فليسائل الى ان
 ان يقول ان امكان وجود الاحداث انما يكون حادثا لو اخذ الاحداث مع
 شرط كونه حادثا لان الاحداث من حيث انه حادث يستحيل ان يكون
 ازليا لان الازلي والحادوث مع شرط كونه حادثا متباينان فلا يكون

احداث

فقر

ان يقول هذا لازم من اخذ الاحداث مع شرط كونه حادثا
 اما ان ينظر الى ذاته فلا وكيف هذا لازم ان يتغير
 التي من الامتناع الذي الى الامكان الذي الى الامتناع
 لا يوصيه ان يقال ما ذكره
 وان دل على حدوث امكان الى ان
 ولكن عندنا ما يثبت وجوده
 لو كان كذلك لزم الامتناع
 وهو محال

ممكنة الازل اما لو اخذ الاحداث بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن كونه
 حادثا فلا يمكن ان يكون امكانه حادثا بل يجب ان يكون ازليا واللازم
 الانقلاب من الامتناع الذي الى الامكان الذي لان الاحداث محال
 كون ممكنة الازل فكون ممتنع فيه واذا حدث صار ممكنة فليزيم
 الانقلاب من الامتناع الذي الى الامكان الذي وهو محال لان الممتنع
 بالذات ما يقتضي لذاته عدمه والممكن يقتضي لذاته ان لا يقتضي شيئا
 من الوجود والعدم فليكن واحدا من الامتناع والامكان فاني وهو اقتضا
 العدم وعدم الاقتضاء واذا كان كذلك يمتنع ان يتقلب شيء منها الى
 الاخر اى يزول لازمه الذي ويجعل له لازم اخر لان لازم الشيء
 يمتنع انفكاكه عنه وما ذكره الابل مهيئة هو المناقضة على سبيل المعارضة
 وتوجيهه ان يقال ما ذكره من الدليل وان دل على حدوث
 امكان الاحداث لكن عندنا ما يثبت وجوده وان كان امكان الاحداث لو كان
 حادثا يلزم الانقلاب من الامتناع الذي الى الامكان الذي لما ذكرنا
 وهو محال اما انه مناقضة فلو وه على مقدمه معينة من مقدمات
 الدليل وهي امتناع كون الاحداث ازليا لا على اصل الدليل واما انه

ان يقول هذا لازم من اخذ الاحداث مع
 قطع النظر عن كونه حادثا
 لا يكون

لازم

الامتناع والامكان

ان يقول هذا لازم من اخذ الاحداث مع
 قطع النظر عن كونه حادثا
 لا يكون

عن هذا الموضع من

عنہم

[illegible]

توسعه در امور اقتصادی و اجتماعی
در این کشور در این سالها

فان خلق المخلوق
عن هذه الموضع
ما لا يقول له
المولود من الامكان
منها الامكان
الوقت الذي هو
سلب المفعول
الناشئة عن
الذات فانه لازم

[illegible]

از بی

اذا كان امكانه حادثا ولكن القابلية
مستزمنة بهذا الاحكام فيكون حادثا
وحي لا غير من ان تكون تلك القابلية
من لوازم وجود المتغير او لم تكن
فان كانت ثبتت ان لا يخلو من
المحادث وان لم يكن من لوازمه يكون
عرضا مفارقاله فقابلية تلك القابلية
امر حادث لا مزموم اما ان يكون من
لوازمه او لا يكون فان كان ثبت
المطابق وان لم يكن فذلك يكون في القابلية
الثابتة فيلزم اما التسلسل او
الانتهاء الى قابلية لازمة والاو
باطل فتعين الثاني من

الانتهاء الى قابلية لازمة
له فثبتت صحه

نقول

في ذلك ان يكونا عرضية

وهو المدعى وفيه نظر لان لا يمكن ان القابلية لو لم تكن لازمة لوجه المتغير
تكون غير ضمنية مفارقة لجواز ان لا تكون لازمة لوجه المنفعة ونبت
وايا ولئن سلمنا لكن لزوم التسلسل ممنوع لان قابلية القابلية هي عينها
كما وجه الوجه ولزوم اللزوم ولئن سلمنا ذلك لكن بطلان ممنوع لانه
في الامور الاعتبارية والتسلسل في الحال بل واقع كما ان الواحد نصف
الاشئين وثالث الثلاثة وربع الاربعة الى غير النهاية ولئن سلمنا انه تسلسل
في الامور الحقيقية لكن بطلان ذلك ايضا ممنوع لانه في القابليات ومعلولات
والسلسل في المعلولات ليس في الحال بل في التسلسل في العمل القابلية
ويمكن ان يجاب عن المنع الاول بان الدوام لا ينفك عن الضرورة وعن
الثاني بان التطبيق والى على امتناع التسلسل مطلقا وكل ما لا يخ
لما فرغ من بيان المقدمة الثانية شرع في بيان المقدمة الثالثة وهي
ان كل ما لا يخ عن الحوادث حادث وذلك لان كل ما لا يخ عن الحوادث لو لم
يكن حادثا لكان اذ لا واسطة بينها فيلزم وجه الحوادث في
الازل لان اذلية الملتزم يستلزم لازلية اللازم والابلزيم الانفكاك
الحال لكن وجه الحوادث في الازل محال فتعين ان كل ما لا يخ عن الحوادث

بومان

فهوم

وهو كل ما لا يخ
عن الحوادث

من الامور
والمدعى

فهو حادث وهو المطلوب قبل لان ما لا يخ عن الحوادث فهو حادث
لان المبتدع الاول لا يخ عن العقل الاول وهو لا يخ عن الكمال والتاليج
عن الثالث اما ان ينتهي الى العاشر مع ان شيئا منها بحادث
وجوابه من وجهين الاول ان المراد باللاخ عن الحوادث هو ما يكون محلا
للحوادث ومتصفا بها والمبتدع الاول ليس محلا للعقل الثالث وكذا في
العاشر بل هي علل والعلل لا يكون محلا للمعلول الثالث ان
المراد بالحوادث هي الزمانية والعقول ليست بحوادث زمانية
ولغايل ان يقول الحوادث انما لا يخ عن العقل الاول لان كل
ما لا يخ عن الحوادث فهو حادث لم لا يجوز ان يكون الشيء اذليا ومع
ذلك لا يخ عن الحوادث بان يكون قبل كل حادث حادث
كقوله لا غير النهاية كالنكاح فانه اذلي عند الحكماء ومع ذلك لا يخ عن
الحوادث التي هي الحركات الجزئية المتعاقبة لا غير النهاية وهذا ايضا
مثال المنع مع المستند وجوابه لان الحركات الجزئية المتعاقبة لازمة
للتفكير بل اللازم له هو الحركة من حيث هي وليست بحادث فقل
ولئن سلمنا لاخ
لما فرغ من بيان المقدمة الاولى من الدليل الاول

ليس

الاول وكذا العقل الاول
ليس محلا للعقل

لان ما لا يخ عن
الحوادث فهو حادث
بجواز ان يكون الشيء اذليا ومع
ذلك لا يخ عن الحوادث بان يكون قبل كل حادث

ذكر ولكن عندنا ما ينافيه وذلك لان كل ما لا يولد في مورد ثورية
العهدة في اجزاء العالم اما ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن والثاني في مستلزم
الحال فنعني الاول لان كل ما لا يولد لولم يكن حاصلا له في الازل
يكون بغيره حادثا بل هو عالم يكون الحادث قد عا او التفسير
وكلاما باطلان لان كل ما لا يولد في مورد ثورية ذلك الحادث لا يخلو
من ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن وان كان الاول يلزم
قدم ذلك الحادث لا يخلو من خلف المعلول في كل سببين وان
لم يكن بغيره حادث فالكلام فيه
كان في الاول فليزيم اما ان يكون ثابتا في الازل
واذا ثبت ان كل ما لا يولد لولم يكن حاصلا له في الازل
حاصل في الازل يلزم اذلية العالم
لان ان كان حادثا فاختصا من
طوره بوقت معين لا يخ عن
كونه لامر اذلي كما كان في الازل
او لم يكن ثابتا في الازل
ان يكون كل ما لا يولد في الازل
حاصلا في الازل وغيره حاصلا
منه وان كان ثابتا في الازل
اصدا باني المكنى لا يلزم ان كان

اراد ان يثير الي المعارضة في تلك المقدمة على سبيل المناقضة وتوجيهها
 ان يقال وان اول وليكم على ان العالم حادث ولكن عندنا بنا فيه
 وموان العالم ان ي و ذلك لان كل ما لا بد له في مؤثرته انه في ايجاد
 العالم من وجه الشرايط وارتفاع الموانع لا يخ من ان يكون ثابتا في
 الازل او لا يكون لا سبيل الى الثاني والا لكان بعينه حادثا وهو باطل لانه
 2 يلزم اما ان يكون الحوادث قديما او ليس وكل واحد منها باطل اما
 الملازمة فلان كل ما لا بد له في ايجاد ذلك البعض الحادث ان كان
 ثابتا في الازل يلزم وجوه الحوادث لا متناه تحلف العلول عن علته القائمة على
 ما كبح وان لم يكن ثابتا فيكون بعينه حادثا وتقل الكلام الى فكر البعض
 ونقول فيه كمال الاول فيلزم اما قدم الحوادث او التمس من طرف المبدأ
 وكل واحد منها باطل فثبت ان كل ما لا بد له في ايجاد العالم حاصل
 في الازل واذا كان كذلك فيجب ان يكون العالم ازليا والالهان حادثا
 فاختصاص حدوثه بوقت معين اعني وقت حدوثه مع امكان
 حدوثه قبل ذلك الوقت وبعده ان كان الامر زايدا لم يكن في الازل
 يلزم ان يكون كل ما لا بد له في ايجاد العالم حاصل في الازل لان التقدير

فيه
 فيه

هذا وغير حاصل فيه التوقف فتعاضد حدوثه على امر زايد لم يكن
 في الازل هذا حلف وان لم يكن الامر زايدا يلزم رجحان احد جانبي
 الممكن بلا مرجح وموضوع ومذا بيان ما وعدنا من قبل بقولنا كما كبحي واذا
 كان ازليا فلا يفتقر الى المؤثر فيلزم بطلان ما ادعينا ان العالم مفتقر الى
 المؤثر **فان قال الخ اول** فان قال المعلق لان ان الترجيح بلا مرجح
 محال وهو وان كان التارب عن السبع تحت واحد الطرف يقين المت
 وكذا الجايح تحت واحد الطرف يقين المت وبين وكذا العطفان تحت
 احد الانائين المت وبين من غير مرجح فيقول هذا المنع لا يضرنا لان
 الترجيح بلا مرجح - ان كان محالا يتم ما ذكرنا سالما عن المنع وان لم يكن
 محالا فجاز وجه العالم بدون المؤثر فيبطل اصل وليكم وموان كل محدث
 فله مؤثر وحصل مطلوبنا وموان العالم مستغن عن المؤثر وهذا مثال
 المنوع الذي لا يضر المعلق ولا يفيد الابل واعلم ان الترجيح مخاير للترجيح
 لان الاول يقتضي الابقاء بلا مرجح والثاني يقتضي التوقع بلا مرجح والاول
 غير - مح من الفاعل المختار وون الموجه بلذلت لان الفاعل
 المختار يرجح احد الطرفين على الاخر بلا مرجح يختص به كما ذكرناه في التارب

المصلح لان الترجيح بلا مرجح محال فذلك المنع
 ما لا يضر السالط لان السالط يقول لا يخ في ان يكون
 ذلك على الاوالم كمن فانه في نفسه ما ذكرناه واولا لم يكن
 فجاز وجه العالم بدون المؤثر فيبطل اصل وليكم
 اه كل محدث فله مؤثر متعين

السائل

حينئذ بانطق الاجل كما يقول المثل
ما ذكرتم غير صحيح بل يدل على الخلق في الحوادث
اليومية صحت

بل يجزى ان يترجح المرجوح لان الارادة صفة من شأنها ان تترجح اى شئ تعلقت
به راجح كان او مرجوحا او مساويا او موجب فلان نسبة اليه كالتباعد
المساوية واحدة صيرفت ساوى فيبقى بالنسبة اليها وتساوى القابلية
فلم يكن وقوع شئ منها اولى من الآخر في لابد من مبرر ترجح يخص بذلك الطرف
حيث يخص بواسطة اثر الموجب وكون غيره كما ان الشمس اذا اشرقت على
الاجسام فانما يستبين ما بها وما يحجبها ولا يجمع لانه لو ترجح احد طرفي الممكن
للمترجح كان ذلك الطرف اولا بالممكن اذا راجح اولا وهو محال لان الممكن
نسبة له فيه على السواء **قال** وجوابه **قول** جواب ما ذكره السائل منها من
المعارضة بالنقض الاجمالي وتوجيهه ان يقال اى يقول الممثل ما
ذكرتم من الدليل على كون العالم ازليا غير صحيح بنهاج مقدماته لتختلف
الحكم الذي هو الازلية عنه في الحوادث اليومية وذلك لان كل ما لا بد
للو كسب ترجح واجبا وهذا الحوادث اليومية ان لم تكن حاصلا في الازل
ف تكون بعضها حادثة وهو بطلان يلزم اما قدم الحوادث او التسلسل
الاخر التفرير وان كان حاصلا فيلزم ان يكون قد احدث الحوادث اليومية
ازليا لا منشاغ خلف المعلول عن العلة لكن كون الحوادث اليومية ازليا باط

فبما

فوجدوا فيكم يدون على كل من
فلا يكون فيكم منكم منكم
محمدا فلا ينجى ما ذكرتم

فبطل ما ذكرتم من الدليل المعارض بدليلنا ببقى ما ذكرنا سالما عن
المعارض فيكون العالم حادثا ويمكن ان تجاب عنه ايضا بالنقض
التفصيلي بان يقال لا لم ان كل ما لا بد له من لو كان حادثا لزم ما
ذكرتم من احد الامور بكونه كل ما لا بد له من فيه حادثا
بحدوث تعلق ارادته بترجح ذلك التعلق للاحتياج الى تحقيقه لان
ارادته بترجحه انما انتفت التعلق باجاء العالم في ذلك الوقت و
لا يلزم التسلسل ولئن سلمنا لزوم التسلسل لكن لا لم ان هذا التسلسل
في لانه تسلسل في الحوادث على التدرج وهو غير محال بل المحال هو التسلسل
في الامور الموجهة المترتبة قبل عليه بان هذا لا يوجب ضرورة
اختار موجبا لانه لا يكون متعلنا من الفعل وقت آخر وجوابه منع
صيورته بترجحه وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن فعله بترجحه مسبوقا
بالفصد والارادة **قال** واذا ثبت **القول** لما فرغ من بيان
المقدمة الاولى لا شرع في بيان المقدمة الثانية وهو ان كل محدث فله مؤثر
وذلك لان كل محدث ممكن فله مؤثر فكل محدث فله مؤثر اما ان كل
محدث ممكن فانه لو لم يكن لكان اما واجبا او مستمنا لا سبيل الى الاقول

ان الاسم عند حدوثه على كل من وكل على كل
منه لا يشترط تخرج احد طرفي الممكن المساوي
في لطف الاخر بلا مرجح
فصدق ان العالم موجود
وهو المطلوب منه

من الدليل الاول
وكل ممكن

عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر
عالم له مؤثر

والا لم يكن مسبوقا بالعدم والا الى الثاني والا لم يكن حاصلا بعد ما لم
يكن اما بيان ان كل ممكن فله مؤثر فلان الممكن وهو ما لا يتنفي شيئا
من الوجوه والعدم فحصول الوجه له لا بد من ان يكون من مؤثر لا متناهي
تخرج احد طرفي الممكن المتساوي للطرف الاخر بلا مرجع فثبت ان العالم
حادث وكل محدث فله مؤثر وذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا لذاته
والا لكان ممكنا فينتقل الى مؤثر آخر فيلزم اما الدور او التسلسل و
كل واحد منها باطل فتعين الاول وهو المطلق **فان الثالث** **فان** هذا **الفصل**
الفصل يشمل على المسائل التي ابدعها المصنف وهي ثلثة الاولى من
الكتاب والثانية من احكامه والثالثة من علم الخلاف والكتاب
علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته واجوال الممكنات من المبدأ
والمعاد وعلى قانون الاسلام والعبد الاخير لا يخرج العلم الاكبر
وفيه نظر لانه يلزم منه ان يكون اثبات ذاته من مسائل علم الكلام لا
موضوع فان قلت المراد بذاته تعالى ومنها الذلت مع الصفات
لا الذلت من حيث هي والموضوع موضوع ذاته من حيث هي لا ذاته من
حيث الصفات فانها من مسائل قلت هذا اطلاق العام واراد
المراد بالذات من حيث هي

هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل
هذا الفصل

الخاص وهو غير جازم في الصفات وقيل ملو علم يبحث فيه عن الاعراض
الذاتية للوجوه من حيث هو على قاعدة الاسلام والحكمة علم يبحث
فيه عن حقائق الاشياء على ما هي عليه في الوجوه بقدر الطائفة
البشرية لتبصير النفس الانسانية بخصيلها الكاملة مضافا الى العالم الموجد
وتتوعد بذلك للسعادة والنقصان الاخر وتبين الخلاف ويقال له
الجذر ايضا من مائة لغة بين المتعارفين لتحقيق حق
او ابطال باطل وهذا ينتقض بقوله تعالى ما تجاوز في آيات الله
الا الذين كفروا لانه تعالى ستمهم مجاولين مع ان مقصودهم من
ذلك المجادلة ليس بتحقيق حق ولا ابطال باطل وجوابه ان المراءاة
ابطال باطل في زعمهم في بدفع هذا النقض وقيل مؤامرة الاختلاف
الواقع بين المجتهدين مع التمكن على اقامة الدليل — حفظ
احد القولين او لهدم الآخر وقيل مؤامرة علمية بها يمكن
الانسان على اقامة من مميزات شهود او مسلمة على حفظ
آي وضع او على ملوم آي وضع ارا ونبحث لا بتوجه عليه شيء
من الاسئلة بقدر الامكان والصناعة ملكة تفانية يصدر عنها

الدليل

الانفعال الاختيارية من غير روية وقيل في ملكه نفسا ينفذ
 بدأ الانسان على استعمال موضوعات متاخية غرض من الغرض على
 سبيل الارادة صادرة عن بصيرة تحسب التمكن فيها لا داعيا بحسب
 الامكان كالطبقة في موالذي يفيد الصحة لا مطلقا بل بحسب الامكان
 فلكذلك الجدل فانه موالذي يقوى على الفعل المذكور لا مطلقا بل
 بحسب الامكان كن شرط النية في الموضوع فيقول الموضوع عمل ولا عمل
 الا بالنية على ما نطق به الحديث فيكون النية في الموضوع شرطاً -
 ويقول الآخر اشترط النية في الموضوع غير وخرج وكل ذلك
 منتف على ما نطق الكفا والسنة فلا يكون النية في الموضوع شرطاً لكن
 يقول في الطب لا بد من تنقية البدن عن الاخطا الفاسدة في
 اغلب الاحوال لما قال ابوراط البدن الذي ليس بنقي كما غذوته
 زوته شر او يقول الآخر لا بل يجب ان يمتنع عن الافراط في التنقية
 كما قال ابوراط الدوا للبدن كالعيايون للثوب ببقية ولكن
 يبيح **قال المسألة الاولى** قول الواجب موالذي يجب له الوجود فان
 كان وجه الوجود لذاته يسمى واجبا لذاته وان كان لغيب يسمى

من اكله يتوارى واجب الوجود وادله لو كان انفسه
 فله جلالا ان يكون بينها طهارة اوله لا سبيل الى شئ منها فله
 ان لا يكون انفسه وانما قلنا انه يجوز ان يكون بينها طهارة
 لانه لو كان كذلك لم يكن ان يكون بين الواجب وبينه طهارة
 بوجه الاضمار وعدم العلم به لانه لو لم يكن بينهما طهارة
 بوجه جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يكن بينهما طهارة
 والله تعالى اعلم

بقراءة
 بقراءة

واجبا لغيب والواحد يطلق على معان كثيرة كما هو مظهر في الحكمة لكن
 المراد بالواحد منهما هو الواحد بالشخص اعني ما يتبع نفس تصوير
 من الشك فيه او اعرفت ذلك فنقول الواجب لذاته واحد النوع
 من جهة شخصه ولو كان متوقفا فاقوله ان يكون اثنين فلا يخ من ان يكون
 بينهما ملازمة او لا فان كان الاول فيكون بينهما علاقة كالعلية والتضام
 والعلاقة بين اثنين تستدعي احتياج احدهما الى الآخر واحتياجها
 الى غيرهما والا لاستغنى كل واحد منهما عن الآخر فلا يكون بينهما ملازمة
 - والمقتضى خلافه واذا كان بينهما ملازمة فيلزم احتياج احده
 الواجبين الى الآخر واحتياجهما الى غيرهما احتياج الالفية لا يكون
 واجبا لذاته فيلزم ان لا يكون الواجب لذاته - واجبا
 لذاته خلف وان كان الثاني بمنزلة انقطاع احدهما عن الآخر والآخر
 بينهما ملازمة او لا فغيب بالملازمة بين اثنين الامتناع انقطاع احدهما
 عن الآخر والتقدير بغير انقضاء الملازمة بخلاف كثر الانقطاع بين
 الواجبين محاذي الانقطاع بينهما انما يكون بتحقيق احدهما مع عدم
 تحقق الآخر وذلك محال لا محالة عدم تحقق الواجب فكذلك جواز ان

مذاهب

وكل

وحيث انما لا يكون جواز الانفكاك جواز الاشتراق
 فظاهر ان الاشتراق لا يثبت في نفسه بل هو من حيث هو جواز الاشتراق لا يكون
 بين الشيئين من حيث هو بل هو من حيث هو جواز الاشتراق لا يكون
 الا انما لا يكون جواز الاشتراق الا من حيث هو جواز الاشتراق لا يكون
 من غير احتياج الى الاشتراق كما ان الاشتراق لا يثبت في نفسه بل هو من حيث هو
 لازم لمن لم يفتقر الى الاشتراق

الشيئين ملازمة
 يلزم جواز الانفكاك
 بهذا المعنى لجواز
 ان لا يكون بين
 الشيئين ملازمة
 اصلا صحيح

جواز المحل لانه لو لم يكن محالا لجاز ثبوت المحال بالفرق فثبت ان عدم الملازمة
 ايضا فيكون نوع الواجب لذاته من حيث هو جواز الاشتراق لا يكون
 منع لطيف **القول** في الدليل المذكور منع وتذريه ان يقال ان عني
 جواز الانفكاك بينهما جواز الاشتراق وهو جواز تحقق احدهما مع عدم جواز
 تحقق الآخر فلما لم يكن بينهما ثبوت بالضرورة كقولنا كلما كان
 الانسان حيوانا كان الله تعالى موجودا فان وجوده ما ضروري مع
 عدم الملازمة بينهما ضرورة انتفاء العلاقة الموجبة للملازمة بينهما
 اما العلية فلان كون الانسان حيوانا ليس بعلة لوجوده الباري نوع وكذا
 العكس فالحيوان ذاتي للانسان والذات في الشيء حاصل لذاته فلا يحتاج
 الى الغير فلا يكون الواجب عليه لكون الانسان حيوانا واما انه ليس
 معلول عليه واحدة فظ واما انه ليس بينهما تضاد فان ايضا ظاهر
 وان عني جواز الانفكاك بينهما جواز ثبوت احدهما بدون الآخر
 على معنى انه يجوز ثبوت احدهما من غير احتياج الى الآخر سواء كان
 الآخر ثابتا او لم يكن فذلك لا يثبت لعدم الملازمة بينهما ولكن قلنا
 ان الانفكاك بهذا المعنى في الواجب نوعا غير جائز لجواز ان يوجد

منها كونه واجباً لانه لو لم يكن محالا لجاز ثبوت المحال بالفرق فثبت ان عدم الملازمة
 ايضا فيكون نوع الواجب لذاته من حيث هو جواز الاشتراق لا يكون
 منع لطيف **القول** في الدليل المذكور منع وتذريه ان يقال ان عني
 جواز الانفكاك بينهما جواز الاشتراق وهو جواز تحقق احدهما مع عدم جواز
 تحقق الآخر فلما لم يكن بينهما ثبوت بالضرورة كقولنا كلما كان
 الانسان حيوانا كان الله تعالى موجودا فان وجوده ما ضروري مع
 عدم الملازمة بينهما ضرورة انتفاء العلاقة الموجبة للملازمة بينهما
 اما العلية فلان كون الانسان حيوانا ليس بعلة لوجوده الباري نوع وكذا
 العكس فالحيوان ذاتي للانسان والذات في الشيء حاصل لذاته فلا يحتاج
 الى الغير فلا يكون الواجب عليه لكون الانسان حيوانا واما انه ليس
 معلول عليه واحدة فظ واما انه ليس بينهما تضاد فان ايضا ظاهر
 وان عني جواز الانفكاك بينهما جواز ثبوت احدهما بدون الآخر
 على معنى انه يجوز ثبوت احدهما من غير احتياج الى الآخر سواء كان
 الآخر ثابتا او لم يكن فذلك لا يثبت لعدم الملازمة بينهما ولكن قلنا
 ان الانفكاك بهذا المعنى في الواجب نوعا غير جائز لجواز ان يوجد

الواجبان واما مع عدم الاحتياج بينهما وان عني امر اخر فلا بد من
 افادته حتى ينظر في صحته وفاء **قال** المسئلة الثانية **القول** الموجب
 بالذات هو الذي يجب ان يصدر عنه الفعل ان كان علم تاما له
 من غير قصد واراوة كوجوب صدور الاشتراق عن الشمس
 والاشراق عن النار والفاعل المختار ويقال له القادر ايضا بحيث ان
 يصدر عنه الفعل مع قصد واراوة وبعبارة اخرى هو الذي
 ارشاه فعل وان لم يشاء لم يفعل وما لا يتقضى وجوه ولا عدمه لذاته
 يستحق مكننا عند الحكم وجايزا عند المتكلمين والباري تعالى موجب
 بالذات عند الفرة الاولى - فاعل بالاختيار عند الفرة الثانية
 واذا عرفت ذلك فنقول ان الباري نوع موجب بالذات اذ لم
 يكن موجبا بالذات لكان فاعلا بالاختيار لعدم الواسطة بينهما
 واذا كان فاعلا بالاختيار فلا يخفى ان يكون فعله نوعا جائزا في الازر
 اولم يكن وكل واحد من التقديرين مستلزم للحج فالقول بكونه
 نوعا فاعلا بالاختيار مستلزم للحج والمستلزم للحج مستلزم للحج اما الاول
 - فلا - ان فعله نوعا لو كان جائزا في الازل لجاز وقوعه في الازل

لوجه

والثاني بطلان الملازمة فلو عدم الواسطة بينهما واما بطلان الثاني فلانه
 مع لو كان موجبا بالذات يلزم احد الامرين الممتنعين وهو اما كون
 الواجب لذاته معلولا لغيره او كون الواجب لذاته جابزا لعدم
 وكل واحد منهما بطلان الاول فلان كل معلول محتاج الى الغير
 وكل محتاج الى الغير فهو ممكن وكل ممكن يتبع ان يكون واجبا واما
 الثاني فظاهر البطلان اما الملازمة فلانه مع لو كان موجبا بالذات
 لكان لا بد له من فعل صا ور عنه او لا كالعقل الاول وكذا لا بد ان
 يكون معلوله الاول موجودا معه مع لو انه لو خلف عنه ملاخي اما ان
 على امر او لا فان توقف يلزم ان يكون معلوله الاول معلولا له
 وان لم يتوقف يلزم التزجج بلا مرجح وهو محال موجب كما عرفت
 ثبت ان معلوله الاول يجب ان يكون موجودا معه مع لو لا يخلو اما ان يكون
 وكل المعلول جابزا ولا يكون فان كان الثاني يلزم ان يكون واجبا لذاته
 لانه لا نفع بالواجب لا يكون عدمه جابزا فيلزم ان يكون الواجب
 معلولا لغيره وهو بطلان هذا الامر الاول وان كان الاول يلزم
 ان يكون الواجب جابزا لعدم لان المعلول لازم للعللة الموجبة له

على ص

العدم ص

والا يلزم التخليق وقد عرفت بطلانه وجواز عدم اللازم مستلزم لجواز
 عدم الملزوم لكن عدم الواجب محال كذا جواز لان جواز المحال محال
 وهذا هو الامر الثاني واما بطلان اللازم بطلان الملزوم فيكون الباري تعالى فاعلا
 بالاخيار وهو المطاوعة نظرا لانه ان اريد بجواز الامكان الاستدلال
 فنحن را ان معلوله الاول ليس بجابزا لعدم قوله يلزم ان يكون
 واجبا لذاته قلنا ممنوع لجواز ان يكون ممكنا بالامكان الذاتي
 اذ لا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم وان اريد بالامكان الذاتي
 فنحن را انه جابزا لعدم قوله يلزم ان يكون الواجب جابزا لعدم
 قلنا ممنوع واما يلزم ذلك لو كان معلوله الاول جابزا لعدم
 بالامكان الاستدلال وايضا لانه ان معلوله الاول لو لم يكن
 جابزا لعدم لكان واجبا لذاته واما يلزم ذلك لو لم يكن جابزا لعدم
 لذاته لكنه محال فمتنع لعدم لغيره لا متناع تخلف المعلول عن العلة
 الموجبة فهذا هو محل النكته وتقابل ان يقول ان اريد الباري
 تعالى فاعلا بالاخيار لانه كان مختارا بالقوة ثم صار مختارا بالفعل
 وهو بطلان الاول يلزم ان يكون الباري تعالى محلا للحول ش وهو محال

يكون ص

ينبغي ان يكون المعارض في المعقولات
ماتحقق للدليل متى

وان ارد انه لم ينزل كان مختارا بالفعول الى انه لم يختار غيره ما فعله وانما فعله
لذاته وخبرته - فانه لا لداع يدعو الى ذلك فسلم لكن الباري تعالى بهذا
المعنى هو بعينه الموجب لان معنى قولهم انه تعالى موجب لذات لافاعل
بالاخبار ان قدرته ليس لداع يدعو الى الفعل حتى تكون القدرة
فيه بالقول لم يخرج الى الفعل بسبب مرجح بل انه تعالى قاور بالفعل وقدر
وعلمه من حيث هو قاور وعالم اي علمه ليس بسبب صدق الفعل عنه
ولست قدرته بسبب راع وهذا لا ينافي الاختيار على معناه انه تعالى
انتا فعل وان لم يشاء - لم يفعل فان الفعل الصادر عنه تعالى صادر
بارادته فيكون قد فعل لانه يشاء فلو لم يشاء لم يفعل ولكنه لا يلزم انه
لا يشاء لان صدق الشريعة لا يقتضي صدق الطرفين **التيه الى ان اشار**
الاجوب سوا ال مقدر وتقدر بالسؤال ان المعارض في المذكورة
في المسئلة المتقدمة غير موجهة او المعارض في الدلائل العقلية غير
جائزة لانه - تنفي الاجتماع النقيضين وذلك لان الدلائل العقلية
ه لعل الدلول فلا يخلف عنه المدلول اصلا فليز من ثبوت ثبوت
المدلول بالصدق لا لاجز فيه المعارضه والا يلزم ثبوت مدلوله لان

ان يقال صح

المعارض

المعارض بل دليل المعلن فليز اجتماع النقيضين و جوابه من لزوم ذلك
لاختلاف الجهتين لان ثبوت المدلول انما يلزم من دليل المعلن وثيقه
من دليل المعارض و **اجاب** عنه المص بان المعارضه في المعقولات ترجع
الى النقص الاجمالي لان الابل اذا عارض من دليل المعلن فلا يثبت
عليه مدلول وليل بل يخلف - عنه وبمحقق النقص الاجمالي وطريق
رعا اليه بان يقول السائل للمعلن ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح
فجميع مقدماته اذ لو صح لما صدق نقض مدلوله لكنه صادق و يثبت
ذلك بدليل يدل على نفيه كما تقول ما ذكرتم من الدليل على الموجه غير صحيح
فجميع مقدماته اذ لو صح لكان العقل الاول لازما للواجب و يلزم الحال المذكور
وانما خص هذا بالدلائل العقلية لان الدلائل العقلية اما رتب بالنسبة الى مدلولاتها
فلا يلزم من تحققها تحقق مدلولاتها فلو عارض فيها لم يلزم اجتماع النقيضين
وانما قال يشبه لان المتكلمين يستعملون هذا اللفظ في شئ لا يجزم به بل يغيب
على الظن ولما كان المص غير جازم بان المعارضه في المعقولات لا تنقض
الاجمالي للدلائل قال يشبه الخ **المسئلة الى الباب** ولابنه الاجبار

الاجمالي للمعارض

الثالثة

بالاجماع لكن علمه الاجبار عندك في البكارة وعند له خبته الصفر
يجاز البكارة البكارة على النكاح خلافا لانه
حينئذ رجم الله لثا فيه ان احدى الولاياتين
ثابته وهي اما قبل الاجبار او عند
الاجبار واما ما كان يلزم الخطا وان
فلما ان احدى الولاياتين ثابته لانه
لا يخفى ان تكون تحول الولاياتين
علمه لاحد الشواطين مطلقا ان تحول
الولاية وتحول علمها او لم تكن
وايا ما كان يلزم احدى الولاياتين
اما اذا كان علمه فظاهر لان تحول
الولاية سواء كان محققا او لم
يكن يلزم احدى الولاياتين
على

فهم عندك ان تجر الالب البكر البالغة على النكاح وكون الشب الصغيرة
 ويجز عندك حينئذ رجلا ان تجر الشب الصغيرة على النكاح وكون البكر البالغة
 او اعرفت ذلك فنقول المدعى ان الالب لاية الاجبار للبكر البالغة على
 النكاح مطلق سواء كان وقوع الاجبار اى قبل وقوع النكاح بالفعل او
 عند وقوع الاجبار اى عند وقوع النكاح بالفعل وذلك لان احدى
 الولايتين للانعكاس البكر البالغة ثابتة اعني ولاية الاجبار قبل وقوع
 النكاح بالفعل وعند ما اذا ثبت احدى الولايتين ثبت مطلق
 الولاية لان ثبوت الخاص مستلزم لثبوت العام واما ان احدى
 الولايتين ثابتة فلان شمول الولاية للوقتين اعني الوقت الذي
 هو قبل — الاجبار والوقت الذي هو عند الاجبار لا يخفى اما
 ان يكون علمه موجبة لاحد الشمولين اعني شمول وجود الولاية للوقتين
 وشمول عدمه للوقتين مطلقا اى لا على التعيين او لم يكن واباما
 كان يلزم احد الولايتين اما فاما كان علمه فظا انه يلزم احدى الولايتين
 — لان شمول الولاية للوقتين على تقدير العلة سواء كان متحققا
 في الخارج او لم يتحقق يلزم احدى الولايتين بالضرورة اما اذا تحقق

قبل

فيحقق

فيحقق احدى الولايتين لان تحقق مجموع الولايتين مستلزم تحقق احدهما
 بالضرورة واما اذا تحقق لم يتحقق احد الشمولين مطلقا لان انتفاء
 العلة الموجبة يوجب انتفاء المعلول واذا تحقق احد الشمولين مطلقا
 لم يتحقق مجموع الشمولين لان انتفاء الامر من لا على التعيين انما يكون بانتفاء
 مجموعهما واذا انتفى مجموع الشمولين تحقق الافتراق بين الولايتين
 بالضرورة واذا تحقق الافتراق بينهما تحقق احدهما واذا تحقق احدهما
 تحقق مطلق الولاية وهو المدعى **قال** وان لم يكن جملة الخ **الاول** ان لم يكن
 شمول الولاية للوقتين علمه موجبة لاحد الشمولين مطلقا فكذلك
 يلزم احدى الولايتين عليه شمول الولاية للوقتين لاحد الشمولين
 مطلقا لست مدارا لنفي شمول عدم الولاية للوقتين وجودا —
 وعدم ما في نفس الامر لانا لو فرضنا شمول الوجود والافتراق بين
 الولايتين لحقق نفي شمول عدم سواء كانت عليه شمول الولاية
 للوقتين لاحد الشمولين متحققة او لم تتحقق لان كل واحد من شمول الوجود
 والافتراق اخص من نفي شمول عدم وكحق الخاص مستلزم
 لتحقيق العام اما ان كل واحد من شمول الوجود والافتراق اخص من

احد

ان شمول وجود الولاية للوقتين اعني وقت الوجود
 قبل الاجبار والوقت الذي هو عند الاجبار
 وشمول عدم الولاية للوقتين المذكورين

فذلك لان علمه ليست مدارا لنفي شمول الوجود وعدمه في نفس الامر لانه
 لو ثبت شمول الولاية والافتراق بين الولايتين ثبت نفي شمول عدم سواء كان
 العلم متحققا او لم يكن واذا لم يكن مدارا لنفي شمول عدم يلزم نفي شمول عدم
 لان العلة اذا كانت ثابتة كما في نفي شمول عدم ثابتا فنعدم عدمها فيكون
 ثابتا في الجملة والاكالات العلمية مدارا لوجود وعدمه هذا خلف
 واذا ثبت نفي شمول عدم فانما يصدق بشمول الولاية او الافتراق
 واباما كان يلزم احدى الولايتين وهو المطلوب

من نقيض شمول العدم فلان كل واحد منها اذا تحقق يجب ان يتحقق نقيض شمول
العدم والا لكان شمول العدم فبذلك ثبتت الولاية وعدم ثبوتها و
معلوم وآذا تحقق نقيض شمول العدم على تقدير شمول الولاية وعلى
تقدير الافتراق بين الولايتين هو قطع النظر عن عليته شمول الولاية
لا يكون عليه شمول الولاية مدار النقيض شمول العدم وجوه او عدما
في نفس الامر والا لكان يتحقق بدو منها وآذا ثبت ان عليته شمول الولاية ليست
مدار النقيض شمول العدم وجوه او عدما في نفس الامر فلا يخفى اما ان يكون
عليته شمول الولاية محققا او لم تكن فان كانت محققة فيحقق نقيض شمول
العدم لان العلية اذا كانت محققة تحقق احدى الولايتين لا يتحقق شمول
العدم ومعلوم فيحقق نقيض شمول العدم وان لم تكن محققة فيجب ايضا
ان يتحقق نقيض شمول العدم في الجملة لانه لو لم يتحقق على هذا التقدير
اصلا يلزم ان يكون عليه شمول الولاية مدار النقيض شمول العدم
وجوه او عدما في نفس الامر لان نقيض شمول العدم يتحقق على تقدير
تحققها ومنفك على تقدير انتفاؤها ولا ينفك بالمدارية وجوه او عدما
الامتداد والمقدار خلافة منفك ثبت ان نقيض شمول العدم يتحقق ايضا

لما صح

لما يتبين اذا تحقق
احدى الولايتين صح

على تقدير عدم عليته شمول الولاية وآذا تحقق على تقدير عليته شمول الولاية
وعدمها فيحقق اما بالتحقق شمول الولاية للوقت
او بتحقيق الافتراق بين الولايتين وعلى كلا التقديرين
يلزم احدى الولايتين — واذا تحقق احدى الولايتين تحقق
مطلق الولاية حال كونها بكرا بالغة ومعلوم المدعى مذكورا مذكورا ثلثة
واما احدهما فمن وجوه اما اولها فافتراق شمول الولاية ليس عليه
لا احد الشمولين فتوكل فبذلك احدى الولايتين فلتك ممنوع لجواز
ان يكون صدق قوله ان شمول الولاية ليس عليه لاحد — الشمولين
بانتفاء شمول الولاية لا يتحقق مع انتفاء عليته ولا يلزم ثبوت احدى
الولايتين واما ثانيا فلان ان شمول الولاية على تقدير العلة لو لم يكن
متحققا لكان الافتراق بين الولايتين لان شمول الولاية
على تقدير العلية لا يجوز ان يكون عليه شمول الولاية والا يلزم ان يكون
الشيء عليه لنفسه وكذا لا يجوز ان يكون عليه شمول عدم الولاية والا يلزم
ان يكون الشيء عليه لما ينافيه فتعين ان شمول الولاية على تقدير العلية
انما يكون عليه لمجموع الشمولين فاذا انتفى شمول الولاية انتفى مجموع



سلكناه العلية ليست عدالة نفس الامر لم يكن لها على غير ذلك علم عليه
شمول الولاية لمجرد ان يكون ذلك التقدير محال والحال جاز ان يستلزم محال
آخرون يقولون عند المنع لا يعرفنا لانه لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر صح
ما ذكرناه وان لم يكن يلزم العلية وبها يحصل المقصود كما مر سبق

الشمول بين وانتفاء مجموع الشمولين تجوز ان يكون بانتفاء شمول الوجه
لا بانتفاء شمول **العدم** فلا يلزم الافتراق بين الولايتين
— فلا يلزم احد الولايتين **واما** ثالث فلان ان شمول الوجه و
الافتراق بين الولايتين لو تحقق لتحقيق نقيض شمول العدم لجواز
ان يكون شمول الوجه والافتراق بين الولايتين محالا يستلزم
محالا آخر وهو شمول العدم **واما** رابعا فلان ان نقيض شمول العدم
لو انتفى عند انتفاء العلية لكانت العلية مدارا لنقيض شمول العدم وجوبا
وعدمها **واما** يلزم ذلك لو كانت للعلية صلاحية لعلية نقيض شمول العدم
لكنه ممنوع **قال** فان قيل **الحال** **اقول** فان قال السائل سلمنا ان شمول الولاية
للقوتين على تقدير العلية ليس مدارا لنقيض شمول العدم وجوبا وعدما
في نفس الامر لكن لم قلت انه ليس مدارا لنقيض شمول العدم على تقدير عدم
عليته لاحد الشمولين لجواز ان يكون ذلك التقدير اعني تقدير عدم علية
شمول الولاية محال **الحال** جاز ان يستلزم محالا آخر وهو مدارية ما ليس
بمدارية في نفس الامر فتقول المعلن لهذا المنع لا يعرفنا لانه لا يخفى اما ان يكون
هذا التقدير ثابتا بنسبة نفس الامر او لا يكون فان كان ثابتا في نفس الامر
يتم ذكرناه سابقا على المنع لانه اذا كان ثابتا في نفس الامر يكون معلوما فلا ينبغي محال
وقد نظر لا يعدم العقل الاول محكم لثباته مع انه مستلزم لمحال نعم لو كان الشيء محكما
الواقع لم يستلزم محال وان لم يكن هذا التقدير ثابتا في نفس الامر فتكون شمول
الولاية للقوتين محالة موحدة لاحد الشمولين **نخرج** الكلام من الاشياء الاول والآخر
المنع كونه في نفسه **النتيجة** فتوصل بها المقصود والبرهان علم تمت كبر الشرح
بشرح ادوات البحث ووجه البصر خبير بمراسم من صفة
الشمولية بشكوكي لا بد من العلم

